

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

تأثير الهجرات القسرية المتلاحقة للسوريين على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء من وجهة نظر العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن

إعداد الطالب

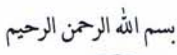
حكمت محمَّد الطراونة

إشراف

الدكتور رافع الخريشا

رسالة مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2017م





MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حكمت محمد الطراونه الموسومة بـ:

تأثير الهجرات القصرية المتلاحقة للسوريين على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء من وجهة نظر العاملين في المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. رافع عارف الخريشا		٢٠١٧/٣/٢١	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		٢٠١٧/٣/٢١	عضواً
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٧/٣/٢١	عضواً
د. احمد عبدالسلام المجالي		٢٠١٧/٣/٢١	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د.محمد عبدالرحيم المحاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى تلك الروح الطاهرة التي كانت المحرك والأمل، وينبوع الحنان النابض، والتي زرعت في نفسي معنى الإخلاص والعمل، وبثَّت فيها العزيمة والإيمان، وأرست آمالي على شواطئ جزيرة الإنجاز: ابنتي روان.

وإلى السنبلة المعطاءة – قيثارة الحب والحنان، شمس حياتي الوضَّاءة، التي احتضنتني ودعمتني ووفرت لي المناخ الملائم للبحث والدِّراسة: زوجتي الغالية.

وإلى النجوم التي تنير سماء حياتي والذين هم زينة الدنيا ونبراسها: أبنائي الأعزاء.

وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل لهم منِّي كل الشُّكر والتقدير، إليهم جميعاً أهدي هذا العمل، والله اسأل أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

الطالب/ حكمت محمَّد الطراونة

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله الذي بحمده تتمُّ الصّالحات، والصَّلاة والسَّلام على الرَّسول العربي الهاشمي سيدنا محمَّد عليه أفضل الصَّلاة وأتمّ التَّسليم.

فإنَّ أهل الفضل والعطاء هم أهل للشُّكر والثناء؛ فكلّي شكر وتقدير وعرفان لما أثروني به من أوقاتهم وجهودهم ودعائهم، وأخصُّ بالشكر منهم أستاذي الفاضل الدكتور رافع الخريشا؛ لما بذله من توجيه وإرشاد وكريم معاملة، وجهد مشكور في الإشراف والمتابعة حتى خرجت هذه الرسالة بهذه الصورة.

ولا يسعني أيضاً إلاّ أن أتوجَّه بخالص الشكر والتقدير وبكل صدق واعتراف بالجميل إلى لجنة المناقشة الأفاضل؛ لتفضلهم بقبول تقييم هذا العمل، وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم التي ستثري الدراسة.

وكل الشكر والتقدير إلى أساتذة قسم علم الاجتماع لما نهلت منهم من علم ومعرفة طوال دراستي، فلهم مني كل المحبة والإخلاص والتقدير.

متمنياً للجميع دوام التوفيق والنجاح،،،

الطالب/ حكمت محمَّد الطراونة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

تأثير الهجرات القسرية المتلاحقة للسوريين على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء من وجهة نظر العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاردن

حكمت محمد الطراونة

جامعة مؤتة، 2017

هدفت الدِّراسة إلى التعرُّف على الآثار المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء، والتعرُّف على درجة مساهمة الهجرات القسرية في انتشار الجرائم في المحافظة، وكذلك التعرُّف على العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في متوسط إجابات عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية من السوريين إلى محافظة الزرقاء والتي تعود لاختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة العمل، عدد سنوات الخبرة العملية).

اعتمدت الدِّراسة على المنهج المسحي التحليلي لغايات تحقيق أهدافها، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية، وتكون مجتمع الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، ولأغراض هذه الدِّراسة، فقد تمَّ اعتماد أسلوب المسح الشامل لاختيار عينة الدِّراسة، وتكونت عينة مكونة من 353 موظف وموظفة من العاملين في مختلف الوظائف الإدارية والمالية والقانونية، ومن العاملين في الأعمال الميدانية. وعالجت الدِّراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدِّراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي.

وأوصت الدِّراسة في ضوء نتائجها بعدد من التوصيات ومن أهمها: إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المختلفة التي تواجه السكان في محافظة الزرقاء من جراء الهجرات القسرية إلى المحافظة، يشترك فيها أصحاب القرار من القطاعات الأمنية والقطاع الخاص والهيئات الدولية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني.

Abstract

The Impact Of Successive Coercive Migrations For The Syrians On The Rising Of Crime Rates In Al-Zarqa Governorate From The Point Of View Of The Staff Of The United Nations High Commissioner For Refugees(UNHCR)

Hikmat Mohammad Al-Tarawneh
Mu'tah University 2017

This study aimed at identifying the impact of successive coercive migrations for the citizens of the neighboring countries to Al-Zarqa Governorate as well as identifying the impact of that on the rising crime rates in Al-Zarqa Governorate, and identifying the factors leading the individuals who were obliged to immigrate to commit crimes in Al-Zarqa Governorate, in addition to detecting the statistically significant differences in the mean of the study sample individuals from the employees of the Office of the United Nations High for Refugees in Jordan about the consequences of successive coercive migrations from the neighboring countries to Al-Zarqa Governorate due to the variables of (gender, age, educational level, the nature of work, number of years in practical experience).

The study used the analytical survey method for the purposes of achieving its goals, and the questionnaire was used to collect the field data. The study population consisted of the employees of the Office of the United Nations High for Refugees in Jordan. For the purposes of this study, the comprehensive survey method was used to choose the study sample. The study sample consisted of 335 male and female employees from those working in the various administrative, financial and legal jobs, and those working in the field work. The study processed the collected data from the field study statistically, using the statistical program for Social Sciences (SPSS), as well as using the descriptive and analytical statistical methods.

In the light of the results, the study recommended about, finding common solutions to the various problems that face the population in Al-Zarqa Governorate due to the coercive migrations from the neighboring countries to the Governorate, which involve decision-makers from the security sectors and the private sector, international and local bodies as well as civil society institutions

الفصل الأول

خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تُعدُّ ثورات الربيع العربي التي اجتاحت العديد من الدول العربية والتي بدورها أدت إلى إطلاق موجات كبيرة من النزوح الجماعي والهجرات المختلفة في العديد منها مثل (مصر، ليبيا، العراق، اليمن، سوريا) قد بدت هذه الهجرات في معظمها قسرية نتيجة لظروف الحرب الشرسة وانعدام الأمن وفقدان مقوّمات الحياة والعيش السليم والأردن وبحكم موقعة الجغرافي كدولة جوار وبلد يحظى بالأمن والاستقرار، فقد كان المحطة الأولى في هذا الصعيد، فمنذ العام 1840 والأردن تستقبل الهجرات القسرية التي ابتدأت بالتهجير القسري للشيشان والشركس والأرمن والاستقلاليين السوريين، ومن ثم المحطة الأولى للجوء الفلسطيني الأول عام 1948، حيث تمَّ نزوح ما يقارب 400.000 لاجئ ومثلهم عام 1967 ونتيجة لحرب الخليج الثانية، فقد عاد إلى الأردن نحو ربع مليون أردني، وقد دخل الأردن ما يقارب 150.000 عراقي في عام العام 2003 إضافة إلى الجاليات العربية التي قد تصل إلى 100.000 نسمة تقريباً (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، 2014).

ومع اندلاع الثورة السورية وبحسب تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن ما يقارب 6 مليون لاجئ سوري قد غادروا قسرياً معظمهم إلى دول الجوار (تركيا، الأردن، لبنان)، ومع بداية عام 2015م، فقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين في الأردن والمسجلين رسمياً ما يقارب 627 ألف لاجئ يعيش منهم زهاء 20% في خمس مخيمات والباقي موزعين في محافظات المملكة.

وطبقاً لأرقام وزارة الداخلية الأردنية فإن عدد اللاجئين السوريين خارج المخيمات بلغ 1.4 مليون لاجئ مشكلين ما نسبته 93% من السوريين المقيمين في الأردن (وزارة الداخلية الأردنية، 2014).

إنَّ التباين النوعي والقومي، وهذا الخليط السكاني من مختلف الجنسيات المذكورة أعلاه؛ هيئ جو مناسب للكثير من الطرق والأساليب الملتوية للسعي بطرق

مشروعة وغير مشروعة للحصول على أدنى مقومات الحياة خصوصاً في خضمِّ ارتفاع الأسعار، وزيادة الأجور وخاصة للمساكن، وعدم التزام المؤسسات الدولية الداعمة بأداء واجباتها ودورها المناط في تأمين الحياة الأفضل لهؤلاء الأشخاص؛ ممَّا حدا بهم إلى إظهار سلوكيات قد تعدُّ بشكل أو بأخر تصرف جرمي يحاسب عليه قانونياً.

تعدُّ محافظة الزرقاء إحدى محافظات المملكة الأردنية الهاشمية وثالثها من حيث تعداد السكان بعد عمان وإربد والتي بحكم موقعها الجغرافي المتوسط، ونظراً لمستوى المعيشة المقبول فيها مقارنة بالمحافظات الأخرى، فقد كانت من أكثر المناطق اجتذاباً للهجرات القسرية وعلى مر التاريخ الأردني؛ الأمر الذي جعل منها المدينة المختلطة، حيث تجد فيها مكونات المجتمع الأردني كله مع تزايد كبير وتنامي سكاني نتيجة للهجرات القسرية والطارئة للأردن، وقد زاد معدل الهجرات القسرية لهذه المدينة في الفترة الأخيرة مما زاد وتيرة ارتفاع الجريمة في بلد تكثر فيه التكتلات الحزبية والثقافات المتنوعة وبيئة خصبه للعمل الجرمي.

2.1 مشكلة الدِّراسة

يواجه الأردن بشكل عام ومحافظة الزرقاء بشكل خاص تبعات الهجرة القسرية السورية التي اجتاحت المنطقة في الفترة من 2010 ولغاية 2015، حيث شهدت المنطقة تدفق كبير للجوء السوري تحديداً ولموجات كبيرة تجاوزت (1.4) مليون نسمة على مستوى الأردن موزعين في كافة محافظات المملكة، وقد حظيت محافظة الزرقاء بعدد كبير تجاوز الـ 50 ألف نسمة حسب تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الداخلية الأردنية تجاوز العدد الـ 175 ألف نسمة، ولا توجد إحصائية ثابتة والعدد في ازدياد عدا عن الموجودين في مخيم (مريجيب الفهود) وعددهم 20 ألف نسمة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016).

إن معظم اللاجئين هجروا قسرياً، أو قد جاءوا لانعدام الأمن في مناطقهم ولن يتسنى لهم العودة إلا بانتهاء الأزمة السورية وعودة الأمن والأمان والاستقرار في مناطقهم.

ورغم الطواقم الأردنية المدربة والقائمة على استقبال ورعاية هؤلاء اللاجئين، سواء في مناطق الإيواء أو في مراكز المحافظات المختلفة، ورغم خبرة القوات المسلحة، ورجالات الأمن العام، ووزارة الداخلية والناجمة عن اشتراك الأردن وبشكل موسَّع في قوات حفظ السلام في كافة مناطق النزاع الدولية وبشهادة الجهات الدولية صاحبة الاختصاص، إلا أنه بات يعاني من ارتفاع معدلات الخرق الأمني بارتفاع معدلات الجريمة الناجمة عن تزايد أعداد الوافدين والمهجرين، وقد أشارت إحصاءات الجريمة في الأردن والصادرة عن مديرية الأمن العام أن هناك تزايد ملحوظ في نسبة الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين في المجتمع الأردني خلال الفترة (2010–2015م) حيث ارتفعت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين من 0.48% إلى 3.02% عام 2015م من المجموع الكلي للجرائم المرتكبة في الأردن، وهي بالتأكيد قابلة للزيادة بسبب زيادة أعداد اللاجئين في الأردن (مديرية الأمن العام، 2016).

من هنا فإنَّ مشكلة الدِّراسة تتجلى في محاولة التعرُّف على تأثير الهجرات القسرية المتلاحقة لمواطني دول الجوار على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء من وجهة نظر العاملين في المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

3.1 أسئلة الدِّراسة

تحاول الدِّراسة الإجابة على الاسئلة التالية:

(1) ما المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

(2) ما درجة مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

(3) ما العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

(4) ما الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

(5) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

(6) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

(7) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

(8) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

4.1 أهداف الدِّراسة

تهدف الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على أهم المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء.

2- معرفة مدى مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة.

3- تحديد العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء.

4- الكشف عن أهم الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة.

5- الكشف عن الاختلاف بين آراء العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو مدى المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

6- الكشف عن الاختلاف بين آراء العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو مدى مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

7- الكشف عن الاختلاف بين آراء العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو مدى مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

8- الكشف عن الاختلاف بين آراء العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

5.1 أهمية الدِّراسة

تبرز أهمية الدِّراسة في الوقوف على تأثير الهجرات المتلاحقة لمواطني دول الجوار على ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن وتحديداً محافظة الزرقاء؛ ليضع الأردن أمام مسؤوليات حدث فيها تحويل مدن طبيعة قابلة للزيادة السكانية إلى مدن متضخمة بسبب زيادة الهجرة إليها والذي بدوره يؤدي إلى قصور في الحصول على

مصادر رزق شرعية؛ فيلجئون إلى مصادر غير شرعيه لسد احتياجاتهم، وعليه فتبرز أهمية الدِّراسة بما يلي:

1- توضح الدراسة الصورة الحقيقية لواقع المهجرين واستيعابهم بأسلوب حضاري من أجل أن تكون حركات الهجرة مخططا لها وأن تنفذ في إطار تنموي شامل لاستيعابهم ضمن خطط التنمية ورفع مستوى الحياة لديهم لتخفيض معدلات الجريمة.

2-السعي للتقليل من ارتفاع معدلات الجريمة لان ارتفاعها يعني عدم الاستقرار، وتفشي الفوضى، والتأثير على المستوى الأمني الوطني.

3- تبرز أهمية الدِّراسة بأنها تعطي الفرصة للمهتمين بواقع الهجرة القسرية بالوقوف على السلبيات والدور الايجابي الذي يلعبه الأردن في هذا الجانب كدولة جوار وبحكم الروابط الكثيرة بأطراف الجوار .

4- تتيح الفرصة للباحثين في التعرُّف على دور المؤسسات الإنسانية العربية والأجنبية وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل مساعده اللاجئين والوقوف على مشاكلهم ومتابعتهم في مراكز الرعاية المختلفة.

5- الإسهام في إثراء المكتبة العربية – بدراسة تتعلق بمعدلات الجريمة الناجمة عن الهجرة القسرية والوقوف على أهم الحلول اللازمة لذلك.

6.1 حدود الدِّراسة

1- المكانية- اقتصرت الدِّراسة على محافظة الزرقاء – في المملكة الأردنية الهاشمية.

2- الزمانية – تطبيق إجراءات الدِّراسة في عامي 2015-2016 ودراسة المشكلة في الفترة الزمنية (2010-2015).

3- البشرية – العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن.

7.1 مفاهيم ومصطلحات الدِّراسة(المفاهيم الاجرائية)

اللجوء: في اللغة مشتق من لجأ- يقال لجأ إلى الشيء أو إلى المكان ويقال لجأت إلى فلان أي استندت عليه (ابن منظور، 1997) – أما اصطلاحاً- فهو منح الدولة حماية في إقليمها لأشخاص من دول أخرى يفرون من الاضطهاد – أو من التهديد الخطير (المنظمة الدولية للهجرة، 2006).

التعريف الدولي للاجئين: هم الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفاً من الاضطهاد سواء بشكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لمشكلات أخرى، وحسب اتفاقية عام 1951 فإن تعريفه هو شخص بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد أو بسبب العرق، الدين، الجنسية، أو انتمائه إلى طائفة اجتماعية- حيث يتواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته وغير قادر بسبب هذه المخاوف في الاعتماد على حماية دولته أو العودة لبلده، بسبب المخاوف من الاضطهاد (الأمم المتحدة، 2010م).

الهجرة الاختيارية: وهي انتقال الشخص من مكان إلى آخر واختيار طريقه عيشة وهي أحد بنود حقوق الإنسان كما وردت في البند (13) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "إن كل شخص حر في انتقاله واختيار المكان المناسب للعيش فيه ضمن حدود أي دولة ما، **أما الهجرة البدائية** وهي مرتبطة بعدم قدرة الإنسان على التحديات التي تواجهه_بفعل ظروف البيئة الطبيعية، فقد تكون ناجمة عن دوافع بيئيه أو ايكولوجية وتحت وطأة هذه الظروف فان العلاج هو الانتقال والترحال تحت اسم الهجرة البدائية في معناها الضيق" (حمادي، 1985).

الهجرة الوقتية أو المؤقت: وهي التي تتراوح مدتها أسابيع قليلة أو أشهر أو حتى سنوات، وتحدث عادة لقضاء حاجة ضمن مده محددة كهجرات العمل، أو هجرات المواسم وتحدث غالباً في البلدان الحدودية المتجاورة ومعظمها طلباً للرزق وقد تتعدى ذلك بسبب عوامل أخرى كالثأر والخوف والعوامل السياسية وتنتهي بانتهاء الحالة التي هاجر من أجلها، وتتميز الهجرة الواسعة هذه الهجرات بكثرة عدد المهاجرين والذين يقدروا أحياناً بالملايين فالهجرة الواسعة قد تكون في مرحلة من مراحلها حرة ولكنها قد تتطور وتنقلب إلى هجرة اضطرارية أو حتى إجبارية أحياناً (شوان، 1988).

الهجرة القسرية: (Forced Migration) تسمى أيضاً بالاجتثاث وتشير إلى الانتقال القسري لشخص أو أشخاص بعيداً عن المنزل أو المنطقة، وهي في أغلب الأحيان تتضمن العنف والقهر، كما تتضمن أحياناً التطهير العرقي ولا تقتصر العوامل الدافعة للهجرة على الضغط الايكولوجي فقط وإنما تساهم الدولة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في هذه العملية. ومن المفيد أن نفرق بين الهجرة القسرية (Forced Migration) حيث لا يملك الأشخاص المعنيون أية سلطة في اتخاذ القرار أو البقاء، والهجرة الاضطرارية (Impelled Migration)، حيث يملكون الأشخاص مثل هذه السلطة ولكنهم يميلون إلى الهجرة في سبيل تحاشي كثير من الأضرار والمخاطر التي قد تترتب على اتخاذ قرار البقاء (كريستال، 2010م).

والتهجير نوعان:

التهجير الخارجي (EXTERNAL DISPLACEMENT) وهو أن يهجر الناس خارج أوطانهم بقوة السلاح كالتهجير الفلسطيني أثر النكبة عام 1948.

التهجير الداخلي (INTERNAL DISPLACEMENT) الانتقال أو ترك المكان (النزوح) (DISPLACEMENT) في المعجم الانجليزي كما استخدمت في القانون الدولي (INTERNAL DISPIACEMENT (IDPS) لتشير إلى الأفراد الذين انتقلوا من أماكن إقامتهم وتركوا مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم خوفاً من النزاعات والحروب الأهلية (الكسندرا ، 2013)

الفرق بين اللاجئ والنازح – بالرغم من أن الأسباب هي نفسها، إلا أن هناك فرق واضح، هو أن اللاجئ يترك موطنه إلى دولة أخرى، أما النازح فيترك مكان إقامته إلى أماكن إقامة جديدة.

نستنتج من التعاريف السابقة، بأن الهجرة هي كل تغير مكاني جاوز بلد المهاجر الأصلي، له دوافعه وظروفه الخاصة، وقد تكون هذه الدوافع داخلية أو خارجية قانونية أو غير قانونية، فردية أو جماعية، وقتيه أو دائمية، اختيارية أو إجبارية، ونتاجها جميعها الانتقال والهجرة من بيئته وموطنها مكان آخر وبيئة مختلفة.

الجريمة: الجريمة ظاهرة اجتماعية عاصرت جميع المجتمعات القديمة والحديثة والنامية والمتقدمة، وتأثرت الجريمة بكافة المعطيات المحيطة بها، واختلفت باختلاف

العصر في المجتمع ذاته، وقد أدت التغيرات التي مرَّت بها المجتمعات المختلفة من أحداث اجتماعية وسياسية واقتصاديه وتكنولوجيه إلى أحداث تغير وتطور في نوع واتجاه وكم ومعدل الجريمة. ومن هنا، فمعدل الجريمة يعتمد على عدد الجرائم مربوطاً بالزمان والمكان، وهو يختلف عن النسبة، فالنسبة هي للمقارنة بالعدد من نفس النوع، بينما المعدل يأخذ صفة العمومية والشمولية وربط ذلك بالزمان والمكان (لطفي، 1996).

الثورة: تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة وخارج الشرعية – هدفه تغيير نظام الحكم في الدولة والثورة بهذا المعنى – هي حركة تغيير لشرعية سياسة قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة (مسمار، 2015م).

محافظة الزرقاء "منطقة الدِّراسة"

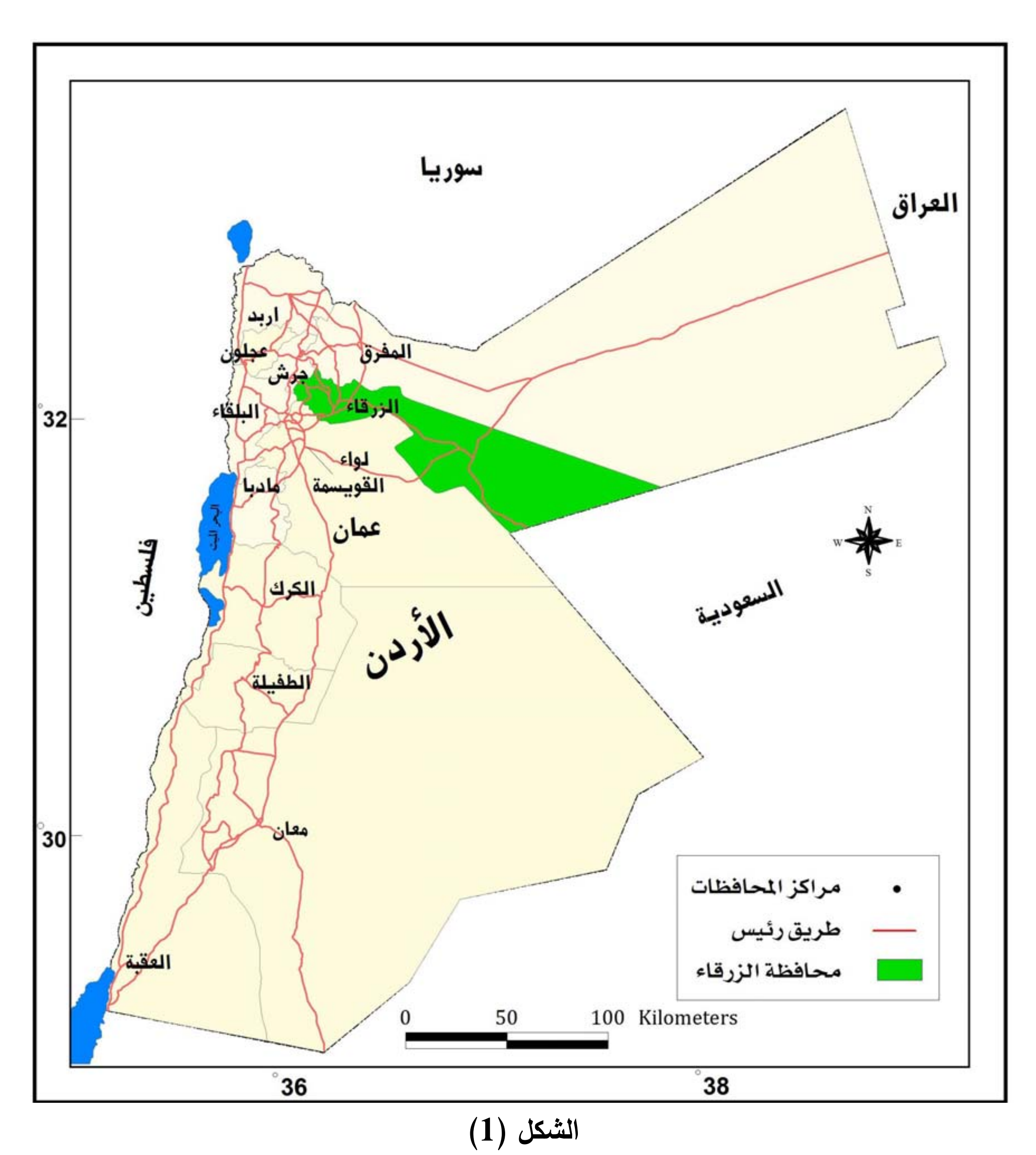
الموقع

تقع محافظة الزرقاء في الجهة الشمالية الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية، وتبلغ مساحتها 4761.3 كم^2، وتتميز بقربها من محافظات العاصمة عمان والبلقاء وجرش والمفرق وفيها مركز حدودي العمري للسفر لدول الخليج العربي. وتتميز محافظة الزرقاء بموقعها الجغرافي المتوسط بين مدن المملكة وعلى شبكة مواصلات دولية تربط الأردن بالدول المجاورة. وهي إحدى محافظات الوسط ويحدها من الشمال محافظة المفرق ومن الجنوب العاصمة عمان ومن الغرب محافظتي جرش والبلقاء، أما شرقها فتقع البادية الأردنية والسعودية والعراق تبعد مدينة الزرقاء عن العاصمة الأردنية عمان مسافة 20 كم، وعن العقبة 380 كم متر جنوباً، وعن مدينة إربد 60 كم شمالاً، وعن نهر الأردن 45 كم.

واستناداً لنظام التقسيمات الإدارية رقم (46) لسنة (2000) والصادر بمقتضى المادة (120) من الدستور تتألف محافظة الزرقاء ومركزها مدينة الزرقاء من (3) ألوية هي: لواء قصبة الزرقاء، ولواء الرصيفة، ولواء الهاشمية، و(4) أقضية هي: قضاء الزرقاء، وقضاء بيرين، وقضاء الظليل، وقضاء الأزرق.

ويبلغ عدد السكان في المحافظة نحو 1.364 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 13.6% من سكان الأردن، ويبلغ عدد الأسر (279986) أسرة، ومتوسط عدد أفرادها

(4.9) فرد، مقابل (4.8) فرد على مستوى المملكة. كما أن معدل الإعالة الديمغرافية في محافظة الزرقاء يبلغ (66.4%) وهو أعلى من المستوى العام للمملكة والبالغ (61.4%). كما ترتفع نسبة السكان في الفئة العمرية دون سن 15 سنة عن المستوى العام للمملكة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016). ويوضح الشكل (1) موقع محافظة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية.



الشكل (1)

موقع محافظة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية

المصدر: المركز الجغرافي الملكي الأردني، 2016م.

وحسب آخر تقرير منشور لدائرة الإحصاءات العامة لدراسة حالة الفقر في الأردن استناداً إلى "مسح نفقات ودخل الأسرة 2010" بلغت نسبة الفقر في الزرقاء (14.1%) مقارنة مع (14.4%) على مستوى المملكة، ويبلغ عدد الأفراد الفقراء في محافظة الزرقاء نحو (128.055) ألف فرد يشكلون ما نسبته(14.6%) من إجمالي عدد الفقراء في المملكة، كما بلغ عدد الأسر الفقيرة (17.866) ألف أسرة تشكل ما نسبته 15% من عدد الأسر الفقيرة في المملكة، كما يوجد في المحافظة جيب فقر واحد هو: قضاء الضليل. وأشار تقرير مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010 والصادر عن دائرة الإحصاءات العامة إلى انخفاض متوسط دخل الأسرة السنوي في محافظة الزرقاء (7877.2) دينار عن المعدل العام للمملكة (8823.9) دينار، وكذلك ينخفض متوسط انفاق الأسرة السنوي في محافظة الزرقاء (8118.9) دينار عن المعدل العام للمملكة (9626) دينار (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015).

التسمية

سميت مدينة الزرقاء بهذا الاسم نسبة إلى نهر الزرقاء الذي هو أكبر مجرى مائي في جنوب بلاد الشام بعد نهر الأردن ونهر اليرموك ،والزرقاء هي كلمه تعود "الأكاديين" والأكاديون هم عرب ساميون أصلهم من شمال الجزيرة العربية، وقد اجتاحوا بلاد الشام وأقاموا فيها، وأصل كلمة الزرقاء – (زار– كي)، وتعني (زار) مياه، و(كي) تعني منطقة. وقد أطلقوا على نهر الزرقاء – النهر العظيم، أو نهر التماسيح، فأخذت الزرقاء الاسم من كلمتي (زار– كي) من اللغة الأكادية وتعني منطقة مياه وتحولت بعد ذلك لفظياً إلى الزرقاء (عنبر، 2014).

تاريخ مدينة الزرقاء

الزرقاء كانت منطقة سكنية منذ أعوام عدة قبل الميلاد فقد سكنتها شعوب كثيرة بسبب مياهها في تلك الحقبة فقد تم اكتشاف العديد من المنازل والخرب والأدوات والتي تعود للعمونيين 1450 ق.م، وهي دولة امتدت من الموجب جنوباً إلى سيل الزرقاء شمالاً، ومن الصحراء شرقاً إلى نهر الأردن غرباً.

ظهرت أهميتها في العصر الحديث بعد استيطانها بداية القرن العشرين من قبل الشيشان 1902، على اثر نزوحهم من القوقاز بسبب الحروب بين الإمبراطوريات

العثمانية والروسية، حيث استقروا على طول نهر الزرقاء وتم بعدها بناء خط السكة الحديدي الحجازي وتحولت المدينة إلى مركز مهم، وتأسس بها أول مجلس بلدي عام 1929، وقد كانت المنطقة مسكونة خلال القرنيين الثامن والتاسع عشر من قبل قبائل أردنية رحالة كقبيلة بني حسن واعتمرت منطقة البتراوي حتى أصبحت واجهة عشائره لهم، وعشيرة بنى صخر التي سكنت المنطقة الصحراوية، وعشيرة الدعجة في منطقة جنوب الرصيفة، وبعض العائلات الشركسية التي استوطنت في منطقة مزارع الرصيفة مثل فوشحه وقمق 1870م، ثمَّ جاءت بعد ذلك هجرة عام 1948 فاستقبلت مدينة الزرقاء عدداً كبيراً من الفلسطينيين وسكنوا مخيم الزرقاء والسخنة، وتبعتها هجرة 1967 ليتغير واقع الزرقاء السكاني، حيث توسعوا في نفس المدينة وخارج حدود مخيم حطين إلى باقي أجزاء المحافظة، وبهذا الوضع الجديد وما رافقه من تأسيس نواة الجيش العربي حيث تركز معظمه في مدينة الزرقاء وخاصة معسكرات الزرقاء وما حولها مما جلب الهجرات الداخلية ومن كافة المحافظات لتصبح مدينة الزرقاء الأكثر تنوعاً ثقافياً واجتماعياً، وبخليط سكاني مختلف قلَّ نظيره في أي مدينة أردنية أخرى (البطران، 2011م).

ومع تتابع الهجرات القسرية على إثر الغزو العراق للكويت وهجرة ما يقارب 300 ألف فلسطيني من العراق والكويت، وطال مدينة الزرقاء النسبة الأعلى من هذه الهجرة، وتبعها الهجرات الأخرى من العراقيين بعد الحرب الأمريكية الثانية وما تلاها من ثورات الربيع العربي واستقطاب العديد من المهاجرين الجدد، وزاد في هذا النسيج المختلط النزوح السوري والذي شكل النسبة الأعلى، حيث بلغت الإحصائيات الحكومية لما يزيد عن 175.000 نسمة تمَّ إدماجهم في المحافظة، ويوجد في المحافظة بالإضافة إلى خليطها الآنف الذكر أربعة مخيمات خاصة للاجئين هي كما يلي: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2015م) .

1. مخيم الزرقاء للاجئين الفلسطينيين.
2. مخيم حطين للاجئين الفلسطينيين.
3. مخيم السخنة للاجئين الفلسطينيين.
4. مخيم مر يجيب الفهود للاجئين السوريين.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

لمحـــة تاريخيـــة: أنشـأت المفوضـية السـامية لشـؤون اللاجئـين فـي 1950/12/14م بهدف مساعدة سكان أوروبا النازحين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تم تأسيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لولاية مدتها ثلاث سنوات. وفي عام 1956م تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضـع اللاجئين – وهي الأساس القانوني لمساعدة اللاجئين والنظام الأساسي الذي يوجه عمل المفوضية (الجزيرة، 2016).

وفـي بدايـة عملهـا واجهـت المفوضـية أولـى مهامهـا الرئيسـة والمتمثلـة بمسـاعدة اللاجئين عندما قامت القوات السوفييتية بسحق الثورة المجرية. وعلـى مدى العقدين التاليين من إنشاء المفوضية، كان على المفوضية تقديم المساعدة في أزمات نزوح في قارة آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع نهاية القرن العشرين نشأت مشاكل في إفريقيا وظهرت موجات جديدة من اللاجئين في أوروبا نتيجة لسلسلة من الحروب في منطقة البلقان. وقد شـهدت بدايـة القرن الحـادي والعشـرين تقديم المفوضـية المسـاعدة للاجئـين فـي جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة والصـومال، ومشـكلة اللاجئـين الأفغـان فـي آسـيا والتـي امتـدت 30 عامـاً. كمـا وسـعت المفوضـية عملهـا فـي مجـال فـي مسـاعدة الأشـخاص عديمي الجنسية، في عام 1954، فازت المفوضية بجائزة نوبل للسلام لعملها الرائد في مساعدة اللاجئين من أوروبا. وبعد أكثر من ربع قرن، حصلت المفوضية على نفس الجائزة في عام 1981م لما عرف بتقديم المساعدة للاجئين في جميع أنحاء العالم، مع الإشـارة إلـى العقبـات السياسـية التـي تواجهـا. وجد مقر المفوضـية الرئيسـي فـي مدينـة جنيـف السويسـرية ويضـم خمسـة أقسـام، هـي المكتـب التنفيـذي وإدارة الحمايـة الدوليـة المنوط بها تنفيذ التفويض الرئيسـي للوكالـة وهو تـوفير الحمايـة، وإدارة العمليات التـي تغطـي جميـع البـرامج الميدانيـة، وقسـم الاتصـالات والمعلومـات، وقسـم إدارة المـوارد البشـرية، ويوجـد مقـر المفوضـية الرئيسـي فـي مدينـة جنيـف السويسـرية ويضـم خمسـة أقسام، هي المكتب التنفيذي وإدارة الحماية الدولية، وإدارة العمليات التي تغطي جميع البرامج الميدانية، وقسم الاتصالات والمعلومات، وقسم إدارة الموارد البشرية. وقد ارتفع عـدد مـوظفي المفوضـية مـن 34 موظـف فـي بدايـة تأسيسـها إلـى أكثـر مـن 7200

موظف محلي ودولي، بمن فيهم 702 موظف يعملون في مقر المفوضية بجنيف. وتعمل المفوضية في 123 بلداً في 124 موقع عمل كالمكاتب الإقليمية والفرعية إضافة إلى 272 مكتب ميداني تقع في كثير من الأحيان في مناطق نائية، ويوجد لها مكتب دائم في الأردن يقع في العاصمة عمان. وقد نمت ميزانية المفوضية من 300,000 دولار أمريكي في السنة الأولى إلى أكثر من 4 مليار دولار أمريكي في عام 2015م. وهناك أكثر من 43 مليون لاجئ ونازح حول العالم. وتتعامل المفوضية الآن مع 36.4 مليون شخص ممن تعنى بأمرهم: 15.6 مليون نازح داخلياً و 10.4 مليون لاجئ و2.5 مليون عائد و 6.5 مليون شخص من عديمي الجنسية وأكثر من 980,000 شخص من طالبي اللجوء و400,000 شخص آخر ممن يقعون في دائرة اهتمامها. هذه المنظمة التي حددت ولايتها بثلاث سنوات عند تأسيسها لحلّ مشكلة اللاجئين في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية احتفلت مؤخراً بمرور 65 عاماً على تأسيسها (UNHCR, 2015).

أهداف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين

تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين إلى تحقيق الأهداف التالية ضمن نطاق عملها، وهي:

(1) توفير الحماية الدولية للاجئين.
(2) إيجاد الحلول الدائمة لقضايا اللاجئين.
(3) إيجاد حلول طويلة المدى لمشاكل اللاجئين في ثلاثة مجالات رئيسة هي العودة الطوعية إلى الوطن، أو الاندماج في البلدان التي التمسوا اللجوء فيها، أو إعادة التوطين في بلد ثالث.
(4) تقديم المساعدة للأشخاص النازحين داخلياً، كما في حالات الحروب الأهلية في مختلف أنحاء العالم.
(5) الترويج للاتفاقات الدولية الخاصة باللاجئين.
(6) مراقبة مدى امتثال الحكومات للقانون الدولي، وتوفر المساعدات المادية مثل الأغذية والمياه والرعاية الطبية والمأوى للمدنيين الفارين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

لمحه تاريخية عن الهجرات القسرية المتعاقبة على الأردن

كانت أول الهجرات القسرية المتعاقبة على المنطقة هجرة الشركس والناجمة عن الحملات الروسية التوسعية التي شنتها روسيا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والهادفة لضم أراضيهم لروسيا القيصرية والتي أدت إلى موجات قسرية للشركس إلى أنحاء الإمبراطورية العثمانية وكانت الأردن إحدى الدول المنشودة في هذا النزوح وكانت قبيلة الشابسوغ أول مجموعة من القادمين قدمت عبر تركيا إلى دمشق ثم إلى عمان وكان ذلك في الأعوام من 1888 ولغاية 1905 وقد بلغ عددهم حوالي 190.000 وقد تم توزيعهم في عمان وناعور ووادي السير والزرقاء وكانوا من الشابسوغ والأبزاخ والقبرطاي والشيشان والداغستان، وسكن في جرش والرصيفة عدد قليل من القبرطاي، وكانت الهجرة الشيشانية الكبيرة للأردن في عام 1901 وتحديداً في شهر كانون الأول حيث كان عدد اللاجئين الشيشان حوالي (700) عائلة. تم تقسيمها إلى ثلاث دفعات وكلها اتجهت عبر تركيا إلى الأردن وبلغ عدد الشيشان ما يقارب 15.000 نسمة.

الدفعة الأولى: كانت في عام 1901، والدفعة الثانية في عام 1905، والدفعة الثالثة في عام 1909، وكان استقرارهم الأول في مدينة الزرقاء، ومن ثم قام مجموعة من المهاجرين بالرحيل إلى مدينة عمان وأغلبهم من البينو، واستقروا في منطقة صويلح (كشت، 2009).

الدروز: نزح الدروز إلى مدينة الزرقاء من سوريا ولبنان، وكان عددهم حوالي مئتي أسرة تحت إدارة زعمائهم سلطان الأطرش وشكيب أرسلان وعددهم لا يتجاوز 15 ألف نسمة معظمهم يقطن منطقة الأزرق.

الأكراد: جاؤوا من فلسطين وسوريا في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وقد بلغ عددهم 30.000 نسمة موزعين في كافة مناطق المملكة.

التركمان: ينتمون إلى قبيلة قرة تكالي . قدموا من تركيا (اضنه) على أثر خلاف قبلي ومنها إلى حلب ثم إلى الأردن وعددهم لا يتجاوز الـ 25.000 نسمة.

الأرمن: هاجروا من تركيا إلى الأردن نتيجة للاضطهاد السياسي وكان عددهم 16.000 نسمة غادر عدد كبير منهم الأردن وتبقى ما لا يزيد عن 4000 نسمة.

اللاجئين الفلسطينيين: في المحطة الأولى للجوء استقبل الأردن ما يقارب 400.000 لاجئ فلسطيني عام 1948، وتم نزوح ما يقارب (400.00) نازح عام 1967، وقد تعرض الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى تطور واكب العلاقات الأردنية- الفلسطينية في محطاتها المهمة، فبدايتها بعد مؤتمر أريحا 1950 وحدة الضفتين وإعلان ضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية حيث حصل أغلب اللاجئين الفلسطينيين على الجنسية الأردنية، إلى أن تم إيقاف مفعول الحصول على الجنسية في 6 شباط 1954، وفي عام 1988 جرى فك الارتباط مع الضفة الغربية وإنهاء العلاقة القانونية والإدارية التي ترتب عليها قانون الضم وتبعاته (الوزني، 2012).

وقد شرع الدستور 1952م في عهد وحدة الارتباط (وحدة الضفتين) والذي مثل العقد الاجتماعي بين السكان في الضفتين، وبهذا فلا حاجة لقانون يشير لموضوع الارتباط؛ لأنَّ الدستور في جميع بنوده مبني على قرار الوحدة وله قوة قانونية أعلى من القانون، ونصت المادة الأولى فيه أن "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه والشعب الأردني جزء من الأمة العربية"؛ لذلك فالأرض الأردنية حسب الدستور الأردني هي الضفتان الشرقية والغربية، وبهذا فإن المواطنين الفلسطينيين تم منحهم الجنسيات (قانون الجنسية رقم 56 للعام 1949) وبهذا فقد تمتع معظم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بالمواطنة الكاملة باستثناء حوالي (140.000) لاجئ أصلهم من قطاع غزة الذي كان حتى عام 1967 يتبع للإدارة المصرية، ورغم ذلك فهم يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تخوِّلهم حق المواطنة الكاملة، كحق التوظيف في الدوائر الرسمية والتصويت (الزنتاوي، 2012).

وقد بدأ التوجه في عام 1974 إلى فك الارتباط بين الضفتين في قمة الرباط التي أكدت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (مركز الإعلام الوطني الفلسطيني، 2005).

وبقى الحال كما هو إلى عام 1988، حيث تم فك الارتباط، وبهذا أصبح الفلسطينيون ينقسمون إلى فئتين: فئة تحمل الجنسية الأردنية، وفئة تحمل جواز سفر مؤقت (دون رقم وطني)، حيث لا تُعدُّ الفئة الثانية مواطنين أردنيين بحقوق كاملة، فليس لهم حق التصويت أو الترشح – للانتخابات مثلاً، وتشير سجلات منظمة الأمم المتحدة إلى أن عدد هؤلاء اللاجئين تجاوز المليوني لاجئ، 17% منهم يعيشون في مخيمات اللاجئين التي تديرها الأونروا (الوطن – عمان، 2006/2/10).

وقد كان الموقف الأردني تجاه اللاجئين الفلسطينيين كما يلي:

1. اللاجئ الفلسطيني مواطن أردني- فقد كانت الأردن ولا زالت الدولة العربية الوحيدة التي تعاملت مع اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق والروابط التاريخية والدينية والقومية، حيث أتاحت لهم الحصول على الجنسية الأردنية.
2. التأكيد على حق اللاجئين في العودة والتعويض، وذلك بما يتوافق وقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 1948.
3. التأكد على استمرار عمل وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وحيث الدعم المادي للاجئين وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
4. التأكد على مسؤولية إسرائيل التاريخية في نشوء واستمرار هذه القضية (مركز الإعلام الفلسطيني، 2005).

وعلى إثر احتلال العراق للكويت عام 1990م تدفق للأردن أكثر من (300.000) فلسطيني من العاملين في كل من العراق والكويت، وهؤلاء لا يعدوا من قبل وكالة الأونروا كلاجئين؛ لأنهم غير مسجلين لديها.

وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الأردن حوالي 2.22 مليون لاجئ أي ما نسبته 40% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2015).

وأظهرت تطورات الأزمة العراقية موجات متتالية من اللجوء والنزوح وصلت إلى أوجها في عام 2003 على إثر دخول القوات الأمريكية للعراق واحتلاله، حيث بلغ عدد الذين دخلوا إلى الأردن ما لا يقل عن (750) ألف نسمة.

وعلى إثر الثورات العربية المتتالية في كل من ليبيا واليمن، فقد دخل إلى الأردن ما نسبته 0.33% من اليمن، و 0.24% من ليبيا من النسبة الكلية للسكان (مسمار، 2015).

الأزمة السورية

زادت الأزمة السورية من حدة وتفاقم الوضع السكاني وتحديات الموارد المزمنة سياسية واقتصادية واجتماعية في الأردن، وعلى الرغم من التحديات الجذرية التي تواجه الأردن اقتصاديا" قبل الأزمة السورية، إلا أن الوضع الإنساني والاستجابة الإنسانية للحكومة الأردنية إزاء الوضع السوري كانت حاضرة وبدأ تدفق اللاجئين السوريين للأردن منذ بداية الأزمة وبشكل يومي وبأعداد كبيرة، ورغم أن هذا التدفق زاد من الضغط على الحكومة لأسباب عديدة نأتي على ذكرها لاحقاً. إلا أن الشعور العام اتجاههم كأشقاء خفف من هذا الضغط والتعامل معهم بما يتناسب مع علاقات الجوار والأخوة لتأمين الأمن الإنساني لهم.

لقد شكَّل تدفُّق السوريين إلى الأردن مشاكل عديدة، إذ يتركز معظمهم في المجتمعات المحلية الأكثر انكشافاً في الأردن، حيث بدأت مظالمهم ومطالباتهم وإلقاء اللوم على الحكومة الأردنية تبرز مشاعر معاكسة من الشارع الأردني، وتنمي مشاعر الإحباط باعتباره استيلاء على الحقوق ومنافسة في ميادين الرزق والعمل، والتأثير المباشر على موارد الأردن، وتحميل البنية التحتية فوق طاقتها، وإرهاق الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم ....الخ، فحدى هذا الشعور العام السلبي اتجاه السوريين من قدرة الحكومة الأردنية على الاستجابة اللازمة لمطالبهم إلا في حدود الإمكانيات المتاحة، ولم تتوانى الحكومة الأردنية وبكافة طواقمها من تقديم كافة التسهيلات والمساعدات لعون ونجدة الأشقاء، فهذا البلد بسجله الطويل في دعم المضطهدين، ورغم شح الموارد ومصادره المحدودة كان ولا زال الأردن بلد الأخيار والدولة المضيفة لكل ملتجئ وعابر سبيل (الشياب، 2016).

فالأردن يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين مقارنة مع عدد سكانه؛ فيعتبر الدولة الثانية في العالم من حيث استضافته لأكبر نسبة من اللاجئين مقارنة مع مواطنيه، وخامس أكبر عدد من اللاجئين عالمياً (UNHCR, 2015).

فمنذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، حصل أكثر من 620 ألف سوري على اللجوء في الأردن، وتصل التقديرات الحكومية لأعداد السوريين المقيمين في الأردن إلى (1.4) مليون نسمة. والتزاماً من الحكومة الأردنية أولاً للروابط الإنسانية والأخوة مع الأشقاء، وثانياً استجابة لمذكرة التفاهم التي وقَّعها الجانب الأردني في عام 1988 مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ فقد التزم الأردن بإطار السياسة العامة اتجاه اللاجئين، حيث تتضمن الوثيقة مبادئ ومعايير الحماية الدولية الأساسية للمشردين بما في ذلك تعريفات اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين، والالتزام القانوني باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، والذي ينص على ما يلي: "لا يجوز لأي دولة أن تطرد لاجئاً، أو ترده بأي صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية (UNHCR, 2010).

وبناءً على قواعد القانون الدولي للاجئين، والمنبثقة بشكل أساسي عن اتفاقية عام 1951، وبروتوكولها الصادر عام 1967، تمَّ اعتماد تعريف الاتفاقية للاجئين بأنهم الأشخاص الموجودون خارج بلدانهم بسبب خوفهم المبني على أسس راسخة من تعرضهم للاضطهاد لأسباب تتعلق بعرقهم أو ديانتهم أو جنسيتهم أو آرائهم السياسية أو عضويتهم في مجموعة معينة في المجتمع، والذين يكونون غير قادرين على العودة إلى ديارهم أو غير راغبين بذلك لأسباب تتعلق بالاضطهاد، وهم أيضاً كأي شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد ولا يستطيع أو لا يود بسبب خوفه من الاضطهاد العودة إلى ذلك البلد.

وبناء على هذا التعريف، يصبح كل شخص تنطبق عليه هذه الشروط لاجئاً، يحظى بحماية ورعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ نظراً لانقطاع الصلة بينه وبين دولته، وغياب الرابط القانوني الذي يؤمن حمايتها، وهي الرابطة أو الصلة التي تعرف بـ "الجنسية" (تاكنبرغ لكس، 2003).

ولمزيدٍ من التوضيح، فإن الاتفاقية تدور حول استمرار أو توقف حماية دولة الجنسية للفرد، أكان برغبته أو نتيجة لأحداث خارجه عن إرادته، وبقية التفاصيل التي تدور في محور انقطاع الاتصال الجغرافي بين اللاجئ وبلده، هي مكملة لهذا التوجه بموجب هذا الاستنتاج، ومن خلال نص المادة الأولى الفقرة (ج) التي تشير إلى أن الفرد يخرج من هذه الاتفاقية – وبالتالي من نطاق حماية المفوضية– في حال استئنافه الاستظلال بحماية بلده، أو استعاد جنسيته بعد فقدانه لها، أو اكتسب جنسية جديدة وأصبح بموجبها يتمتع بالحماية، أو زالت الأسباب التي تؤدي إلى حرمانه من الجنسية والعودة إلى وطنه، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أنه وطبقاً لنصوص القانون الدولي للاجئين فإن منح الجنسية "أكانت جنسية بلده الأم أو بلد آخر" يؤدي إلى إنهاء حالة اللجوء وفقاً للشروط التي بموجبها يتوقف اللاجئ عن كونه لاجئًا، حيث تشير البنود الأولى في التغييرات التي تحدث للاجئ بمبادرة الأشخاص أنفسهم. وبموجب هذا التفسير، فإن انطباق الشروط الخاصة بالجنسية تؤدي إلى توقف صلاحية الاتفاقية بالنسبة للفرد، وبالتالي خروجه من تعريف اللاجئ دون أن يؤثر هذا بالطبع على حقوقه في العودة إلى بلده.

ووفقاً لما كفلته القرارات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة المعلنة (13) والتي تؤكد على حق الإنسان في التنقل ومغادرة أي بلد والعودة إليه، والعقد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يشير في المادة (12) منه إلى "تحرم منع أي أحد تعسفاً من حقوقه في الدخول إلى بلده"، وغيرها من القوانين والأحكام العرفية التي تحرم تقييد حركة أي فرد أو منعه من العودة لبلده.

ولأن اتفاقية عام 1951 تنهي حالة اللجوء في حال اكتسب اللاجئ الجنسية، ولأن لاجئو فلسطين وفقاً لتعريف الأونروا خارج هذه الاتفاقية، وبالتالي فاكتساب اللاجئ الفلسطيني للجنسية لا يلغي حالة اللجوء الخاصة به؛ لارتباطها بواقع حددته وكالة الغوث وليس بواقع حددته الاتفاقية الدولية (عكاوي، 1989).

يستضيف لبنان أكبر نسبة من اللاجئين مقارنة مع عدد المواطنين ويستضيف الأردن خامس أكبر عدد من اللاجئين بعد الباكستان ، لبنان، إيران، تركيا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015م).

وقد أثار التدفق السوري للأردن العديد من الضغوطات على نحو يتجاوز قدرته على توفير الخدمات الأساسية مثل: الرعاية الصحية والتعليم وإدارة النفايات في البلديات الأكثر تضرراً من أزمة اللاجئين السوريين، وقد شكل هذا الوضع تحدياً للحكومة، حيث توجه المواطنون بإلقاء اللوم ليس على اللاجئين أنفسهم بل على تدني جودة الخدمات المقدمة وهذا الضغط وهذه الاحتجاجات أدت إلى قلق الحكومة الأردنية ممثله بأجهزتها المعنية ووضع الحلول البديلة لتوفير الحد الأدنى من الخدمات، ولا بدَّ من الوقوف على بعض النواحي، التي وبفعل اللجوء السوري شكلت إرهاصات وتداعيات سلبية نذكر منها:

التعليم: تعاني المدارس الحكومية من الاكتظاظ في الصفوف الدراسية بسبب اللجوء السوري والذي تتميز بأنَّه مجتمع فتي فقد بلغت وحسب إحصائية هيئة الأمم المتحدة نسبة اللاجئين السوريين تحت سن الثامنة عشرة أكثر من 50%، وزاد هذا العبء الملقى على وزارة التربية والتعليم، فقد ازداد عدد المدارس، وتم فتح 98 مدرسة جديدة وعملت الوزارة على نظام الفترتين في العدد الكثير من المدارس خاصة في محافظات الشمال وذلك لاستيعابها أعداداً إضافية (REACH, 2014). فقد تجاوز عدد الطلاب السوريين المسجلين في المدارس الأردنية 150.000 ألف طالب وطالبة منهم 20 ألف طالب داخل المخيمات، و 130 ألف خارج المخيمات، وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ المدارس، والتوسع في البنى التحتية مما كلَّف الدولة مبالغ وصلت إلى 200 مليون دينار أردني. وقد أدى ذلك أيضاً إلى انخفاض نوعية التعليم بسبب تقصير فترة الدِّراسة، ونظام الفترتين، وزيادة عدد الفصول الدراسية وتوسيع مقاعدها (وزارة التربية والتعليم، 2015م).

الرعاية الصحية

أولت الحكومة الأردنية الرعاية الصحية اهتماماً كبيراً، فقد أنشأت شبكة رائعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية والمدعومة من الحكومة لتصل إلى جميع

المواطنين، وبسبل ميسرة ضمن مسافة 10 كم من أماكن إقامتهم، ومع تدفق اللاجئين السوريين زاد عدد المرضى عن القدرة الاستيعابية لهذه المراكز ونقص في الأدوية واللقاحات، وبالتالي فقد خسر هذا القطاع التنموي الهدف المنوي تحقيقه، كما زاد عدد الأشخاص الذين تم دخولهم للمستشفيات وبنسبة عالية جداً، إضافة إلى انتشار بعض الأمراض وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الأدوية واللقاحات خاصة لذوي الفئة العمرية المدعومة كلياً من الحكومة، على الرغم من أن الخدمات الطبية والمستشفيات الحكومية كانت تعالج بالمجان لكل لاجئ بصورة شرعية رغم أن هذا القطاع أصلاً مثقل بالأعباء التي تفوق طاقته وميزانيته مرهقة (WORLD BANK 2014,).

قطاع الإسكان

بما أن أكثر من 80% من اللاجئين السوريين يعيشون خارج المخيمات، فقد أدى ذلك إلى تأثير كبير على قطاع الإسكان، فقد نشط السوريون هذا القطاع والذي انعكس سلباً على المواطنين الأردنيين، حيث تضاعفت أجور تأجير المساكن، وارتفاع أسعار الشقق إلى أضعاف معدلاتها ما قبل الأزمة.

قطاعات أخرى

هنالك العديد من القطاعات والتي شكلت تحدياً صعباً للحكومة مثل إدارة النفايات، فقد ساهم الوجود السوري بزيادة حجم النفايات الصلبة بواقع 340 طنا يومياً والذي قدر وحسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بكلفة 33.5 مليون دولار في العام 2014، هذا من حيث التكلفة المالية، زيادة على تردي الوضع للآليات وإدارتها، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والتي نتجت عن زيادة أسعار السلع بسبب زيادة معدل الطلب عليها. وقد أدى الوجود السوري إلى تضييق العيش على قطاعات عدة وخاصة الأيدي العاملة وسوق العمل والذي تبلور عنه نقص في الأجور والذي لا يقبل بها العامل الأردني مقارنة مع العامل السوري (USAID, 2014).

فالأردن كأي دولة في العالم، وبالرغم من اعتماده بشكل كبير على المساعدات الخارجية، فقد تعرض إلى هزات اقتصادية بسبب الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى تحولات كبيرة في حجم الاستثمارات الخارجية، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي كانت بشكل أو بآخر ترفد الاقتصاد، ومما زاد ذلك ثورات الربيع العربي والتي أدت إلى

زعزعة استقرار الشركاء الإقليميين، والذي بدوره أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، وارتفاع السلع الأساسية والذي تزامن مع اللجوء السوري مما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً، وزاد معدل البطالة في السوق الأردني، فقد أكدت منظمة العمل الدولية أن معدلات البطالة في صفوف الأردنيين زاد من 14% إلى 22%. وبشكل عام فإن زيادة الدعم الحكومي على هذه القطاعات الآنفة الذكر. بالإضافة إلى الدعم الحكومي للخبز والماء والغاز وغيرها والذي يستفيد منه الأردني والسوري على حد سواء والذي تقدر كلفته بحوالي 2.1 مليار دولار سنويا (وزارة التخطيط الأردنية، 2015).

السوريون في الأردن

يبلغ عدد السوريين 1.4 مليون سوري داخل الأردن، والمسجلين كلاجئين حوالي 620 ألف لاجئ.

جدول (1)

التوزيع العمري للاجئين السوريين

الفئه العمرية	ذكور %	إناث %	مجموع %
أقل من 5 سنوات	10.4	9.8	20.2
11-5	10.4	9.9	20.3
17-12	6.9	6.5	13.4
35-18	13.2	15.5	28.2
59-39	6.6	8.0	14.6
60 فأكثر	1.4	1.9	3.3
المجموع	**48.9**	**51.1**	**100**

المصدر: الإحصاءات العامة، ودائرة الأحوال المدنية، ودائرة والجوازات، والمجلس الأعلى للسكان، 2015.

آثار الهجرات على المجتمع

للهجرات العديد من النتائج والتأثيرات الديموغرافية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، فحركة الإنسان تعطي زخماً للتفاعل بين الأفراد والجماعات وفي مختلف المجالات.

فقد تحدث الهجرات بعض التشوهات في البنى الاجتماعية للمجتمع، ويظهر ذلك من خلال الهيكل السكاني للمجتمع، وذلك من حيث التوزيع العمري والنوعي، وتفتح الهجرة باب التغير في العلاقات الاجتماعية، وتفتح أيضاً باب التغيير في الأشكال القديمة السائدة، وتسهل عملية خلق علاقات اجتماعية جديدة، ومن هذه الآثار:

الآثار الديموغرافية:

1. النمو السكاني

أشارت نتائج التعداد العام للسكان عام 2015م بأن عدد سكان الأردن بلغ نحو 9.532 مليون نسمة، وقد تضاعف عدد سكان الأردن أكثر من 10 مرات خلال 55 عاماً، وكانت الزيادة الأكبر خلال العقد الماضي وخاصة منذ عام 2011م، وقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي لإجمالي السكاني خلال الفترة (2004 – 2015م) حوالي 5.3%، ويعود معدل الارتفاع الكبير في هذا المعدل بسبب الهجرات القسرية واللجوء للملكة، حيث كان معدل النمو السنوي 18% لغير الأردنيين، أما فيما يتعلق بالسكان الأردنيين فإن معدل نموهم السنوي قد بلغ نحو 3.1% سنوياً. وقد بلغ عدد السكان الأردنيين 6.614 مليون نسمة يشكلون ما نسبته 69.4% من إجمالي السكان في المملكة، وشكل السكان غير الأردنيين ما نسبته 30.6% من إجمالي السكان، نصفهم تقريبا من السوريين، والذي يتمركزون بشكل كبير في إقليم الوسط في المملكة. أما في محافظة الزرقاء فيبلغ عدد السكان الأردنيين في المحافظة نحو 923 ألف نسمة، بينما يبلغ عدد السكان غير الأردنيين نحو 441 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 33% من إجمالي السكان في المحافظة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016).

ومن خلال التحليل السابق لواقع التعداد السكاني في الأردن، نلاحظ تسارع زيادة نسبة السكان غير الأردنيين خلال السنوات القليلة السابقة، وهي زيادة كبيرة خلال فترة وجيزة، ومما لا شك فيه أن هذه الزيادة سوف تحدث إخلال في التركيب النوعي والعمري للسكان في الأردن، وهنا لا بدَّ من إعادة قراءة واقع التركيبة السكانية في المملكة، ووفق البيانات والمعطيات الجديدة التي تم عرضها، وعدم تجاهل أو إهمال مثل هذه القضايا الحساسة والمؤثرة على مستقبل المملكة ومكوناته وتركيبته

السكانية واقتصاده الوطني، أو التعامل معها بنفس الآليات والوسائل الحالية، التي تكرس تكدس السكان غير الأردنيين في محافظات ومناطق محددة في المملكة، مما يقلل من فرص العمل للمواطنين الأردنيين في هذه المناطق.

وتفرض الهجرة أثراً مباشراً على نمو السكان، ويعتمد هذا على نسبة المهاجرين مقارنة مع السكان الأصليين، وخاصة إذا كانت الفئات العمرية المتوسطة هي الغالبية مما يساعد على زيادة النمو للمهاجرين في بلد الاستقبال على حساب مواطنيها.

2. الشعور بالعزلة

فالشعور بالعزلة بين المهاجرين يحدث نتيجة للإحساس بالعزلة وعدم الانتماء والتجانس بينهم أنفسهم وبين المواطنين، وهذا قد يستغل ويزداد باتجاه أماكن الخطورة والسلوك العدواني مما يدفعهم لارتكاب أعمال غير مشروعة، والتي غالباً تحدث نتيجة لجهل الأعراف والتقاليد والعادات واللغة.

ويؤكد علماء الاجتماع تفشي ظاهرة التفكك الاجتماعي بين المهاجرين الذين تضطرهم أحوالهم المعيشية لسلوك ظواهر وأنماط سلوكية غير مرضية تساعد على العمل الجرمي وانتشار الجريمة بكافة أشكالها (حمادي، 1985).

3. الصدمة الحضارية

وهي المفاجئة في اختلاف أغلب جوانب الحضارتين لذلك تبدأ عملية التكيف (ADJUSTMENT) إلى الأعراف والقيم والقوانين، فالصراع بين ما يحمله المهاجر وما يجده في المجتمع المضيف، فتحصل حالة من الضياع سماها (دوركهايم) بحالة الأنومي؛ وذلك لعدم قدرة بعض المهجرين على التكيف بسرعة مع الظروف المحيطة التي لم يألفها، فيجدون أنفسهم أمام واقع وبيئة جديدة، ومن هنا تظهر حالات الجرائم والسلوك المنحرف، وخاصة جرائم الأحداث، ومظاهر التسوُّل، وأعمال التزوير والمخدرات وغيرها (شوان، 2002).

الآثار الاقتصادية

إن زيادة السكان في بعض المناطق قد تؤثر في كثير من النشاطات الاقتصادية ممَّا يؤدي إلى ارتفاع مستويات المعيشة، وفي نفس الوقت معدلات الهجرة

تؤدي إلى زيادة القوة المنتجة ممَّا يؤدي إلى انخفاض الدخول والأجور وارتفاع الإيجارات والعقار وأسعار الأراضي.

وهناك أيضاً آثار سلبية على العمالة الماهرة والتي غالباً ما تنقصها الخبرة في الجانبين، حيث تتاح الفرصة للأيدي العاملة الماهرة كقوة منتجة من أرباب العمل، وهذا بدوره يؤثر على عمالة الصف الثاني من حيث الخبرة وقلة الأجور، ومن سلبيات الهجرة أيضاً ما يسمى بالنزيف الذهني، وهو خاص بأصحاب الكفاءات، والتي قد تضطر للعمل في مجالات مختلفة وخارجة عن تخصصها، وقد تكون الهجرات في بعض الأحيان وخاصة الاختيارية منها، والتي بقصد العمالة عبارة عن مصدر دخل للبلد المرسل وقوة نقدية للعملات الصعبة، وعلى الوجه الآخر هي مصدر طاقة ودعم للدولة المستقبلة لزيادة الإنتاج الوطني والمساهمة في دفع الضرائب والاستهلاك، ولهذا فقد أسهمت الهجرة في ارتقاء مستوى الدخل والرفاه لأسرهم، ولكن تحول هذا عكسياً بزيادة أعداد المهجرين وتوزيع الدخول وانخفاض مستوى الرفاه والمعيشة (ربيع، 2013).

وفي حالات الهجرة القسرية والتي يتدفق فيها أعدادا كبيرة من المهاجرين مما يشكل ضغطاً على دول الاستقبال، فإنَّ الهجرة لها مردود سلبي على الاقتصاد واستنزاف الموارد وزيادة حجم الخدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى وقوع هذه الدول في مأزق اقتصادي قد لا تستطيع الخروج منه والتعامل معه إذا لم تجد جهات داعمة وقادرة على مد يد العون لتحمل التكاليف الباهظة وليتسنى لها الحفاظ على هؤلاء المهاجرين وتقديم الخدمات اللازمة لهم (ربيع،2013).

الآثار السياسية

إنَّ تدفق اللاجئين وزيادة أعدادهم قد تضع الحكومات في دول الاستقبال في قوالب صعبة وضغوط شديدة نتيجة لمطالبها بإشباع احتياجاتهم وتقديم مستوى جيد من الخدمات والتي قد تفوق طاقتها الاستيعابية، ونظراً لعدم الانسجام التام مابين المهجرين أنفسهم والمواطنين، فإن الوضع يتطلب الإشراف والمراقبة والمتابعة والتنظيم من قبل السلطات المحلية لتفادي الوقوع في المشاكل، فقد يعاني المواطنون من تفاقم الوضع الصحي والسكاني وانتشار الأمراض والأوبئة وارتفاع الأسعار والأجور.

إضافة إلى ذلك فإن الهجرة قد تؤدي إلى عدم التجانس في القيم والعادات والتقاليد وكلها تقود إلى درجة من التناقض السافر والمعلن، والذي بدوره يخلق نوعاً من البلبلة وعدم الاستقرار والاضطرابات، والتي قد تزعج بشكل أو بآخر حكومات الاستقبال وسلطاتها المحلية.

فالمخاطر السياسية الناجمة عن عدم الاستقرار قد تؤدي إلى إضعاف الشعور القومي، والتأثير على الثقافة الوطنية والتي مصدرها تعدد القوميات، واختلاف اللهجات واللغات أحياناً، وقد تحدث مطالبات من المهجرين أو المواطنين تصل إلى الاحتجاجات والمسيرات لتحسين الأوضاع خصوصاً إذا وجدت دعماً؛ إما من جهات خارجية أو جهات مغرضة، وزيادة على ذلك فقد تزداد في ظل هذه الأوضاع البؤر الهدامة والدعايات المغرضة والأفكار المغلوطة، مما يسبب الكثير من المشكلات والاختلالات السلوكية، والتي تقود إلى الجريمة والعمل الجرمي، وخاصة إذا تم تشكيل عصابات منعزلة من المهاجرين (الملكاوي، 1989).

علاقة الهجرة القسرية بالجريمة

إن الهجرة بجميع جوانبها التركيبية وأبعادها المختلفة ترتبط بالجريمة من خلال ما تحدثه في المجتمع من آثار وما يتعرض له المهجرون من مشاكل فرضتها ظروفهم المحيطة فهي عملية شاملة قوامها أعداد كبيرة متدفقة وبشكل مستمر تحكمها أدبيات مختلفة وثقافات متعددة ولها تطلعات خاصة، وهؤلاء المهجرين قد لا يتاح لهم العيش في ظروف مثالية ومناطق منتخبة، وفي الغالب يعيشون في أحياء فقيرة، مختلفون في تجاربهم ونمط حياتهم عن المجتمع المضيف، تربطهم أعراف وتقاليد مختلفة. وكما أن حركتهم بين بنائين اجتماعيين متمايزين ولو بشكل نسبي مدعاة لتشكيل البعد الاجتماعي الثقافي، وبيئة ذات نطاق محدود جميعها ظروف قد تختلف بشكل أو بآخر مشجعة للجريمة، فمسببات الجريمة أو الظروف المشجعة عليها قد تكون موضوعية وخارجية وسابقة في وجودها أي فعل جرمي قد يصدر عن الفرد. وقد اختلفت النظريات السيسيولوجية في نظرتها وتقديرها لمثل هذه الظروف، فمثلاً نظرية التفكك الاجتماعي ترى أن الخلل الذي يصيب التنظيم الاجتماعي للمجتمع يفقده خاصية التكامل أو القدرة على الأداء الوظيفي الفعال(القريشي،2013).

ففي ظل هذا الخلل، تفقد قواعد السلوك ومعايرة المحيطة بالفرد اتساقها وانسجامها وثباتها فتغدو متباينة ومتعددة وأحياناً متناقضة، الأمر الذي يؤدي إلى تناقض الفرد وحيرته والدخول في صراع مما ينشط العامل الجرمي في داخله، فالفرد في بيئته يعتبر مستقرا نسبياً؛ لأنه يعتبر الأنماط السلوكية المتبعة تقليدية ودخوله لمجتمع جديد يتعارض مع أهدافه وسلوكياته ومآربه مما يحدو به للبحث عن وسائل قد لا تكون دائماً مشروعة لتحقيق تلك الأهداف (عبد القادر، 2013).

السلوك الإجرامي هو ظاهرة ناشئة عن التغير غير المتوازن في طرق الحياة المادية والاجتماعية التي تحدث بصورة غير عادلة أو متساوية في مكان ما، فالاكتظاظ السكاني والظروف السكنية السيئة والفقر وغيرها جميعها بيئة جاذبة للجريمة.

وترى نظرية الصراع الثقافي أن عوامل الجريمة مرتبطة بصراع القيم الناتج عن فقدان الضوابط السلوكية والأخلاقية، ويرافقها عوامل أخرى كاختلاف الثقافات ومعايير الضبط الاجتماعي واختلال البناء الثقافي والفقر وعدم الالتزام بمتطلبات الوضع الجديد وكلها تدعم السلوك الانحرافي (القريشي، 2013).

من المنظور الديموغرافي زيادة السكان، وازدحام المساكن، وضيق المكان، وظهور أفراد جدد في أي مجتمع مستقر لا بدَّ أن تحدث تأثيراً على المجتمع فيحدث ضغط على الموارد واختلالات في التركيب النوعي والعمري للسكان ومتطلبات تنظيمية يفرضها الواقع الجديد؛ لاستيعاب المهجرين الجدد، وزيادة العبء على قطاع الخدمات وكلها في النهاية دوافع للسلوك الجرمي ودافعاً للجريمة.

إن ظروف الجريمة ورغم ارتباطها بالآثار الديموغرافية والاجتماعية والثقافية للهجرة ربما قد تعود أيضاً إلى أسباب الهجرة ودوافعها، فعوامل الفشل التي يخضع لها المهجر قسرياً والتي قد تكون اقتصادية أو اجتماعية، والواقع المحيط بالمهجرين قسرياً والمجتمعات الحاضنة وقوى الطرد والجذب والضغط على فرص العمل، وعدم الألفة والتجانس الثقافي، وضعف الارتباط بالآخرين جميعها عوامل تحدد مجريات سلوك الفرد في المجتمع، فإمَّا أن تكون عوامل ضبط وتكيف، وإما أن تكون عوامل سلوكية دافعة للعمل الجرمي والانحراف (عارف، 1981).

الاندماج الاجتماعي

هو عملية ضم وتنسيق بين مختلف الجماعات الموجودة في مجتمع واحد للحصول على مجتمع ذي وحدة متكاملة، وبمعنى هو إزالة الحواجز بين المجموعات المختلفة للعيش والتكيف الاجتماعي، بشكل متناغم ومتضامن فهو بشكل عام مجموعة التدابير في مجتمع ما غايتها تسهيل انخراط فرد جديد أو مجموعة أفراد في هذا المجتمع (الصالح، 2002).

ويعني أن ندخل في مجتمعنا فئات جديدة نغيرها كما تغيرنا ونطلب منها المشاركة في بناء الوطن، ويكون الدمج في المجتمع لكافة الطبقات المثقفين والمقاتلين والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والأسوياء بكافة أعراقهم ودياناتهم وبكافة أصولهم وهوياتهم السابقة والحالية واندماجهم ثقافياً ولغوياً بكافة الأنشطة الحزبية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع احترامنا لخياراتهم الشخصية واحترامنا لخياراتهم الفردية مع تمسكنا بالخيار الوطني من حيث الارتباط والمساواة والقوانين، مع قبولنا للدمج ولكن ليس على حساب القوانين والثوابت الوطنية المعيارية.

والاندماج القابل للحريات والسلوكيات يُمنع فيها التجاوزات على حقوق الآخرين أي بمعنى آخر الاعتراف بالإنسان بقيمة ومكانته وحصانته وقدراته ووعيه والحرية شرط وهي ليست حقي وحقك؛ بل حقي على أن لا أتعدى على حقوق الآخرين، فالاندماج يتطلب عقولا نيرة ومجتمعا متطورا عقليا، ويسعى لتوسعة أسواره بالعلم والمعرفة وتقبل الآخر ولديه مؤسسات قادرة على ضبط ودمج هذا المجتمع تحت سقف القانون وسلطته (الصالح، 2002).

يمكن أن نفهم المواطنة بصورة شاملة وأوسع من الانتماء للوطن لتصبح انتماءً إلى مجال ما، أو قارة أو مدينة أو حي أو حتى انتماء إلى الجنس البشري.

إن الانتماء إلى الجنس البشري يعرض على المواطن الكوني الإيمان بالقيم التي صاغتها البشرية من أجل الوصول إلى عالم تسوده المساواة والإخاء والتعايش والتسامح والقبول بالاختلاف واحترام حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة وغيرها من القيم الإنسانية، غير أنَّ أنواع المواطن هذه لا تعني تناقضها وتباينها بقدر ما تعني تكاملها؛ لأن الانتماء إلى المدينة كان نتيجة للفكر المقتنع بالمواطنة التشاركية والتي

تحتم الارتباط لمجالات أخرى كالمواطنة الكونية والتي كانت نتاج الاقتناع بأن الانتماء إلى الكون (الجنس البشري) يفرض حق احترام حق الإنسان في العيش المشترك بعض النظر عن الاختلافات الفكرية والاجتماعية والنوعية.

الاندماج الاجتماعي في حالة الانتقال إلى مجتمع أو بلد آخر

هذه الحالة هي موضوع وصلب الدِّراسة: وهي الانتقال والهجرة إلى بلد آخر وإلى مجتمع آخر والعيش في ثقافة جديدة ونمط حياة جديد وشكل آخر للتنظيمات الاجتماعية والتربية والعادات والتقاليد؛ فلا بد للفرد أن يكتسب من الثقافة والمجتمع الجديدين الكثير أو القليل لكي يتسنى له الاندماج بشكل أفضل وأكثر إيجابية، فهو بطبيعة الحال لا يتخلى عن عاداته وقيمة ولكنه يحافظ عليها مع اكتسابه لأشياء جديدة تؤثر بشكل أو بآخر في أجزاء من ثقافته وقيمه في المجتمع الجديد، وهذا لا يعني أن أمر الاندماج سهل وبسيط فله مصاحبات ومشاكل وصعوبات تحكمها الفروق الفردية من شخص لآخر، وتختلف باختلاف التلقي والفهم والشخصية والثقافة الخاصة بكل فرد، وقد لا يتسنى للجميع الاندماج وربما تواجههم مشاكل كثيرة في التكيف مع المجتمع، أو يحتاجون إلى مزيدٍ من الوقت للتأقلم والاندماج؛ لأن الاندماج الاجتماعي يحب أن يكون شاملاً وكاملاً لكي يؤدي دوره، فهناك الكثير من المفردات التي تحتاج إلى صياغة وجهد من المهاجر الجديد، وكذلك فهم الحقوق والواجبات والقوانين الأساسية في المجتمع الجديد، وهكذا تكون غاية الاندماج العيش المشترك وليس الصراع بين الثقافات والمجتمعات عندما نتكلم عن الهجرة والمهاجرين (باقادر أحمد، 2002).

يقول أنطوني بريجنغ في لقاء على قناة CNN من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين إن المهاجرين السوريين الذين غادروا بلادهم قسراً ليس مجرد مهاجرين بل أخذوا صفة لاجئ، وهذا المصطلح يتطلب الكثير من الحماية الإنسانية والنفسية والدعم القانون والمالي وكافة أنواع المساعدة لكي يستطيعوا الاندماج في المجتمعات الجديدة، علماً بأن هنالك أعداداً كبيرة وخاصة في الأردن غير مسجلة لدى المفوضية الأمر الذي حرمهم من حقوقهم في المساعدة والرعاية (UNHCR, 2010)

وممَّا يؤثر في سرعة اندماج هؤلاء المهجرين التسلح بالمهارات وشبكات الأعمال المختلفة خاصة المهارية منها والمؤهلات، والتي تدعم بشكل رئيس الموارد الاقتصادية لهم وللبلد المضيف لإسهامهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية، على أن تقوم الدول المضيفة بتنظيم العمالة وخاصة في مؤسسات القطاع الخاص لضمان عدم استغلالهم من جهة، وتحييد العمالة المحلية من جهة ثانية نسبة لتدني مستوى الأجور وزيادة ساعات العمل في غياب المراقبة الحقيقية لقانون العمل والعمال المعمول به والساري المفعول في الدولة المضيفة (بلقيس، 2012م).

إن ظروف الاندماج كما تراها المفوضية العليا للأمم المتحدة تتطلب جهودا عالية وإمكانيات مالية كبيرة فقد كانت المفوضية تتعامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع 400 ألف لاجئ، وبنهاية العام 2007 ارتفع الرقم إلى 30 مليون تقريباً، وكانت المفوضية تعمل في ذلك الوقت في أوروبا فقط، وبحلول عام 2007 أصبح لها مكاتب في 125 بلد تنتشر عبر العالم، وكانت ميزانيتها عام 1955 بحدود 300 ألف دولار، وبحلول عام تجاوزت ميزانيتها المليار دولار، ومع كل هذا التحديات لا بد أن يتم استعراض المعايير الخاصة الدولية بحماية اللاجئين وسبل إدماجهم في المجتمعات خاصة الذين هجروا قسرياً بسبب الحرب والصراع المسلح والعنف السياسي (UNHCR, 2015)

ولتمكين برامج الاندماج بالشكل الفاعل، فقد تزايد بصورة كبيرة عدد القوى الفاعلة والمنخرطة بالبرامج الهادفة لحماية وإدماج اللاجئين بحيث أصبحت المفوضية تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر، والصليب الأحمر، وقد أخذت كافة الهيئات السالفة الذكر المسؤولية الكاملة لتحقيق الحماية والاندماج للجوء والنزوح القسري عبر برامج معدة مسبقاً، والبعض الآخر تفرضه الظروف المستجدة، كل هذا مع الأخذ بأسباب ومشاكل اللجوء وما يتبعها من تحديات تفرضها ظروف النزاعات وطبيعتها المتغيرة والتحركات المتزايدة للسكان في مساعدة المفوضية والدول المضيفة الأمر الذي يستدعي دعم كافة الدول لبرامج المفوضية لتقوم بمسؤوليتها وأن

يتم التعامل مع اللجوء كقضية إنسانية بالدرجة الأولى بعيداً عن أية اعتبارات أخرى (السرياني، 2010).

ومع حجم دور التحديات التي تواجه قضية اللجوء وعملية الاندماج الحقيقي في الدول المضيفة فلا بد من الاعتراف بمصداقية الدور السياسي والتأثيرات والمتغيرات العديدة كالعولمة وأحادية القطب وتزايد حالات النزاع المسلح، والتي جعلت من اللجوء قضية بعيدة عن هذه المتغيرات، حيث ظهرت وبشكل جلي عدم المصداقية السياسية في المجتمع الدولي الذي تصدى للجوء والنزوح القسري في بعض البلدان وكان غائباً في بلدان أخرى، وقد تجلى هذا الافتقار السياسي للدول بحل مشاكل اللاجئين ودمجهم في مرحلة ما بعد الصراع وذلك بعد انحسار الأضواء التي تسلطها وسائل الإعلام الدولية على تلك المشاكل. وإن على كافة الدول تطبيق الالتزامات المفروضة عليها وفق الاتفاقيات الدولية الأمر الذي يقتضي التعامل مع قضية اللاجئين بأبعادها الإنسانية بعيداً عن التغيرات السياسية، لاسيما وأنَّ أرقام اللاجئين وصلت في الفترة الأخيرة لأرقام لا يمكن تجاهلها والمرور عليها مر الكلام بل التعامل معها بجدية أكثر والأردن من البلدان التي أخذت على مسؤوليتها الجزء الأكبر من اللاجئين وخاصة اللجوء السوري (الطراونة، 2015).

الاندماج في المجتمع الجديد والتكيف معه تولد لدى المهاجر الشعور بالعزلة الاجتماعية والنفسية جراء انتقاله من البيئة والمجتمع الذي ألف إلى مجتمع آخر لم يعتاد عليه وكل هذا مصحوب بالألم والحزن والأرق والكثير من القلق والخوف من المجهول وترقب القادم حيث أن المهاجر قد خسر الأهل والمنزل والأصدقاء وفقد الأمن والطمأنينة والاستقلال ولهذا فقد يلجأ المهاجر إلى تقليد العادات والتقاليد في البلد المضيف والتي قد لا يرغبها ولم يتعود عليها، وقد يواجه المهاجر العديد من المشاكل والتي تتمثل في التميز في العمل والسكن والأجور وقد يعاني من الضغوط النفسية وضعف الهوية وقد يراها البعض على أنها فرصة أفضل نحو تحقيق الطموحات (السرياني، 2010).

فالهجرة هي من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري، وخاصة في الظروف القسرية والتي يتقدم فيها الأمن والطمأنينة، ولا يشعر المهاجر بالاستقرار

ويلجأ إلى اللجوء لتوفير الأمن وتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي، وفي هذه الحالة لا خيارات للاجئ في الاختيار وخاصة لاجئو الحرب والتي تفرض عليهم ظروف الحرب اللجوء الى دول الجوار.

التغير الاجتماعي

التعريف الاصطلاحي: إن اصطلاح التغير (change) يعني انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، وهو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة، ونقصد باصطلاح (social) الشخص وعلاقته مع الآخرين، أما مصطلح التغير الاجتماعي (changement social) فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو المؤسسات أو التنظيمات في الأدوار الاجتماعية (الطنوبي، 1996).

ويعني التغير الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة خلال فترة محدودة من الزمن. وحينما يضاف الاجتماعي، فإن هذا التغير يحدث داخل المجتمع؛ لأن المجتمع عبارة عن مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية ولا يمكن أن يبقى في حالة استقرار دائم. وكظاهرة فلسفية، فإن ظاهرة التغير هي حقيقة الوجود، ولا بدَّ أن يتغير كل شيء موجود وهذا طبعاً بارتباطه بعامل الزمن الكفيل بتغير كل شيء (الدقس، 1998).

وبشكلٍ عام، إن التغير الاجتماعي يشير إلى الاختلافات والتبدلات التي تتبلور في النظام البيئوي المتمثل في النسق الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية وبين أن هذه التبدلات والاختلافات لا تحصل من فراغ بل من خلال تأثير نوعين من القوى هما:

القوى الداخلية (Endogenous Forces) والتي تفعل أو تحرك التدرج في النظام أو المؤسسات الاجتماعية كالتغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أو الثقافة الاجتماعية وتكون عادة صادرة عن حاجة المجتمع إليها لكي تغذي النمو السكاني.

أما القوى الخارجية (Exogenous Forces) فهي آتية من خارج النظام؛ فتأتي من خارج النظام البيئوي فتفعل فعلها في تحريك وتبديل مكونات النظام من حيث شكلها في تغيير النظام الاجتماعي بشكل إجباري، وبقوة خارجية قادرة على التغير.

هاتان القوتان سواء أكانت الداخلية أم الخارجية؛ فكلاهما يعملان على تغيير المجتمع بأجزائه أو بكامله، وكل منهما يدعم الآخر أو يعززه، وقد يعملان معاً في آن واحد، فإذا كانت عزلة الشعوب تؤدي إلى خلق ثقافات مستقلة ومختلفة فإن اختلاطها بهذه الثقافات المختلفة، وبالضرورة إلى ما يُعرف باسم (التمثيل الثقافي)، وبالطبع تختفي الاختلافات وتنشر الثقافة (العمر، 2004).

إن اللجوء والنزوح وما يرافقه من تغيرات في المجتمع، سواء على المهجرين أو المواطنين في الدولة المضيفة، لا بدَّ من يواجه الكثير من التغيرات والتي تعتمد وطبقاً لمفهوم التغير على ثلاث أسس هي:

1. **الاختلافات:** أي اختلاف الظروف المحيطة بالفرد والتي تغير فيه وتؤثر فيه بشكل مباشر خاصة على سلوكه وتفكيره ومواقفه مما تجعله مختلفاً عما كان عليه قبل إحاطته بالظروف المستجدة، فهو أصلاً انتقل وبشكل نوعي إلى بيئة وظروف، واستجد عليه كل شيء، وعليه فهذه الاختلافات تعدُّ الخطوة الأولى والأساس الأول للتغير الاجتماعي.
2. **التتابع** (Successive): الذي يحصل مع مرور الوقت، فالزمن قادر على التغيير وعبر مراحل متسلسلة، والأحداث المتتالية قادرة على خلق جو جديد حري بالتأقلم وظروف الحياة وما فيها من متتابعات قد ترهق الفرد وتحدد اتجاهاته وتفرض عليه واقع جديد يصبح بعدها أكثر تقبلاً للتغيير الاجتماعي.
3. **المقاومة:** أي معارضة الأفراد المتضررين للتغير أي أن الشيء الذي تغير له علاقة بما يحيط به من معايير وقيم ومكانات وأدوار اجتماعية، وقد يكون هذا دافعاً أساسيا للتغير النوعي، أو تغير النوع الذي يشير إلى تبدل أحد أنماط البناء الاجتماعي من حالة إلى أخرى (Robert, 1972)

وفي الحديث عن المقاومة للتغير، فلا بد من توضيح المقاومة الثقافية للعديد من التغيرات التي تحصل داخل المجتمع، فتقاوم التغير والإصلاحات الاجتماعية الحديثة منها المنفعة الثقافية؛ لأن الأفراد إذا حصل تغير رغماً عنهم، فإن ذلك يدفعهم للمقاومة من أجل عدم المساس، أو الإضرار بمصالحهم مثل العادات والتقاليد والممارسات الدينية والطرائق الشعبية والناموس الاجتماعي وفلسفة الوجود، فكل جديد

يقاوم؛ لأنه ضد وجودهم ومعتقداتهم وثقافتهم، ومن جانب آخر فإن هناك مشكلات عديدة تصاحب ذلك خاصة ما يسمى بالعداء التقليدي، لأنه مغلف بالعادات والآداب العامة واللوائح القديمة اتجاه كل ما هو جديد، وضد كل ما هو قادم، خاصة إذا كان هذا الجديد على أيدي دخلاء على المجتمع وتحت وطأة ظروف معينة لديهم القدرة على التغير (Howard and Yohns, 1988).

كما أن الضغوط الاجتماعية (Social Pressure) التي لا تتردد في مقاومة التغيير الثقافي لأنها تعمل على التزام الأفراد بالتماثل مع مستويات الجماعة وإطاعة معاييرها وقواعدها والخوف من عقوبتها إذا تبنى شيئاً جديداً يخالف أو يقاطع معايير أو أهداف المجتمع، فالإنسان بطبعه يبحث عن التغير وبذات الوقت يقاومه. وبمعنى آخر هو يفتش عن مصالحه الذاتية، وعن النقاط التي تشبع رغباته وتقدم له الخدمات الجديدة التي تعزز شعوره بالرضا حتى لو لم يكن مقتنعاً بالتغيير.

فالتغير الاجتماعي يأتي على عدة أنواع، نذكر منها:

التغير المقصود أو المخطط له وهذا يكون بأهداف محدودة وبخطط مبرمجة وبرغبة وقناعة للتغير.

وفي حالات اللجوء والنزوح وخاصة في الدول التي فيها نعرات وحالات صراع، يظهر هذا جلياً بإنشاء معسكرات للاجئين قبل إدخالهم في المجتمعات المدنية واحتكاكهم بشكل مباشر، ويكون ذلك بوضع خطط تنموية وبشرية وتهيئهم لاستقبال مجتمع جديد بثقافته وعاداته وهم مهيئين بمهارات جديدة قادرين على الانخراط والاندماج والتغيير بشكل طوعي وبأهداف مشتركة بين الطرفين وهم على رغبة أكيدة بهذا التغير وبقناعة أكيدة بأن هذا هو الطريق الأفضل والأوحد.

التغير القسري – الإجباري أو الاضطراري (Coercive Change)، وهذا التغير من اسمه يتَّصف بأهداف غير مشتركة تخدم طرفاً واحداً من الأطراف المرتبطة بالتغير؛ لهذا فالطرف الضعيف الممارس علية أمر التغير والمجبر عليه يكون بفعل قوة ضاغطة قادرة على فرض التغير ومهيمنة، فلا أهداف مشتركة، بل طرف قوي له الحق في فرض التغير كما يريد على الطرف الآخر (الطاهر، 2003).

التغيرات الاجتماعية نوعان:

1. **التغيرات الكمية** (Quantitative Changes): إن الزيادة في حجم السكان وتوزيعهم، ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية، وفي الطاقة، وعدد المسافرين، وعدد الرحلات، وعدد المدارس والمستشفيات، وعدد الأسر والموظفين؛ كل هذه التغيرات ذات المستوى الواسع والمتميزة بقوى فاعلة وناشطة قادرة على تغيير وتعديل وتبديل النظام البيئي، والمتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع بكاملة، فبالهجرة والنمو يزداد السكان، ويتغير النسق، وتتفاقم المطالبة بالعناصر الأساسية كالطاقة، والطعام، والمواصلات، ووسائل الترفيه، وكلها بواعث للتغيير، وكل هذا يلقي العبء على الدولة؛ لأن المجتمع بتعقيداته، وحجم تنظيماته وفئاته أصبح يشكل عبئاً قوياً، وحملاً ثقيلاً وبحاجة إلى تخصصات متنوعة لمواجهة مصاعب التغير، ومواكبة الصراعات المتعددة والمتنوعة في ظل ثقافة العصر، وزمن العولمة، وتجدد الثقافات المشرَّعة الأبواب أمام قنوات التغيير (Schneider Man, 1988).

2. **التغيرات النوعية** (Qualities Changes)، وهي التغيرات التي تحدث داخل المجتمع في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراده بصفة رسمية وغير رسمية، علاوة على التزامهم قانونياً بوسائل الضبط الرسمية والمجتمعية وخضوعهم لمعايير وأعراف المجتمع مع الظروف المستجدة والحديثة، والتي قد تثمر نتائجها عن معايير وتحولات عقلانية تحترم إدارة الإنسان وتقدر طموحه، وهذه التغيرات النوعية تبلور مفاهيم أخلاقية وأدبية تحترم مشاعر وأذواق وقيم الآخر محولة مستوى التفاعل والعلاقات الاجتماعية، وفي نفس المعايير التي يحملونها متمشية مع روح العصر، وتخضع للتبدلات المستمرة وحسب أهداف وتطلعات وطموحات المجتمع مراعية بذلك مشاعر الآخرين ومقدرة للإنسان طموحه وتطلعاته في التعبير عن ذاته من أجل رفع قدراته وإنماء طاقاته الشخصية بغض النظر عنها كماً ونوعاً، وقد تكون هذه التغيرات على ثلاثة أوجه:

أ. **التغيرات قريبة المدى**: والتي تتضمن تحولات في مجال السلوك الفردي في تفاعلاته الجدية وتجمعاته الصغيرة، كالعلاقات الحميمة والودودة مع الآخرين، وتبلور معايير

جديدة تقوم بترشيد وتوجيه الأدوار الاجتماعية الخاصة بالذكورية والأنثوية، وتنظيم أدوار الأسرة بشكل ينسجم مع المستجدات، ولا يراعي بذلك العلائق الرحمية والقرابة، بل يمتد ذلك لكافة طبقات المجتمع، وكل هذا يأتي مع المتغيرات الجديدة. وهذا التقيد غالباً يصيب السلوك الفردي في الوسط الجماعي كونه يمثل المدى القريب في حالة التقيد الاجتماعي، وكل ذلك يدعم المجتمع ويرتقي به وكله ينعكس إيجاباً على التغير النوعي للمجتمع (العمر، 2004).

ب. **التغيُّر متوسط المدى:** يصيب هذا التغيُّر المجتمعات والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية بالكثير من التبدلات والتحولات الجوهرية والتي تساهم بشكل كبير في التغير، كتنامي الممارسات الديموقراطية الناجم عن ظهور بعض الأفكار الجديدة في المجتمع والتي تعصف بأفراده من الفكر المعقد إلى الفكر الديموقراطي المرن، ويظهر ذلك من خلال المطالبات الحقوقية والمشاركات المجتمعية.

ج. **التغير الاجتماعي الوقتي:** ويظهر هذا النوع على شريحة اجتماعيه صغيرة، ويفعل فعله في التغير لفترة قصيرة من الزمن ثم يختفي، ولا يبقى سائداً في سلوكهم، ولا يترك بصمات على قواعد التنسيق الاجتماعي. وبشكل مبسط،فإنَّ الناس يتأثرون وبعفويه مع كل ما هو جديد وينجذبون ويتبنون بتلقائية هذه الأفكار، ولكن سرعان ما يتحول هذه النمط ويصبح من الماضي، ويعتبر هذا التغير نوعي وليس كمي، ولا يرسي أية قواعد سلوكية أو فكرية على سلوك الناس (العمر، 2004).

مستويات التغير الاجتماعي

1. **المستوى الفردي:** لكل فرد مستوى معرفي خاص به يتألف من المعتقدات، والقيم، والاتجاهات، والآراء، وكلها تتضمن ما هو شخصي ويميزه عن الآخرين وتنمو هذه الخريطة المعرفية للفرد منذ التنشئة الاجتماعية وتتبلور مع الخبرة جراء التفاعل المجتمعي والبيئة المحيطة، وتتوسع بالتجارب لتحدد في النهاية الاستجابات وردود الأفعال في السلوك والمواقف الاجتماعية المختلفة. وعليه، فإنَّ المعلومات والمعرفة في المادة الأساسية التي من خلالها يحدد الفرد معالم طريقه في الحياة، وأي تغير وتعديل عليها يحدث التغير على المستوى الفردي.

أ. **المعتقدات:** إن المعتقدات خصوصاً الدينية فيصعب إن لم يكن مستحيلاً التغيير فيها، بسبب قوة الاعتقاد من جهة، وما يترتب على الخروج عليها من جهة أخرى؛ ذلك لأن التدين عنصر أساسي في تكوين الإنسان، والحس الديني يكمن في أعماق النفس البشرية ويصعب تغييره (عبد اللطيف، 1992).

ب. **القيم:** تعدُّ القيم "حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي" يتم الحكم بموجبها على الأشياء والظواهر والوسائل والغايات على أنها مرغوبة أو غير مرغوبة، وعلى ضوئها يتبنى الفرد قيمه، فهو وحده يعرف الطريق الصحيح للسلوك، ويترجم وبشكل فعلي آرائه واتجاهات ومعتقداته في هذا الاتجاه، ترتبط القيم بالبناء الداخلي للكائن البشري، وهي عملية تقديرية يقوم بها الإنسان لإشباع حاجاته ورغباته، وترتبط أيضاً بالفعل، فتكون معياراً لسلوك الأفراد. ومن المنظور الفلسفي، القيم تعني الكمال والخير والمثل الأعلى وأية دلالات أخلاقية تعطي القيمة. فقد رأى أفلاطون أن الخير أسمى المثل وهو مصدر الوجود والكمال وبه التمام ويأتي الفكر والإرادة. وعند أرسطو هي الفضيلة والتي من الممكن أن تكتسب بالتعلم، وبشكل عام فالقيم من المنظور الفلسفي هي قيم موضوعية تتصل بعالم المثل (المخزنجي، 1993).

ج. **الاتجاهات:** هي الأنظمة الإيجابية أو السلبية الثابتة التي يتبناها الفرد ويكون مستعداً ومنفعلاً للعمل بها، والناجمة عن تشكل خلفية أو صورة ذهنية مصدرها الخبرة الذاتية والمجتمعية للفرد والتي من خلالها يستطيع الحكم على الأشياء، وهذه القواعد تهيؤه لاتخاذ وضع معين أو قرار اتجاه الموضوع أو الموقف الذي يريد، فهي حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تؤثر على استجابة الفرد، ويعبر عنها علنياً أو ضمنياً، فهي بشكل عام طاقة محركة للسلوك، وتعد الاتجاهات أكثر قابلية للتغير من القيم؛ ذلك لأنها تتميز بالطابع الو سائلي بينما القيم فهي حالة غائية يسعى لها الفرد، فالاتجاهات تساعد الفرد على اتخاذ القرارات السليمة وعلى اكتساب الخبرة والسلوك السوي والاستفادة من الموارد المتاحة والاختيار الجيد والتميز بين الرؤية الذاتية ورؤية الجماعة واختيار الأنسب وتشجيع الفرد على التكيف والترابط مع غيره وتبلور علاقته مع المحيط الاجتماعي، وقد تتسم الاتجاهات الفردية بأنها ترتبط بثلاثة عناصر أساسية هي:

1. **المعرفة:** وهي الناجمة عن التطورات والأفكار والمعارف والمعلومات التي اكتسبها الفرد من مصادره المختلفة الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام، الخبرات السابقة كلها تشكل عند الفرد صورة ذهنية تعتبر نقطة ارتكاز أساسية لتفاعله مع المجتمع.
2. **المكون الوجداني:** وهي جملة المشاعر والأحاسيس وهي إما ايجابية كالحب، المودة، التعاطف، القبول، أو سلبية مثل الكراهية العنف، الاحتقار، الخوف.
3. **المكون السلوكي:** وهي محصلة التعاون بين المكون المعرفي والوجداني؛ أي هو الترجمة النهائية والعملية لاتجاه الفرد يعبر عنه بشكل لفظي وحركات جسمانية وإيحاءات وغيرها من الأشكال التعبيرية.
4. **الآراء:** تستخدم كلمة رأي لوصف التعبير عن شيء مختلف أو متميز عن المعرفة الثابتة، فالرأي هو التعبير عن اتجاه نحو أمر جدلي أو قضية بعكس الحقائق التي تعني القبول العام فالرأي هو الموقف الاختياري الذي يتخذه الفرد اتجاه مسألة أو قضية قابلة للجدل أو هو وجهة نظر يؤمن الفرد بصحتها أو إمكانية تحقيقها، وعلى الرغم من أن الاتجاهات تتميز بالثبوت النسبي بدرجة أقل من القيم والمعتقدات وبدرجة أشد من الآراء إلا أنها تخضع بدورها للتغير والتبديل إما بشكل جزئي أو بصفة كلية، لأن الإنسان تواجهه الكثير من المستحدثات والمواقف والقضايا الجديدة التي تتطلب موقفاً واضحاً تجاهها.

فالموضوعات الجديدة التي تطرأ على المجتمع ولا توجد عنها معلومات عادة ما تكون الدافع وراء التغير، فالمجتمع تحدث فيه تخلخلات ومظاهر جديدة قد تتعارض مع النسق القيمي العام للجماعة ويتم رفضها وعدم الاعتراف بها، وقد تكون مقبولة وتعطي إضافة إيجابية للمجتمع ويأخذها ويتبناها، وقد ثبت من خلال أبحاث وتجارب كثيرة أن الظواهر والأفكار الجديدة، والتي لا يكون لها رأياً او اتجاهاً ثابتاً تكون أكثر قابلية للتغير إذا كانت القضايا والظواهر غير محددة في المجتمع مقارنة بالقضايا المحددة والجوهرية (عودة، 2002).

التغير على المستوى الجماعي

هنالك علاقة جذب بين الفرد والمجتمع في أيهما يؤثر في الآخر، فهل التغير على مستوى قيم واتجاهات وآراء الأفراد يكون المقدمة الضرورية التي ينتج عنها تغير المجتمع بعد ذلك، أم أن المجتمع عندما يطرأ عليه تعديلات يفرض قيمه الجديدة على الأفراد، فعلاقة الجذب غالباً يصاحبها التشنج بفعل رفض المجتمع لبعض القيم الجديدة ومحاربتها لسبب أو لآخر، وقد يصل هذا التشنج إلى العنف والانحراف والتطرف أو غيرها من الأشكال التعبيرية، وبالمقابل يرفض الأفراد التوجيهات الجديدة المفروضة بالقوة فليس كل الأفراد على درجة واحدة من الولاء والانصياع للمجتمع.

وفي الغالب لا تقبل الثقافة المجتمعية العناصر الثقافية الجديدة الوافدة خصوصاً إذا كانت متعارضة مع قيمتها تعارضاً أساسياً لا يمكن تجاوزه، حيث تدفع العادات والتقاليد والأعراف وأنماط الحياة للجماعة إلى زيادة التمسك بها وعدم تقبل الجديد، وقد يحدث تغيرات في المجتمع لا يمكن توقعها إذا كانت الثقافة الوافدة قادرة وبفعل أدواتها على ترك بصماتها وآثارها مما يتسبب في حدوث فجوة وصراع بين القديم الموروث والجديد المستحدث، وفي هذه الحالة يتشكل سلوك اجتماعي متوازن ومتعادل في الشكل ومختلف في المحتوى أو المضمون، ونلجأ عندها للخيار الفردي واختيار المناسب والوجهة التي يراها الرأي المجتمعي أكثر دقةً ووضوحاً وشمولية (روجرز، 2007).

إن الصراع الدولي في العصر الحديث أثر بقوة في بناء وهدم المجتمعات من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية في المجتمع، وما زال مصدراً للتغير الاجتماعي، ومن أهم عوامله، علماء الاجتماع اختلفوا في تفسيره، فلقد عزى (كارل ماركس) عوامل التغيير إلى الأساس المادي للمجتمع كونه المحرك الأساسي لكل عملية تغيير وتنبثق منه تغيرات متعاقبة من العوامل ومثله (ويليام أوجبرن) الذي أرجع أسباب التغير الاجتماعي إلى عوامل مادية وغير مادية وذهب آخرون (كاندرسون) إلى الكثير من المتغيرات كالتوسع في الإشباع وتقبل المتغيرات والحاجة إلى التغير مع الوعي الكافي للترتيبات القادمة والمحققة للأهداف وقبول التغير بالنفع الثابت، وأكد (جلبرت) على النواحي البيئية وتفاعلات الإنسان مع محيطه الجغرافي

علاوة على العوامل التكنولوجية والأيدولوجية والاتصال الثقافي وبالعودة إلى كارل ماركس والذي يرجع إلى الصراع الاجتماعي المؤدي إلى غياب الانسجام والتوازن والنظام في المحيط الاجتماعي، والذي ينتج عنه حالات عدم الرضا خاصة بالأمور المادية والسلطوية، فالصراع معني فيه كافة الطبقات والجماعات والتجمعات السكانية فهو ينظر إلى المجتمع على أنه جماعات متمايزة في مصالحها ومتنافسه على تحصيل المنافع والمكاسب، وهو ما يؤدي بدوره إلى التغير، ويتسم هذا الصراع بالاستمرارية مما يؤدي إلى استمرارية التغيير، والتي قد تكون إما مدمرة، وإما بنائية(روجرز ،2007).

تكاليف التغير وعواقبه

إنَّ التغير مثله مثل الأشياء التي يترتب على حدوثها تكاليف، فقد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو بيئية، وأي كانت فهي فاتورة تستوجب الدفع، وقد يرى البعض أن التغير مفيد ونافع فيما يراه آخرون أنه ضار، وهذا يطرح أسئلة كثيرة حول التكاليف ومن يدفعها وهل ستكون مقبولة أم لا؟ فهناك صراع اقتصادي في السوق تستفيد منه طبقة وتخسر طبقة وهناك تفسخ اجتماعي وهبوط في معيار القيم ونماذج متباينة من التغيرات فالنمو الاقتصادي يرافقه ارتفاع في مستوى حياة الأفراد، وقد يكون هذا النمو مفيدا لهم، وقد تكون الفاتورة مزعجه ومرهقة، وهذا بدوره يعتمد على نوع التغير، ومستوى التقدم الذي حققه. علماً بأن التقدم والتغيير الاقتصادي يرافقه فاتورة كبيرة وكلفة على البيئة، فزيادة السكان وارتفاع أنماط الاستهلاك تؤدي إلى زيادة حجم النفايات وتكاليف إدارية عالية وزيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على حجم الاستهلاك، وكل هذا يأتي بمردود سلبي على البيئة، واجتماعياً زيادة السكان لها علاقة بالتطور والنمو المجتمعي، فهذا العامل لا يمكن حسابه وتجربته، فهو ليس عاملاً اقتصاديا أو بيئيا فهناك صعوبة في حساب فاتورة الحياة الاجتماعية بدقة، فقد تكون هناك صورا للصحة والرفاه والقيم، وهذه خسائر صعبة القياس والحساب ولكنها حسية تأخذ شكل الفاقد أو عدم الكفاية من أي نوع، فهناك ظروف معيشية غير مناسبة فالتغير بشكل أو بآخر له فاتورة وحسابها يعتمد عل الزمن وعلى القدرة على استيعاب الجديد والتماشي معه (Kapp, 1971).

التفكك الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية

أن مفهوم التفكك الاجتماعي يشير إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية ويطلق عليه (الوهن التنظيمي) أو السلوك المنحرف.

تتعدد مصادر التفكك الاجتماعي كالصراع على المصالح والقيم والصراع على المكانة والدور والقصور في عملية التنشئة الاجتماعية والتفكك الناتج عن عدم وضوح التوقعات المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، والصراع بين السلوك القديم والمعتاد والسلوك الجديد إضافة إلى قصور قنوات الاتصال الجماعي، ويفرق (ميرتون) بين مفهوم التفكك وبين مفهوم اللاتنظيم، حيث يرى أن نسق العلاقات الاجتماعية في اللاتنظيم لم يتشكل بينما في حالة التفكك فالعلاقات الاجتماعية قائمة بالفعل والخلل يصيب تلك العلاقات الموجودة.

فالوهن التنظيمي فشل للأفراد في تحقيق التوقعات الاجتماعية للأدوار التي حددها المجتمع والناجم عن التغير الاجتماعي المفاجئ والذي حتما يؤدي الى حدوث عدم توزان أو انسجام بين أجزاء النظام الاجتماعي في المجتمع (المغزوي، 2015).

وللتحديد الدقيق، فإن التفكك الاجتماعي ليس بالضرورة أن يكون نتاجاً طبيعياً أو ملازماً للتنظيم الاجتماعي بيد أنه يظهر بشكل ملازم ومصاحب للتغير الاجتماعي بشكل حتى لا يمكن تجنبه او الهروب منه، فالتفكك الاجتماعي يخترق البناء برمته وينفذ إليه بشكل أو بآخر، فالتفكك عملية صيرورية مستمرة لأتقبل الانقطاع لدرجة أنها تصيب الفرد فتحوله إلى شخص آخر غير متقبل لأدوار المجتمع وقد يكون سبباً في صراعها وتنافرها وهنا لا يمكن اعتبار التفكك الشخصي صورة مصغرة أو انعكاساً للتفكك الاجتماعي.

مفهوم التفكك الاجتماعي مفهوم شامل ويعد مؤشراً دالاً على التناقض والتصارع بين المعايير الثقافية، وعلى ضعف قواعد السلوك ومعاييره، وتفكك الجماعة الاجتماعية، وكذلك فإن التفكك يشير إلى سوء التوافق وعدم الانسجام، وهذا كله يؤدي إلى تفكك الجماعة ومن مؤشراته عدم التنظيم ومعدل عال من الجنوح والجريمة والفقر والتفكك الأسري وعلى الرغم من الدلالات السلبية لمؤشرات التفكك، فإنها تدل أيضاً

على وضوح التغير في أجزاء من المجتمع وعدم رغبتها في التكيف لمتطلبات التغير مما جعلها منحرفة أو متصارعة معه (العمر، 2005).

لاحظ روَّاد مدرسة شيكاغو مظاهر من التفكك الاجتماعي كالفقر والجريمة في مناطق معينة من المدينة ورجع مصدر هذه المشكلات الاجتماعية إلى أن الفرد لم يتقبل التمثل لمعايير وقيم المجتمع، وانتقدوا الفرد بأنه غير قادر على التكيف مع الحياة الجديدة، فأصحاب هذا الاتجاه هدفوا إلى تعزيز النظام الاجتماعي والمحافظة عليه أكثر من الحالة أو المشكلة الاجتماعية بحد ذاتها وكانوا غير مهتمين بالخصوصية الثقافية والإنسانية للمهاجرين، وطالبوا بإعادة تقييم لحل مشكلاتهم وتأهيلهم من خلال الندوات والبرامج التعليمية لتعليم المهاجرين القيم والعادات المرتبطة بطبيعة الحياة الاجتماعية للمجتمع الجديد.

إن عدم تكيف الأفراد لما يحصل من تغيرات أو تمردهم عليها يجعل النظام القائم مفككا، ومع زيادة التغيير أو تسارعه تحصل مشكلات تؤدي إلى حالة من التفكك الهيكلي، وقد تصل إلى حالة تحلل المعايير السائدة لتحل مكانها معايير أكثر حداثة أي تفكك لتبني محلها معايير أكثر ملاءمة للأوضاع الجديدة (Kornblum،1991).

التفكك الاجتماعي يطلق عليه علماء الاجتماع لما يؤول إليه من مشكلات اجتماعية بالتخلف الاجتماعي؛ لأنه يعيق مسيرة المجتمع وتطوره وخاصة الأجزاء المعنوية، الأمر الذي يجعل الأجزاء المادية تتغير بشكل أسرع فيحصل عدم الاتزان داخل النظام الاجتماعي وتتولد الأمراض الاجتماعية التي تتطلب حلولا وقد تكون التكلفة حينها باهظة ويعجز النظام عن سد الثغرات وتفشي المرض ليصل كافة قطاعات المجتمع (Olson, 1988)

ونتيجة لهذا التفكك تحدث المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه المجتمع، وهي إما مشكلات ناجمة عن عدم التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعة والإنسانية، أو المشكلات التي تتعلق بإشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع، أو المشكلات التي يتحتم على المجتمع مواجهتها والعمل على حلها والتي تمس الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي، ومن هذه المشكلات الأساسية والتي ترتبط بقطاع الخدمات عدم كفاية الخدمات المتوفرة في المجتمع لإشباع حاجات الأفراد مثل

المدارس، المستشفيات، ...الخ عن الحاجة الفعلية للمجتمع، والمشكلات التنظيمية والمرتبطة بالخدمات والمتمثلة بعدم توزيع الخدمات وبشكل عادل بين الجميع وسوء إدارة المرافق العامة، وكل هذا يؤدي إلى حدوث مشاكل مرضيه كالسرقة والتسول والقتل.

فكلما زادت المشاكل الاجتماعية وأصبحت مدركة أو محسوسة كلما حدث التفكك وتفاقمت المشكلة وزاد معدل التحفيز المضاد للسلوك، فالمشكلة الاجتماعية تخضع في حجمها ونوعها وتأثيرها للظروف التي يخضع لها المجتمع، فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما زاد تعقيده بنائياً، وكلما زاد حجم المشكلات الاجتماعية، وزاد تنوعها ومصادرها وأشكالها، فتظهر المشكلة الاجتماعية نتيجة لتمزق العلاقات الاجتماعية ونتيجة لسلسله تصدعات داخل المجتمع، وتمتاز بأنها حتمية في وجودها، فهي دائمة ومستمرة مع استمرارية الحياة الاجتماعية؛ لذلك فهي تظهر في جميع المجتمعات كبيرة أو صغيرة، متقدمة أو متخلفة، وتظهر جلياً في المجتمعات التي حدثت فيها التغيرات الاجتماعية وتلعب النسبية دورا بارزا في تحديدها فليس لها سبب محدد فأسبابها تتنوع حسب الظروف ويرجع علماء الاجتماع أن المشكلة الاجتماعية تعود إلى عدم إشباع الاحتياجات بين أفراد المجتمع سواء الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية والنفسية، البيولوجية، الصحية، التعليمة والترويحية (Coleman and Cressy, 1989) وكلها تصب في مفهوم التغير والذي يعتبر الأساس لحدوث المشكلات وكلما زادت سرعته واحتمالاته كلما زادت احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع وقد يكون التغير إيجابي.

قد يكون التغير إيجابيا حيث يعمل على حل المشكلة الاجتماعية أو سلبياً يؤدي إلى حدوثها، ومن أهم عوامل التغير السريع الهجرة، والتي تعد عاملا أساسياً للتغير من حيث دخول عناصر جديدة في المجتمع يحملون قيم وعادات، وكذلك ظروف صعبه قد تضطرهم إلى عدم التوافق مع الأفراد والمجتمع الجديد، فتنشأ مشكلات اجتماعيه كالفقر والبطالة والتعصب، وكل هذا يقود إلى الوهن التنظيمي، والتفكك في شرائح البناء الوظيفي، وإحداث المشكلات المعقدة التي لا يتأتي بوسائل الضبط المجتمعي حلها، وتحدث توترات يصعب التحكم بها، وقد تحدث تعديلات في البناء

الاجتماعي والاقتصادي والأنماط التنظيمية ومهما كان المجتمع ساكنا ومنظما فإن حدوث التغير لن يبقى هذا المجتمع بنفس الوتيرة لأن المستجدات والأحداث تولد نوعا من التفكك في الروابط والضوابط الاجتماعية وحتى الرسمية بسبب تغير النمط والثقافة الاجتماعية، ففي وقتنا الحاضر نظراً لتقدم وسائل الاتصالات (فاكس، كمبيوتر الإنترنت، الهاتف النقال، وسائل التواصل المختلفة والمتطورة) لم يعد المجتمع ساكنا ولا توجد قدرة أو قوة أو وسيلة ضبط قادرة على إبقائه ساكنا وإبعاده عن المجريات والتغيرات التي تحدث في العالم من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية ولكنها عوامل تحدث تصدعات وتخلخلات كلها أساسية وضرورية تصب في الهرم البنائي للمجتمع، فلم يعد الفرد مجملاً وراكناً ومتلقياً لمحطات وأخبار محلية وبعيداً عن الساحة كما كان، فقد أصبح العالم قرية صغيرة، ومصادر الأخبار في متناول الجميع، وأصبح الوعي السياسي والمعرفة التقنية والمعتقدات الفردية مستلزمات ضرورية للفرد، ولا تعني ثقافة المجتمع الموروثة الشيء الكثير للجيل الجديد الذي أصبح أكثر تطوراً بفضل الابتكارات والمخترعات الجديدة، والتي ليس بمقدور الآباء فهمها ودراستها إلا من خلال الأبناء، هذه الحاجة المستجدة في استخدام التقنيات سميت بالتنشئة الراجعة الأمر الذي غير الموازين وأدى فيما بعد إلى تفكك البنى الاجتماعية، وعليه فإن أي علاج يجب أن يكون مصحوبا" بالتخلي عن القديم والموروث من العادات والتقاليد والأفكار الجامدة وأحداث الماضي والتمشي مع الجديد و مكتسباته إن صح التعبير لأن العودة مكلفة في ضل المتغيرات الجديدة وقد يندرج تحت وطأتها عواقب وخلافات تؤدي بشكل أو بآخر إلى التفكك. فرياح التغير أو التطور التكنولوجي وما رافقتها من متغيرات أدت الى التخلي عن المألوف وتبنِّي الجديد، ومن وجهة النظر الجديدة، فإن التغير يعنى تبني المناسب والمنسجم مع عناصر التنظيم والتخلي عن المألوف والمتبع (Glasser, 1978).

ومن هنا فلا بد من الوقوف على بعض من أسباب التفكك الاجتماعي المتأتي من التغير الاجتماعي وهي:

1. **البطالة:** إحدى المشكلات الاجتماعية والتي لها تأثير مباشر وفاعل على إحداث التفكك الاجتماعي وهذه مأساة يعيشها الفرد العاطل عن العمل والذي لا يوجد له

لخلق مجتمع متوازن قادر على العطاء.
مصدر دخل وبالتالي آفة من آفات المجتمع، والتي يجب أن تجتث من جذورها لخلق مجتمع متوازن قادر على العطاء.

2. **العوامل البيئية الطبيعية وغير الطبيعية:** كالتغيرات البيئية الطبيعية والمناخ وأثرها على الفرد والعوامل البيئية غير الطبيعية والتي تنتج من خلال الفعل الاجتماعي وتكون مصدرا للمشكلات الاجتماعية والسلوكيات المنحرفة كالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكلها تؤدي إلى التفكك الاجتماعي.
3. **الكساد بكافة أشكاله:** الكساد وخاصة التجاري والاقتصادي مدعاة للتفكك وللمشاكل الاجتماعية.
4. **الفقر:** والذي يعد من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ بها ومعها المشكلة الاجتماعية، والذي قد يقود الفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي وتحطيم القيود البنائية للمجتمع طلبا للرزق ولهذا فهو مقترن مع البطالة من حيث المضمون والجوهر.
5. **الصراع العرقي أو الديني:** من الأسباب الذي ينطوي عليها التفكك الاجتماعي التعصب الديني أو العرقي بين القوميات والأديان والفئات الاجتماعية، وهذا حتماً يولد تفككاً اجتماعياً في التنظيمات وعلى كافة المستويات (Barnard, 1975).

وهنالك أسباب كثيرة تؤدي إلى التفكك كالجريمة والتفكك الأسري والضعف في تبنى الثقافات المختلفة وعدم تقبل الآخرين. والعقد الفردية والتعصب بأنواعه. ويظهر التفكك جلياً عندما تتباين وتتفاوت عناصر المجتمع لدينا، فمثلاً عندما تهدد الأشكال الجديدة للسلوك الأنماط السلوكية السائدة ويحصل تفككاً اجتماعياً، وتظهر اتجاهات اجتماعية جديدة تهدد القيم والمعايير الاجتماعية، ويحدث التفكك وبصفة عامه فإن بعض الأفراد قد يكون طبعهم التسامح ويتماثلون للقيم والعادات السائدة والبعض الآخر لا يتماثل مع القوانين المرعية والمعتقدات والآراء والاتصال الاجتماعي، وبالعودة إلى الأزمات سواء اقتصادية أو سياسية أو طبيعية أو ثقافيه غالباً ما تولد التفكك الاجتماعي؛ لأنها تعيق بشكل حاد وصارم استمرار ممارسة الأنشطة المعتادة التي تقوم بها الجماعة والتي تحدث حالة عدم التوازن بين أنساق البناء الاجتماعي مما يعيق تطور المجتمع وتقدمه (العمر، 2001).

النظريات المفسرة لموضوع الدِّراسة

نظرية الدفع- الجذب (Push–Pull Theory)

تعالج نظرية الدفع- الجذب بعض الحالات التي ترى أن الهجرة ترجع إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي يدفع بهم خارج وطنهم مع وجود عوامل مغرية تجذبهم نحو مكان آخر، وترتبط أيضاً عوامل الدفع والجذب بالانتقالية فعندما يكون عامل الدفع قوياً كالزلازل والحروب والاضطهاد فإن الخيار أو الانتقائية تكون قليلة أو في أدنى مستوياتها، وخاصة إذا كان الهاجس الأمني والسلامة هما المطلبين للمهاجر القسري والمرغم على ترك وطنه وبخيار الطرد الإجباري إلى جهة مهما كانت ظروفها، فهي أولاً وأخيراً بيئة جذب من وجهة نظره. (Jansen, 1969).

مع أن الرأي العام لنظرية عوامل الدفع والجذب أنها تبحث أساساً أو تركز على سعي الأشخاص في البلدان الفقيرة للذهاب إلى البلدان الغنية، وفي هذا السياق فإنهم يحددون أهدافهم ويتخيرون المكان والزمان.

نظرية التثاقف

تشير إلى التغيرات النفسية التي تواجه المهاجر في سلوكه وخصائصه الداخلية ضمن مستويات مختلفة حال وصوله للجهة التي يقصدها. فقد تحصل معه تغيرات كثيرة في الإقامة ومكان العيش والسكن الجديد وتحولات مالية مفاجئة قد تغير من سلوكه وقد تحصل أيضاً تغيرات في بعض الأنماط الثقافية الناجمة عن الاتصال مع مجتمع جديد لم يألفه من قبل فيه من العادات والقيم الكثير والمغاير لما يعرفه، والذي هو مضطر للتعامل معها لتمكنه من الاتصال الاجتماعي وتأسيس علاقات اجتماعية مع الوسط الجديد وقد يرافق ذلك تغيرات نفسية وسلوكية لا تمكنه من التكيف بالشكل المطلوب مع المجتمعات الجديدة (الكردي والكناني، 2002).

وحدد سيلين (Sellin, 2005) شكلين أساسين من أشكال الصراع الثقافي:

أ. الصراع الأولي: وهو الصراع الذي ينشأ بين ثقافتين مختلفتين مثل الذي يحدث ما بين الثقافة القائمة والمهاجرين الجدد (الوافدين).

ب. الصراع الثانوي: وهو الذي يحدث داخل ثقافة واحدة تضم ثقافات فرعية مختلفة لكل منها معاييرها الخاصة

وجدير بالذكر أن الصراع الثقافي ولاسيما المتمثل في الصراع بين القيم عادة ما يكون في أشد حالاته في الثقافات التي تمر بمرحلة انتقالية كما هو الحال في الثقافة العربية حيث يوجد هناك صراع حاد في القيم بين الأجيال المختلفة، وبين الثقافات الفرعية، وبين قيم المتعلمين وغير المتعلمين (Gennaro & Ronald, 2006).

ويرى سيلين أن قواعد السلوك تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قد يشوب قيمها التنازع والتصارع مع قيم جماعات أخرى تتواجد في محيط الفرد الاجتماعي (الوريكات، 2008).

نظرية النسق الاجتماعي (المجتمعي) (Theory of Social System)

هوفمان- نونتي (Hoffman Nowotny) والذي أكد فيها أن الإنسان كائن حي يحب الاستقرار بطبيعته لهذا فإن الهجرة تتطلب منبهات إما من داخل المجتمع أو من خارجه تدفع الفرد أو الجماعة إلى الهجرة وهي تعد منفذاً ومخرجاً لحالات التوتر التي تحدث نتيجة لشعوره بالتنافر بين واقع هيبته واحترامه ودرجة تأثيره بالآخرين والأحداث الواقعية وبين ما يتوقعه ويتمناه من ذلك؛ لهذا تبرز لديه الحاجة إلى التغير، وعليه فإن الهجرة إلى بيئة جديدة أفضل من تلك التي يعيش فيها تقلل من التوتر، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تولد ضغوطاً وصراعات قد تؤدي إلى عدم التوازن (الحسن، 2010).

وللنظرية نصيب من التكامل والتمثل، فالتكامل في تبادل العلاقات ضمن مجموعة الأوضاع الاجتماعية في المجتمع الجديد أم التمثيل فهي قدرة المهاجر على التوافق مع ثقافة المجتمع الجديد ولهذا فلا بد أن يتنازل عن بعض من مفردات ثقافته ومعايره ويتبنى ثقافة المجتمع الجديد ومن الشروط الأساسية لإدماج اللاجئين إعطاء الفرد دور في الحياة الاجتماعية بحيث يجعل له ذلك مكانة وشعور بأنه فرد فاعل في المجتمع وبقائه؛ لأن الإنسان بطبعه عدائي للمنظومة التي ليس له حظ فيها وهذا شرط أساسي يدفع اللاجئ إلى الاطمئنان بأن مكانه محفوظ في المجتمع (بلقاسم، 2014)

ويتطلب هذا من الهيئات المدنية والحكومية المعناه بالاندماج توفير الأعمال التنموية المهمة لتطوير المهاجر وإشراكه في مختلف المجالات لإقناعه بضرورة السلام الاجتماعي وخلق حلقات وصل مع كافة الشرائح المجتمعية الأسرة وأفراد البلد المضيف والحكومة وهذا يعزز شعور الجميع بأنهم محميون من القانون ومسؤولين أمامه ويكتمل هذا الشرط بقناعه المواطنين في البلد المضيف بحيث يكون لهم الدور الفاعل في الجذب للمواطنين الجدد (آرثر، 2014).

لكل ظاهرة اجتماعية أبعادها السلبية والإيجابية على حد سواء، وهذه الأبعاد قد تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على اللاجئ وعلى البيئة المحيطة وبشكل مباشر وقد تظهر هذه الأبعاد بعد مضي فترة، وتكمن هذه الأبعاد وبالدرجة القصوى في إمكانية تقييم سياسة الدولة ومنهجيتها في معالجة هكذا أزمات وبما تملكه من خبرات ومشاركات دولية في برامج الدمج الاجتماعي، والتي تمكنها من حل كافة العقد والإشكالات وتفعيل دور وأثر الاندماج للنهوض بالمجتمع والتركيبة الجديدة بما تحويه من مهاجر ومواطن يتزاحمون على موارد العيش في بلد قد تضيق بأهلها وتتسع بمهاجريها إذا وجدت الإدارة الناجحة والسياسة المحنكة ففي بعض الأحيان قد يؤدي اللجوء المتراكم وغير المنظم إلى إرباك وصدمة للمجتمعات المستقبلة وهذا قد يغير من النمط والسلوك التقليدي لأفراد المجتمع، فهذه المجتمعات لم تستعد سلوكياً لاحتواء هذا التدفق فالمجتمع الأردني المعتاد على الموجات الكثيرة من النزوح كالفلسطينيين والعراقيين، وحتى الموجات العلاجية من اليمن والسودان وليبيا فقد أربكها اللجوء السوري بموجاته المتلاحقة وبأعداد هائلة لم يعتدها الأردن؛ فحدث ارتباك وعدم تنظيم في دولة كانت من السباقين لاحتواء الموجات القسرية المتعاقبة مما حدا بأبنائها لانتهاج أنماط سلوكية غير مألوفة كشكل من أشكال وأساليب الدفاع الذاتي عن مستقراتها، مع تعاطفهم الظاهر مع الأشقاء، وتقبلهم للاندماج، وقد تبين أن تكرار وتراكم الأخطاء في التعامل مع الأزمات الإقليمية وعدم الاستعداد المسبق لتداعياتها وضع الوعي الاجتماعي الأردني بين تناقضين: الأول هو أن طبيعة الوعي الأردني الذي انغمس بثقافة الهم القومي وإغاثة المستجير وكرم الضيافة والعادات والتقاليد المتوارثة على مر التاريخ، وانعكاس الظواهر السلبية للأزمات الإقليمية وأبعادها

الاجتماعية على المجتمع الأردني من جهة ثانية هذا التناقض بدأ ينحو منحنىً سلبياً، حيث إن المجتمع الأردني البدوي والبسيط وبكافة ثقافاته الراسخة والمتأصلة على حسن الضيافة، بدأ يتساءل إلى متى سنبقى ذائبين في البعد القومي وإلى متى سنبقى الوعاء الذي عليه احتواء كل الأزمات والمورد محدود والاقتصاد هزيل والعراقيل كثيرة، وهل سيبقى الموقف الدولي والإقليمي اتجاه الدولة الأردنية كما هو؟ (الحسن، 2010).

نظرية التفكك الاجتماعي: حاول بعض العلماء الربط بين التفكك الاجتماعي وبين عمليات التغير أو التحول أو التطور داخل المجتمع. على أساس أن التغير يتبعه شيء من الاهتزاز في بعض ما هو موجود في المجتمع ما لم يكن هذا التغير مضبوطاً ومحكوماً، على اعتبار أن المجتمع مبني على أسس منظمة ومتضمناً أدوات ووسائل ضبطية من أجل تماسكه وبقاء تنظيمه وأي تغير في بنائه أو أحد مكونات بنائه سيؤدي إلى التفكك.

فمصطلح التفكك الاجتماعي يشير إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم بسبب جمود أو تكلس بعض من قيمه. وعليه، فالتفكك يعني عدم كفاءة النسق أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، ولا يعني الوهن التنظيمي غياب التنظيم الاجتماعي أو زواله، وأن عدم تحديد الأدوار الاجتماعية بكفاءة يؤدي إلى صراعات في داخل المجتمع .ينتج عنها تفكك اجتماعي يعاني منه جماعات وأفراد المجتمع وتعود نظرية التفكك الاجتماعي إلى فكرة تأثر الإنسان بالبيئة. ففي الأحياء المتاخمة بالسكان وحسب رأي (Burgess) وهو من رواد هذه النظرية ترتفع معدلات الجريمة وخاصة الأحياء التي يعيش فيها الفقراء والمهاجرين. ولقد بنى شو ومكي (SHOW-MACKY) افتراضاتهم على أن العلاقات الاجتماعية والصدمات بين الناس تعمل كضوابط اجتماعية ضد الجريمة والانحراف، ويسود التنظيم الاجتماعي، وإذا فقد الناس الأمن وعدم الشعور بالولاء للمكان فأنه يسود التفكك ويحدث الانحراف وتحدث الجريمة فالكثافة السكانية والتحضر والنمو السكاني المفرط كلها أدوات وأسباب للتفكك الاجتماعي (الوريكات، 2008).

نظرية التغير الاجتماعي

إن نظرية التغير الاجتماعي مؤداها إن التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي والمبدئي للمشكلات الاجتماعية، وحاول علماء الاجتماع الربط بين المشاكل ومعدل التغير، فقال بعضهم إن سرعة التغير وراء المشكلات الاجتماعية، والبعض الآخر قال إن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء معينة مختلفة من المجتمع هو السبب في المشكلات. والفكرة الرئيسة خلف هذا التصور هو مصطلح وليم أوجبيرن (William Ogburn) التخلف الثقافي (Cultural Lag) أو الفجوة الثقافية، ويقصد بالفجوة الثقافية الاحتفاظ بالتقاليد والعادات على الرغم من قدمها وعدم ارتباطها بالمعايير الجديدة للثقافة المسيطرة وتحدث الفجوة الثقافية عندما يختل التوازن في العناصر الثقافية ويحدث الخلل.

نظرية صراع القيم (Conflict Theory Values)

القيم هي أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه وتؤثر في تعلمه، وتختلف القيم باختلاف المجتمعات وقد تكون إيجابية كالصدق والأمانة، وقد تكون سلبية كالغش والخداع والكذب (لطفي 1996).

ولكل مجتمع قيمه الخاصة، وقد تشترك مع مجتمعات أخرى أو تختلف، وتمتاز المجتمعات الحديثة بالتنوع واللاتجانس، مما يؤدي إلى وجود أنساق متعددة من القيم في المجتمع الواحد، ولا يمكن أن تتصف فيما بينها، وبالتالي يحدث الصراع حول القيم في المجتمع والذي بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي.

نظرية الانحراف (Deviance Theory)

نظرية الانحراف وفقدان المعايير جاء بها العالم الاجتماعي الشهير دوركايم (Durkheim) فهو يرى أن المشكلة الاجتماعية هي نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع يرجع بسبب المشكلة الى وجود أفراد أو جماعات تضطر إلى أن تسلك سلوك ينحرف عن المعايير والقيم السائدة وبالتالي سلوكهم يستند إلى معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي (السمر، 1998). والانحراف عند (ميرتون) هو استجابة نمطية من جانب طبقة نحو فقدان

المعايير المجتمعية الشاملة كالأفعال الانحرافية مثل السرقة، والتهديد وأية وسائل انحرافية للحصول على الثروة بالقوة وبالوسائل غير مشروعة فمن وجهة نظر ميرتون. فالجريمة تزداد في المجموعات ذات الاتصال المحدد بالوسائل المقررة اجتماعياً (الحوراني، 2007م).

من النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي المرافق للهجرات القسرية:

نظرية التكامل: وهي نظرية وثيقة الصلة بنظرية الصراع، حيث تفسر التغير الاجتماعي في ضوء المتغيرات والمتنافرات بين الأجزاء المختلفة للأنساق الاجتماعية، وهناك مصادر كثيرة لعدم الاتساق أو المتغيرات والمتنافرات خلال الأنساق الاجتماعية، والتي تأتي نتيجة التخلخلات في النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي والثقافي خروجاً على المعايير الاجتماعية. ومن هنا يأتي التصارع وعدم التكامل؛ لأن المجتمع يقاوم التغير وغير قادر على مسايرة الأحداث غير المتوقعة خصوصا إذا كانت الناشئة الاجتماعية لا تسمع بالمرونة الكافية لمواجهة هذا التغير والسبب الآخر لعدم الاتساق أو التكامل يعود على طبيعة الدور الاجتماعي والخوف من القادم والتغير الذي يخلق الصراع، والمتطلبات للقطاعات المختلفة التي إن حدث تغير في أحدها فإن الموقف يتطلب أن تتغير جميعها، وهذا قد يؤدي إلى نوع من التنافر بين الأنماط السائدة ناتج عن الاحتكاك للمصالح، أو تعارض المظاهر والأخلاقيات ونمط المعيشة وحتى المستوى الاقتصادي والمعيشي وكلها دوافع لعدم إتمام أو اكتمال النسق الاجتماعي (لطفي، 1996).

نظرية التكيف: تفسر هذه النظرية التغير الاجتماعي بناءً على الأنساق الاجتماعية ككل، بحيث تتكيف مع نفسها ومع الخارج ضمن مجموعة العمليات الاجتماعية المترابطة، ومن الافتراضات المحدودة لهذا النظرية، هو أن شكلا خاصا من أنواع التغير وهو التنوع وزيادة التركيب لكنها تتأقلم وتتكيف مع البيئة فيقول (بارسونز) إن أي نسق اجتماعي أو أنساق معينة تتألف ككائنات لها حاجاتها الفيزيولوجية والاجتماعية ما دامت في بيئة طبيعية ولها علاقات مشتركة، واعتبر بارسونز الأفراد هم العناصر الأساسية المكون للنسق الاجتماعي من خلال التفاعل الحيوي والعلاقات التفاعلية، ولا بد من وجود دافع إلى التوزان في مواجهة المؤثرات الخارجية، وقد

استشهد بنظرية القصور الذاتي ودورها في إحداث التوزان، وأن النسق مهما حدث من توتر واضطرابات وعنف لا بد أن يعود إلى حالة التوازن والتكيف مع المؤثرات الخارجية (الدقس، 1997).

نظرية التفاعل الثقافي: هي من أهم النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي، فعندما يتفاعل أعضاء أو أفراد المجتمع ثقافياً فإن هناك اتجاه نحو التغير الثقافي أو نحو سرعة التغير. والسبب أن كلا منهما يأتي بمفردات ثقافية جديدة إلى الآخر، وزيادة عدد المفردات يؤدي إلى تركيبات جديدة من المفردات تقود إلى التغير، فالثقافات تتعدى الاتجاهات والعادات والتقاليد والمفاهيم الأخلاقية إلى أنماط الحياة المجتمعية كاملة لتصل للمأكل والمشرب والمسكن وثقافة الفكر والدين. مع أن المجتمعات ترنو إلى الثبات وعدم التغير، ولكن بفضل الثقافة واتساعها الدائري والمتشعب والذي يطال كافة الشرائح في المجتمع، فهي مدعاة للتغير فغالباً ما يرتبط بعملية التقاء الثقافات واحتكاكها أو المثاقفة عدة مشاكل وقضايا، أهمها قضية السيطرة أو الهمجية وغلبة أنماط ثقافية على أخرى، فقد تندمج أو تفقد هوية ثقافية بفعل البيئة أو الغلبة، وقد تنغمس وتتفاعل مع الثقافات الأخرى وهناك ثقافات مسيطرة تحظى باستثماراتها وجذبها وتصبح موضع ثقة الناس الذين ينظرون إليها كمنبع للمعارف والقيم والإبداعات الضرورية، فالسيطرة بقدر ما تزيد من قوة ثقافة معينة، فهي في الجانب الآخر تضعف الثقافات الأخرى (زايد، 2001).

2.2 الدراسات السابقة

يتناول الجزء التالي من الدِّراسة، أهم الدراسات العربية والأجنبية التي بحثت في موضوع الدِّراسة، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة، وسوف يتم عرض أولاً الدراسات العربية، وثانياً الدراسات الأجنبية، وحسب تاريخ إعدادها وبالشكل التالي:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (الشياب، 2016) بعنوان "**أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني**"، وهدفت إلى التعرُّف على أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني من وجهة نظرهم، والتعرُّف على دوافع ارتكابهم للجريمة، والتعرُّف

على مدى مواجهة الأردن للمعيقات الأمنية التي تحول دون سيطرة رجال الأمن العام في عملهم بين اللاجئين السوريين، والكشف عن الاختلاف في أنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني باختلاف خصائصهم الديمغرافية. اتبعت هذه الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على البيانات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية التي تعنى بشؤون اللاجئين، وتكوَّن مجتمع الدِّراسة من جميع اللاجئين الموقفين والنزلاء من الجنسية السورية، أما عينة الدِّراسة فتكونت من 273 موقوفاً ونزيلاً من مرتكبي الجرائم. أظهرت نتائج الدِّراسة أن الجرائم المرتكبة ضد الأموال كانت من أكثر أنماط الجرائم المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين في الأردن، تلاها الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، ويليها الجرائم المخلة بالآداب العامة، أما أقل أنماط الجرائم فكانت جرائم التعدي على الأملاك الخاصة والعامة. وبينت النتائج أن من أهم دوافع اللاجئين السوريين لارتكاب الجريمة في الأردن تتمثل في: ظروف اللجوء والضغوط النفسية والتوتر، والتفكك الأسري، والبطالة. وأوصت هذه الدِّراسة بضرورة تقديم مزيد من الخدمات للاجئين السوريين وتوفير فرص العمل، وتوعويتهم بأخطار ارتكاب الجريمة، وتقديم الرعاية النفسية، وتأهيل الأميين عن طريق برامج محو الأمية.

وأجرى (مسمار، 2015) دراسة بعنوان "**التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للربيع العربي على المجتمع الأردني**" وهدفت إلى التعرُّف على التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للربيع العربي على المجتمع الأردني. وكذلك الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للربيع العربي على المجتمع الأردني والتي تعود لاختلاف متغيرات (الجنس، ونوع الكلية، والمستوى الدراسي، ومكان الإقامة، والعمر، والدخل الشهري، والعمل) وكذلك باختلاف موقفهم من "الحراكات الشعبية والاشتراك من الأحزاب السياسية. اعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي التحليلي لغايات تحقيق أهدافها، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية، وتكون مجتمع الدِّراسة من طلبة الدراسات العليا المنتظمين بالدِّراسة لمرحلتي الماجستير والدكتوراه والمسجلين في (6) جامعات أردنية حكومية وخاصة، ولأغراض

هذه الدِّراسة، فقد تمَّ اختيار عينة مكونة من 1084 طالب وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدِّراسة، أظهرت النتائج بأن مستوى التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الأردني جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات طلبة الدراسات العليا نحو التحديات الأمنية 3.314، وللتحديات السياسية 3.307، وللتحديات الاقتصادية 3.330، وللتحديات الاجتماعية 3.272، وبينت النتائج أن من أهم هذه التحديات يتمثل في: زيادة مشكلات (الفقر والبطالة) بين أفراد المجتمع، ومشكلة الأمن الغذائي والمائي في الأردن، وانخفاض نسبة تملّك المواطنين الأردنيين للمساكن، وفي الإخلال في التركيبة السكانية (التركيب النوعي والعمري)، وفي ظهور الخلافات الطائفية والعقائدية في الأردن، وفي زيادة العنف المجتمعي، وفي تعميق الفروق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وفي تقويض دعائم الوحدة الوطنية، وفي تغيير بعض العادات والقيم والتقاليد المجتمعية، وفي ضعف بنية الأسرة الأردنية، وكذلك زيادة ارتفاع أسعار الأراضي والممتلكات، والضغط على الخدمات التعليمية والصحية، وزيادة الأعباء الاقتصادية على الدولة والمواطن.

وأجرت (الطراونة، 2014) دراسة بعنوان "**تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الرسمية**" بهدف التعرُّف على تداعيات الأزمة السورية بأبعادها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والأمنية) على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر طلبة الطلبة في الجامعات الرسمية. والتعرُّف على الحلول المقترحة لتداعيات الأزمة السورية على الأردن من موجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية. استخدمت الدِّراسة منهج المسح الاجتماعي، وتألفت عينة الدِّراسة من (443) طالباً وطالبة يمثلون الجامعات الرسمية (مؤتة والأردنية واليرموك)، وتم تصميم استبانة تقيس الأبعاد التالية: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والأمنية للأزمة السورية، وتوصلت الدِّراسة إلى النتائج التالية: إن اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والأمنية كانت مرتفعة، وأن من أهم الحلول المقترحة

العمل على تشديد المراقبة على مخيمات اللاجئين السوريين، ومنع تهريب الأسلحة، وإغلاق الحدود الأردنية في وجه المهجرين السوريين.

دراسة (الكساندرا فرانسيس، 2013) وهي بعنوان: "**أزمة اللاجئين السوريون في الأردن**". طرحت الدِّراسة مشكلة اللاجئين السوريين في الأردن وما آلت إليه الأوضاع والتحديات السياسية والاقتصادية، ومعها تحديات الموارد المزمنة في الأردن. فيما يدخل الصراع السوري وضعاً جديداً وتزداد وتيرته، وبينت الدِّراسة استجابة الأردن الإنسانية اتجاه السوريين وأبدت جذور التحديات التي تواجه المملكة والتي وإن تركت فسوف تشكل إرهاصات لحالة من عدم الاستقرار، وإذا ما أراد الأردن مواجهة التحديات الوطنية والاستمرار في توفير الملاذ الآمن للاجئين السوريين، فإنه حتماً سيحتاج إلى زيادة الدعم الدولي.

وأظهرت الدِّراسة إرهاق السوريين للبنية التحتية الاقتصادية والموارد في الأردن، ورغم النداءات الإنسانية التي تشتكي وباستمرار من نقص التمويل ومن عدم الحصول على المساعدات الإضافية المطلوبة لتلبية واستدامة الأزمة.

وأوصت الباحثة المجتمع الدولي بإعطاء الأولوية للمساعدات التنموية والإنسانية، والحفاظ على نطاق الحماية الخاص باللاجئين السوريين من خلال مقاومة التلاعب السياسي والذي من الضروري أن يضمن للأردن لتوفير الأمن الإنساني لهم.

وأجرى (الوزني، 2012) دراسة بعنوان "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني**" دراسة تحليلية نوعية، وهدفت إلى إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدفق اللاجئين السوريين على الأردن. وهذه الدِّراسة من الدِّراسة النوعية، التحليلية التي اتبعت منهج تحليل المضمون. وتوصلت الدِّراسة إلى النتائج التالية: إن الكلفة الكلية للاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدِّراسة وصلت إلى ما يزيد عن (590) مليون دينار وبما لا يقل عن (3%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وما يشكل نحو (20%) من عجز الموازنة العامة للدولة، كما أظهرت نتائج الدِّراسة إلى التأثير المباشر على سوق العمل الأردني وذلك باستحواذ اللاجئين السوريين على ما يقرب من (38) ألف فرصة عمل أي ما يقارب من (40%) من فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا للعمالة الأردنية.

دراسة (دراجي، 2011) بعنوان: "**مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها**"- **دراسة مكتبية تحليلية،** طرحت هذه الدِّراسة مشكلة لاجئي المنطقة العربية في ظل عدم مصادقة عدد كبير من الدول العربية على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بقضايا اللاجئين وافتقارها لتشريعات وطنية خاصة بها لتنظيم تواجد اللاجئين على أراضيها، وقد ركزت الدِّراسة على اللاجئين العراقيين في سورية كونها من الدول التي لم تصادق على الاتفاقية. وأبرزت الدِّراسة أن مصدر حقوق اللاجئين لا يفتقر فحسب على اتفاقيات اللاجئين باعتبار أن كثيراً من الحقوق الممنوحة لأي للاجئ إنما يكتسبها بصفته الإنسانية وحقوقه المتفرعة عن إنسانيته. وتوصلت الدِّراسة لنتائج أكدت فيها على أنه لا يمكن إصدار حكم قاطع وحاسم على واقع اللاجئين بالمجمل في العالم العربي، إذ يختلف وضعهم من دولة لأخرى، وتختلف معاملتهم حسب جنسيتهم وبلدهم الأصلي. مع التأكيد على أن سوء المعاملة لا يعود أحيانا إلى الرغبة بعدم منح اللاجئين حقوقهم الأساسية بمقدار ما هو العجز عن منح هذه الحقوق بسبب ضعف الإمكانيات والموارد المتاحة. وأوصت هذه الدِّراسة بقيام الدول العربية المستضيفة للاجئين بالعودة للتقاليد الإسلامية الثرية والغنية جداً بكيفية احتضان اللاجئين وتوفير كل أوجه الدعم والحماية لهم.

دراسة (صلاح الدين، 2009) بعنوان "**حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**". تناولت الدِّراسة مشكلة اللاجئين وهل يتمتعون بحقوقهم وفقاً لما جاءت به الشريعة الإسلامية والإعلانات والمواثيق والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، وأجابت الدِّراسة بعدم تمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة والقوانين الدولية بسبب إهمال الكثير من الدول والأنظمة لقضيتهم، ولنقص الوعي عند اللاجئين، وعدم درايتهم بالقوانين الدولية والوضعية. وخلصت الدِّراسة إلى ضرورة إعطاء اللاجئ حقوقه كاملة، وخاصة حقه في العودة إلى دياره التي هجر منها، فهي حقوق لا يجوز التفريط بها، ولا يملك أحد التنازل عنها. وأوصت الدِّراسة بالمطالبة من الدول القيام بمسئولياتها اتجاه اللاجئين وفقاً للأعراف والقوانين الدولية، ونبذ التمييز العنصري، والاستعلاء الحضاري، والنظرة الدونية اتجاه اللاجئين، وأن مسالة اللاجئين وحلولها

ليست مسالة إنسانية وحسب بل هي جزء من العقيدة الإسلامية التي أقرت العدل والمساواة والنصرة.

دراسة (عاروري، 2009) بعنوان: "**اللاجئين الفلسطينيين والإبعاد في القانون الدولي**". بحثت الدِّراسة موضوع الهجرة الفلسطينية وإبعادهم من ديارهم كلاجئين قسرياً، وتطرقت الدِّراسة لمبادئ القانون العرفي الدولي الإنساني، وربط الدارس ذلك بالتطهير العرقي الفلسطيني ومفهوم القانون، ودور إسرائيل أمام القانون الدولي اتجاه اللاجئين وضرورة الوقوف معهم دولياً. وأظهرت الدِّراسة كفاءة المؤسسات واللجان الدولية المعنية بشكل مباشر بقضية اللاجئين، وقد تم استنتاج المفارقة بين أجيال اللاجئين وإجراء المقارنة بين جيلين وكشفت الدِّراسة الفرق بين الرؤى والتوجهات السياسية والاجتماعية والفكرية بينهما، وإظهار التحولات التي جرت بخصوص هؤلاء اللاجئين ونظراتهم ومعتقداتهم وانخراطهم في حياة اللجوء سواء في المدينة أو المخيم.

دراسة (الياسين، 2009) بعنوان: "**اللجوء الإقليمي**". تكمن مشكلة هذه الدِّراسة في أن ظاهرة اللجوء الإقليمي تتسع وتزداد حجماً في بلاد العالم الثالث، وترمي بثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على العديد من تلك الدول. وهدفت الدِّراسة إبراز أهمية وخطورة ظاهرة اللجوء الإقليمي باعتبارها مشكلة دولية، وكشفت عن الأسباب التي أدت إلى ظهور اللجوء الإقليمي ومدى كفاية الضمانات الدولية للاجئين والسبل التي من شأنها التخفيف من حدة هذه المشكلة أو على الأقل التخفيف من الآثار المترتبة عليها، سواء للاجئين أو الدول التي يلجأون إليها. واستنتجت الدِّراسة أن القواعد الدولية بهذا الخصوص قاصرة عن معالجة جميع حالات اللجوء، وكذلك ضرورة إعادة إنشاء المنظمة العالمية للاجئين لوجود أعداد هائلة منهم، وبينت الدِّراسة التنظيم الدولي الموجود حاليا وهو (المفوضية العليا للاجئين) أداة ضعيفة وصلاحياتها محدودة ومصادر تمويلها- تعتمد على المساهمات الطوعية؛ لذلك فهي عاجزة عن معالجة العدد الضخم من اللاجئين والموزعين في أنحاء العالم. وأوصت الدِّراسة بالنظر إلى أسباب اللجوء ومعالجته، وزيادة الاهتمام الدولي باللاجئين والمنظمات المساندة وزيادة صلاحياتها ومصادر تمويلها.

دراسة (الخالدي، 2007) بعنوان: "الهجرة القسرية في العراق". تمثلت مشكلة الدِّراسة بالهجرة القسرية الناجمة عن الاحتقان الطائفي بين مكونات المجتمع العراقي، والذي اضطر فئات معينة من السكان إلى ترك بيوتهم وأملاكهم والانتقال إلى مناطق لم يألفوها وأوضاع لم يعرفوها في مناطقهم السابقة، وتبرز أهمية الدِّراسة في تحديد مجموعة المشكلات المتشابكة والتي تحول دون إمكانية استقرار المهاجر وقبوله في المجتمع الجديد، وهي مشكلات اجتماعية واقتصادية وسكنية وتربوية وصحية بالنسبة للمهجرين، وقد تطرقت الدِّراسة إلى أسباب وآثار الهجرة القسرية، سواء على صعيد الأشخاص أو الأسر المهجرة أو على صعيد الجهة المستقبلة أو المصدرة للمهاجرين، وقد كانت نتائج الدِّراسة أن المهجرين لم يستطيعوا الانسجام مع المجتمع الجديد، وكذلك شعورهم بالاغتراب وصعوبة الإقامة، ومعظمهم عاطلين عن العمل ويقطنون في بيوت متواضعة. وأوصت الدِّراسة العمل على إيجاد الآلية المناسبة لحماية مصالح وأملاك الأسر المهجرة وتعويضها عن الأضرار التي لحقتها، وتكثيف الجهد لزيادة الدعم لقطاع الخدمات التي تساعد المهجرين على معالجة مشاكلهم المتنوعة، والتأكيد على الدور العشائري في مواجهة المشكلة والعمل على حلها، وتهيئة الأجواء لعودة المهجرين والتكفل بحمايتهم ومعاقبة كل من يسعى إلى استغلالهم والاستفادة من تهجيرهم.

دراسة (جرار، 1997) بعنوان: "**اللاجيء الفلسطيني إلى أين**"؟ **دراسة تحليلية مكتبية،** وتناول هذه الدِّراسة العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، في مخيمات الضفة والقطاع، وتناولت أيضاً الأبعاد المختلفة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء، وكان هدفها التعرُّف على التوجهات المستقبلية لمشكلة اللجوء الفلسطيني في ظل المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط، وطرحت الدِّراسة مشاكل اللاجئين من خلال بعديها: القانوني والمتمثل بحقوقهم في وطنهم وحقهم في العودة، ومن خلال البعد الاقتصادي خاصة للدول المضيفة وقدرتها الاستيعابية، وقدمت الدِّراسة حلولاً كتحسين أوضاع المخيمات وعملية الاندماج الاجتماعي، وخلصت الدِّراسة بنتائج من أهمها ضرورة التمسك بحق العودة للاجئين.

دراسة (الزغل، 2005) بعنوان: "**الهجرة والأوضاع المعيشية للاجئي المخيمات الفلسطينية في الأردن**"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى التعرُّف على الجوانب المعيشية لحياة اللاجئين، وأظهرت الدِّراسة الجانب والظروف الحقيقية لمستويات الحياة التي يعيشها هؤلاء اللاجئين، وتوصلت الدِّراسة إلى تحليل موضوعي ومنطقي لأوضاع اللاجئين في المخيمات في الأردن من حيث الحاجة لمزيد من الرعاية والاهتمام بالظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وأوصت الدِّراسة بزيادة الاهتمام بأوضاع اللاجئين السكنية وزيادة الاهتمام بها أسوة بمساكن المواطنين الأخرى.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة داون وجوليان (Dawn and Gillian, 2012) بعنوان "**أطفال فلسطين والعيش في ظل الهجرة القسرية في الشرق الأوسط**". تطرقت الدِّراسة إلى الحالة التي يعيشها أطفال اللاجئين الفلسطينيين في ظل شروط الهجرة القسرية، وقد أجريت الدِّراسة على جاليات اللجوء الفلسطيني في غزة ولبنان والأردن والضفة الغربية، وتم أخذ عينات عشوائية من جميع الجاليات، وتم التطرق إلى الهجرة القسرية، والأوضاع الاجتماعية والصحية، واللامساواة، وعلى مقدرة اللاجئين وخاصة الأطفال على التأقلم والتكيف في أطرهم الأسرية والمجتمعية. وخلصت الدِّراسة بشعور دائم لدى العينة بالاغتراب، وبتأكيد تام من الجميع في المحافظة على الهوية الفلسطينية، بالرغم من حصولهم على حق المواطنة كما في الأردن، وخرجت الدِّراسة بوجود علامات من اللاتنظيم الاجتماعي وما لها من علاقة في التغيرات البنيوية، وتبين وجود نزاعات وقلة احترام ما بين السكان، وهيمنة الأيديولوجيات الدينية، واللامساواة بين الجنسين، ولهذا لم يستطع الأطفال التأقلم والتكيف، وهناك نسبة عالية في التسرب المدرسي بسبب تدني الفرص التعليمية، ولم يعد التعليم بطاقة للارتقاء الاجتماعي في ظل أحوال وشروط بنيوية غير مقبولة من الإقصاء والفقر والعنف. إضافة إلى تحويل الاستجابة من النهج الطارئ إلى النهج المستدام، وتضمين برامج المساعدات الدولية برامج بناء لتعزيز القدرات البلدية الأردنية لتخفيف العبء على قطاع الخدمات لعامة الناس واللاجئين. وأوصت أيضاً بضرورة حصول الأردن على دعم الدول المانحة لمواجهة

تحدياته والحفاظ في الوقت نفسه على الحماية الأساسية والإنسانية للاجئين، وعلى المجتمع الدولي أن يقف مع الأردن للحفاظ على نطاق حماية اللاجئين، وتشجيع الأردن لإبقاء حدوده مفتوحة أمام الموجات القادمة من المهجرين.

دراسة زنياكي وتوماس (Zananieki & Tomas, 2001) وهي بعنوان: "**الهجرة والتكيف**"، وهي دراسة لمحاولة تحليل عملية تكيف المهاجرين في البيئة الجديدة والمشاكل التي واجهوها، فقد قاما بدراسة المهاجرين البولنديين إلى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، وكانت الدِّراسة تهدف إلى مدى تكيف هؤلاء المهجرين مع المجتمعات الجديدة ومعرفة حجم المشاكل التي يواجهونها. وخلصت الدِّراسة بعدم تكيف هؤلاء المهجرين وانعزالهم عن بقية أفراد المجتمع، حيث تم استبعادهم عن بعض الأنشطة والحياة الاجتماعية، وتركز نشاطهم بأدوار خاصة بهم في مجالات أخرى، كما أكدت الدِّراسة على الصعوبات المتعلقة بالتكيف وتعلم عدد من الأدوار الجديدة والمعايير واستيعاب أنماط السلوك الجديدة.

دراسة دامين كلاودبي لانكيز (Damien, 2007)، وهي بعنوان: "**هجرة الكنديين فرنسي الجنسية الى الولايات المتحدة الامريكية 1840-1930**". هدفت إلى التعرُّف على أهم العوامل الجاذبة والطاردة التي تدفع بالشخص إلى أن يضحي بالغالي والنفيس في سبيل الهجرة بالرغم من ارتفاع تكاليفها المادية والمعنوية، والرغبة في الحصول على مستوى معيشة أفضل لتوفير فرص العمل المناسبة، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت عوامل الجذب أكثر فاعلية، وتدفع بالأشخاص لقطع المسافات وتحمل النفقات من أجلها. وتأتي أهمية هذه الدِّراسة في أنها درست ظاهرة اجتماعية، حيث قام (9) ملايين شخص من سكان كندا من ذوي الجنسية الفرنسية بالهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم استخدام المنهج التاريخي.

وقد أظهرت نتائج هذه الدِّراسة العوامل الجاذبة للهجرة، حيث كانت النهضة الصناعية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتطور السريع في كافة المرافق المصاحبة لهذا التطور، إضافة إلى هروب العنصر الشبابي المنتج من الخدمة الإجبارية العسكرية. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدِّراسة، هي أن الهجرة أدت إلى اختلال التوازن السكاني السريع للمدن، وإحداث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية والخلقية في مناطق الاستقبال؛ لأن ازدحام المدن، وصعوبة الحصول على العمل، وزيادة الكثافة السكانية، وزيادة الأجور للمساكن، وتدني الخدمات الصحية والاجتماعية كلها أدت إلى استياء السكان الأصليين نتيجة ضعف وتدني مستوى الخدمات.

أهم ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن قضية اللاجئين والمهجرين قسريا على مستوى الوطن العربي لاقت اهتماماً من قبل الكثير من الباحثين خاصة بعد تزايد حجم الهجرات القسرية على اثر الثورات العربية، وبعد أن أصبحت تمثل تحدياً يواجه الدول العربية كافة، حيث تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين والمهجرين قسرياً من الدول التي تشهد صراعات داخلية مسلحة والتي كان لها تأثيرات سلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع العربي، وقد بحثت وتطرقت معظم الدراسات السابقة لقضايا متعددة ولكنها لم تبحث بأصول واسباب ودوافع العمل الجرمي وتتميز هذه الدِّراسة بأنها تتناول بشكل خاص المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار وخاصة اللجوء السوري إلى محافظة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية، ومدى مساهمة هذه الهجرات إلى المحافظة في انتشار الجرائم، من خلال دراسة إحصائية تحليلية لآراء العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، وهذا ما تم تناوله بشيء من التفصيل في هذه الدِّراسة، كما أن هذه الدِّراسة تعد الأولى من نوعها حسب علم الباحث، حيث أنها تبحث أيضا في العوامل المؤدية لارتكاب المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة، وكذلك في سعيها للتعرف على الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الخطوات المنهجية المتبعة في الدِّراسة الميدانية، حيث يتضمن الفصل وصف لمجتمع وعينة الدِّراسة وخصائصها الديموغرافية والوظيفية، ووصف لأداة الدِّراسة المستخدمة لجمع البيانات وأسلوب بناءها، واختبارات الصدق وثبات أداة الدِّراسة، كما يتضمن عرض للأساليب المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها، وعلى النحو التالي:

1.3 منهجية الدِّراسة

تعدُّ هذه الدِّراسة من الدراسات التحليلية الوصفية التي تهدف إلى توضيح بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع الأردني في الآونة الأخيرة، في محاولة لتقرير حقائق ظاهرة لتحديد أبعادها ومحاولة الوصول إلى نتائج قد تسهم في الحد من أضرارها. وتعد هذه الدِّراسة أيضاً من الدراسات الكمية حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية الكمية لاختبار فرضيات الدِّراسة ولتحليل البيانات وإجراء المقارنات وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

لذا، فقد اعتمدت الدِّراسة الحالية لتحقيق أهدافها المتعلقة بشكل رئيس في التعرُّف على تأثير الهجرات القسرية لمواطني دول الجوار على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء على المنهج المسحي التحليلي، حيث تم استخدام هذا المنهج نظراً لملائمته لطبيعة الدِّراسة الميدانية والتي اعتمدت على استخدام أداة الاستبيان للحصول على البيانات المطلوبة من عينة الدِّراسة المستهدفة.

2.3 مجتمع الدِّراسة وعينتها

مجتمع الدِّراسة: تكون مجتمع الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن والبالغ عددهم نحو (395) موظف وموظفة، من

عدة جنسيات والعاملين في مختلف الوظائف الإدارية والمالية والقانونية، ومن العاملين في الأعمال الميدانية (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2017)

عينة الدِّراسة:

نظراً لخصوصية مجتمع الدِّراسة وتوزيع أفراده في مناطق محددة، ولتحقيق أهداف هذه الدِّراسة فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل لاختيار عينة الدِّراسة، من جميع العاملين في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين العاملين في الأردن، وقد تم تطبيق ما مجموعة 375 استبانة على العاملين في المفوضية من الدوائر والأقسام الإدارية والفنية والميدانية المتواجدين على رأس عملهم خلال عملية التطبيق التي استمرت لمدة 4 أسابيع متتالية، وقد شملت عملية التطبيق الأقسام التالية: قسم المعونة الطبية، قسم المعونة القانونية، قسم حماية الأسرة والأطفال، قسم الأمن والسلامة العامة، قسم حماية ذوي الحاجات الخاصة، قسم البرامج، قسم التبرعات، قسم خدمات الأفراد، قسم المشاريع والبرامج، قسم التزويد، قسم المساعدات، قسم التعليم، قسم الحماية البيئية.

وقد تم توزيع الاستبيانات على العاملين في المفوضية باليد والمتواجدين خلال فترة التطبيق. وبعد الانتهاء من عملية التطبيق تم استرجاع 365 استبانه، وقد تم عمل تدقيق أولي للاستبانات المسترجعة تم على أثرها استبعاد 12 استبيانه من التحليل الإحصائي لعدم اكتمال البيانات فيها، أو لعدم تعبئتها بالطريقة المطلوبة. وبذلك يكون حجم العينة النهائي ما مجموعة 353 استبيان تمثل ما نسبته 89.36 % من المجتمع الإحصائي المستهدف. وما نسبته 94.1 % من عدد الاستبانات التي تم توزيعها.

وفي يلي وصف لخصائص عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية.

أ- متغير النوع الاجتماعي

يظهر الجدول (2) التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة حسب متغير النوع الاجتماعي.

الجدول (2)

التوزيع النسبي لأفراد العينة الدراسية حسب متغير النوع الاجتماعي

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	(%) النسبة المئوية
	ذكر	248	70.21
النوع الاجتماعي	أنثى	105	29.79
	المجموع	**353**	**100**

يوضح الجدول (2) أن هناك فروق بين نسبة الموظفين الذكور ونسبة الموظفات الإناث، فقد بلغت نسبة الذكور من عينة الدِّراسة 70.21%، مقابل 29.79 % من العاملات الإناث.

ب- متغير العمر

يظهر الجدول (3) التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة حسب متغير العمر.

الجدول (3)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب متغير العمر

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	(%) النسبة المئوية
	18 - 25	85	24.1
	25 - 34	138	39.2
العمر"	35 - 44	79	22.3
	45 فأكثر	51	14.4
	المجموع	353	100

يتضح من الجدول (3) أن 39.2 % من عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (25-34) سنة، وأن ما نسبته 24.1 % من عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18-25) سنة، وأن ما نسبته 22.3 % من عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (35-44) سنة، وأخيراً ما نسبته 14.4 % هم من الأعمار 45 سنة فأكثر.

ج- متغير طبيعة العمل

يظهر الجدول (4) التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة حسب متغير طبيعة العمل.

الجدول (4)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب طبيعة العمل

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
طبيعة العمل	إداري	232	65.7
	ميداني	121	34.3
	المجموع	353	100

يوضح الجدول (4) أن 65.7 % من عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الإدارية، مقابل 34.3 % من العاملين في الوظائف الميدانية.

د- متغير المستوى التعليمي

يظهر الجدول (5) التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة حسب مستوياتهم التعليمية.

الجدول (5)

توزيع العينة الدراسية حسب متغير المستوى التعليمي

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	49	13.9
	دبلوم	56	15.9
	بكالوريوس	185	52.3
	دراسات عليا	63	17.9
	المجموع	**353**	**100**

من الجدول (5) نجد أن أعلى نسبة من عينة الدِّراسة كانت من المستوى التعليمي الجامعي من درجة البكالوريوس الذين شكلوا ما نسبته 52.3 %، وأن ما نسبته 17.9 % من المستوى التعليمي الجامعي الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه. وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية فما دون ما نسبته 13.9 %. ومن المستوى التعليم المتوسط "دبلوم" ما نسبته 15.9 %.

هـ- متغير الخبرة العملية

يظهر الجدول (6) التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة حسب متغير الخبرة العملية.

الجدول (6)

توزيع أفراد العينة الدراسية حسب متغير الخبرة العملية

المتغير	فئات المتغير	عدد العينة	(%) النسبة المئوية
الخبرة العملية "سنة"	أقل من 5	98	27.8
	5 - 10	80	22.7
	11 - 15	114	32.3
	16 فأكثر	61	17.2
	المجموع	**353**	**100**

يتضح من الجدول (6) أن النسبة الغالبة من عينة الدِّراسة هم من فئة الخبرة (11-15) سنة وشكلوا ما نسبته 32.3 % من عينة الدِّراسة، وشكلت فئة الخبرة (أقل من 5) سنوات ما نسبته 27.8 % من عينة الدِّراسة، وشكلت عينة الدِّراسة من فئة الخبرة (5-10) سنوات ما نسبته 22.7%، وأخيراً شكل ما نسبته 17.2% من فئة الخبرة (16 سنة فأكثر).

3.3 أداة الدِّراسة

تطلب طبيعة الدِّراسة الميدانية استخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدِّراسة المستهدفة، واستخدمت الاستبانة في الدِّراسة الحالية باعتبارها أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات بهدف تحقيق أهداف الدِّراسة والإجابة عن أسئلتها، ونظراً لطبيعتها التي تمت من خلال منج المسح الاجتماعي، وقد اتبع في إعداد أداة الدِّراسة الأسس العلمية في بناءها وتصميمها وتم التأكد من صلاحية تطبيقها من خلال إخضاعاً لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات التالية:

بناء أداة الدِّراسة: تم بناء استبانة خاصة بالدِّراسة الحالية، بهدف جمع بيانات الدِّراسة الميدانية، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعها مثل دراسة (الشايب، 2016)، و(مسمار، 2015)، و(الطراونة، 2014)، ومن خلال خبرة الباحث. وبعد أن تم إعداد الاستبانة بشكلها الأولي، تم عرضها على لجنة التحكيم، وتم إجراء التعديلات المطلوبة واعتمادها بشكلها النهائي،

وقد تم مراعاة صياغة فقرات الاستبانة بحيث تكون بصيغة المتكلم، وعدم استخدام صيغة النفي، وأن تتضمن الفقرة الواحدة فكرة واحدة فقط، على أن يستجيب المبحوث على كل فقرة بإجابة واحدة في المكان المخصص للإجابة وفق تدرج ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدةً) يقابل ذلك الدرجات (5 – 4 – 3 – 2– 1) على الترتيب لكل إجابة.

وقد تكونت أداة الدِّراسة الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: يتضمَّن المعلومات الديموغرافية والوظيفية لعينة الدِّراسة، والتي شملت: النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، طبيعة العمل، عدد سنوات الخبرة العملية.

الجزء الثاني: وتضمن على (10 فقرات) تقيس مستوى المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء.

الجـزء الثالـث: وتضـمن علـى (20 فقرة) تقيس مـدى مسـاهمة الـهجرات القسـرية إلـى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة.

الجزء الرابع: وتضمن على (17 فقرة) تقيس العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة.

الجزء الخامس: وتضمن على (10 فقرات) تقيس الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة.

4.3 اختبارات الصدق والثبات

أ- الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة

تم إجراء الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة بهدف منح الثقة للأداة لتطبيقها بشكل يحقق أهدافها ولتعميم نتائجها، حيث يتم تحقيق هذه الثقة عن طريق إجراء فحص منظم من قبل مجموعة الخبراء للفقرات والمحاور التي تتضمنها الاستبانة لتقرير مدى تمثيلها للهدف الذي أعدت لتحقيقه أو قياسه.

وللتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة تم عرض أداة الدِّراسة في شكلها الأولي على مجموعة من المختصين تكونت من (8) أعضاء هيئة التدريس من أقسام علم الاجتماع من الجامعات الأردنية –ملحق (أ)–، وذلك لأخذ آرائهم حول ملائمة

ووضوح محاور الدِّراسة وفقراتها، ومدى استيفاءها للشروط الواجب توافرها من حيث الصياغة، ومدى كفاية عدد الفقرات في كل محور، ومدى حاجة الفقرات في المحاور للتعديل أو الحذف، وكذلك مدى قدرة محاور الاستبانة على معالجة مشكلة الدِّراسة بشكل يحقق أهدافها، وقد قام المحكمين بتحكيم الاستبانة وإبداء أرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض الفقرات وصياغتها بصورة أدق وأوضح.

وبناءً على نتائج تحكيم أداة الدِّراسة من قبل المحكمين، تم إعادة صياغة عدد من الفقرات، وإضافة 7 فقرات جديدة لمحاور أداة الدِّراسة، كما تم حذف 5 فقرات، حيث أجمع 80 % من المحكمين على ضرورة إجراء هذه التعديلات.

وبعد إجراء هذه التعديلات تم الانتهاء من صياغة الاستبانة بشكلها النهائي، حيث تضمنت أداة الدِّراسة بشكلها النهائي على 6 أجزاء، خصص الجزء الأول للبيانات الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين، أما الأجزاء الباقية فقد مثلت محاور الدِّراسة وتضمنت على 57 فقرة. ملحق (ب).

وقد ساعد تحكيم أداة الدِّراسة من قبل مجموعة الخبراء والأخذ بآرائهم إلى زيادة وضوح الفقرات ومناسبتا للتطبيق، وتحقيق الصدق المنطقي للأداة، حيث اعتبرت نسبة اتفاق المحكمين على فقرات الاستبانة ومحاورها معيارا لصدق الأداة. وبذلك يمكن القول بأن محاور وفقرات أداة الدِّراسة تقيس ما وضعت لأجله بإجماع المحكمين.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي)

بعد إجراء الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة، تم التحقق من صدق البناء لأداة الدِّراسة، حيث تم أولاً تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدِّراسة تكونت من 40 موظف وموظفه ، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون pearson Correlation بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور، وبالشكل التالي:

أولا: صدق البناء للمحور الأول: محور المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء.

جدول (7)

معاملات ارتباط فقرات محور المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء مع الدرجة للمحور

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.65	2	**0.64	3	**0.60
4	**0.55	5	**0.59	6	**0.50
7	**0.50	8	**0.56	9	**0.61
10	**0.53	–	-	–	-

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (7) أن معاملات الارتباط للمحور الأول والمتعلق بالمشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء بين متوسط درجة كل فقرة من فقرات هذا المحور مع المتوسط العام لفقرات هذا المحور تتراوح بين (0.50 و 0.64)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى أن المحور الأول لأداة الدِّراسة قد حقق الصدق البنائي بدلالة إحصائية مرتفعة.

ثانياً: صدق البناء للمحور الثاني: مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة

جدول (8)

معاملات ارتباط فقرات محور المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء مع الدرجة للمحور

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.51	2	**0.62	3	**0.49
4	**0.53	5	**0.50	6	**0.47
7	**0.60	8	**0.48	9	**0.50
10	**0.49	11	**0.55	12	**0.53
13	**0.57	14	**0.52	15	**0.61
16	**0.56	17	**0.49	18	**0.57
19	**0.58	20	**0.53		

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (8) أن معاملات الارتباط للمحور الثاني والمتعلق بمساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة بين متوسط درجة كل فقرة من فقرات هذا المحور مع المتوسط العام لفقرات هذا المحور تتراوح بين (0.47 و 0.62)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى أن المحور الثاني لأداة الدِّراسة قد حقق الصدق البنائي بدلالة إحصائية مرتفعة.

ثالثاً: صدق البناء للمحور الثالث: العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة.

جدول (9)

معاملات ارتباط فقرات محور العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة مع الدرجة للمحور

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.48**	2	0.62**	3	0.63**
4	0.55**	5	0.49**	6	0.60**
7	0.50**	8	0.45**	9	0.54**
10	0.53**	11	0.53**	12	0.52**
13	0.60**	14	0.59**	15	0.53**
16	0.52**	17	0.61**	–	–

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج في الجدول (9) أن معاملات الارتباط للمحور الثالث والمتعلق بالعوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة بين متوسط درجة كل فقرة من فقرات هذا المحور مع المتوسط العام لفقرات هذا المحور تتراوح بين (0.48 و 0.61)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى أن المحور الثالث لأداة الدِّراسة قد حقق الصدق البنائي بدلالة إحصائية مرتفعة.

ثالثاً: صدق البناء للمحور الرابع: الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة.

جدول (10)

معاملات ارتباط فقرات محور الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة مع الدرجة للمحور

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.59	2	**0.54	3	**0.50
4	**0.52	5	**0.49	6	**0.48
7	**0.55	8	**0.62	9	**0.50
10	**0.58	–	-	–	-

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من النتائج في الجدول (10) أن معاملات الارتباط للمحور الرابع والمتعلق بالآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة بين متوسط درجة كل فقرة من فقرات هذا المحور مع المتوسط العام لفقرات هذا المحور تتراوح بين (0.48 و 0.62)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى أن المحور الرابع لأداة الدِّراسة قد حقق الصدق البنائي بدلالة إحصائية مرتفعة.

ثبات أداة الدِّراسة

للتأكد من ثبات أداة الدِّراسة تم الاعتماد على نتائج العينة الاستطلاعية المكونة من 40 موظف وموظفة، وقد تم حساب معاملات ثبات الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، والموضح قيمه في الجدول (11).

جدول (11)

معامل (كرنباخ ألفا) لقياس ثبات فقرات محاور أداة الدِّراسة

محاور أداة الدِّراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول: مستوى المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء	10	0.87
المحور الثاني: مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة	20	0.91
المحور الثالث: العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة	17	0.83
المحور الرابع: الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة	10	0.82
الأداة ككل	**57**	**0.94**

يتضح من الجدول (11) أن معاملات مجالات أداة الدِّراسة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة: (0.94)، مما يعني تمتع أداة الدِّراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين، نستخلص أن أداة الدِّراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدِّراسة

اعتمدت الدِّراسة على تصنيف إجابات أفراد عينة الدِّراسة على فقرات محاور أداة الدِّراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي، وحدد بخمس خيارات حسب أوزانها رقمياً على النحو التالي:

1. (موافق بشدة)	ويمثل (5 درجات).
2. (موافق)	ويمثل (4 درجات).
3. (محايد)	ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق)	ويمثل (درجتان).
5. (غير موافق بشدة)	ويمثل (درجة واحدة).

وتم حساب طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم الاعتماد على حساب المستوى بالطريقة التالية:

- حساب المدى لتدريج المقياس:

(5−1=4)

- تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية أي : (4÷5=0.80)

- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في التدريج (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للتدريج، كما يلي:

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) ويشير إلى" غير موافق بشدة ".
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) ويشير إلى غير موافق.
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) ويشير إلى محايد.
4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) ويشير إلى موافق.
5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.00) ويشير إلى موافق بشدة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدِّراسة للاتجاه العام للمجال إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات الحسابية على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(5− 3.68)	(3.67−2.34)	(2.33 −1)

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام أكثر من (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34–3.67) فإن المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (1– 2.33) فيكون المستوى منخفضاً.

وعالجت الدِّراسة البيانات إحصائياً، وذلك بإدخالها إلى الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 20، وللإجابة عن أسئلة الدِّراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدِّراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية لمستوى تقديرات أفراد عينة الدِّراسة على كل فقرة من فقرات محاور أداة الدِّراسة، وحساب المتوسط الحسابي الموزون للمستوى العام للمحور، وحساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدِّراسة على فقرات مجالات الدِّراسة بهدف التعرُّف على مدى تشتت الإجابات.
2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مجالات الدِّراسة.
3) استخدام معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات مجالات الدِّراسة.
4) استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات نحو مجالات الدِّراسة باختلاف المتغيرات المستقلة المصنفة إلى مجموعتين.
5) استخدام تحليل التباين (ANOVA) لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات نحو مجالات الدِّراسة باختلاف المتغيرات المستقلة المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر.
6) أما الجانب الإحصائي المتعلق بإيجاد مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية فتم استخدام اختبار توكي للمقارنات البعدية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرض لنتائج الدِّراسة ومناقشتها والتوصيات وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، وفيما يلي عرض لنتائج الدِّراسة.

1.4 نتائج الدِّراسة

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة نحو كل فقرة من فقرات المحور الأول وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (12).

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
8	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة انتشار التجارة غير المشروعة	4.12	0.94	مرتفع
9	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى زيادة أشكال السوق السوداء	4.03	1.11	مرتفع
2	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى الحاجة لمضاعفة أعداد الأجهزة الأمنية لحفظ الأمن في المحافظة	4.00	0.76	مرتفع
10	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى زيادة تعاطي المسكرات والمخدرات بين الشباب	3.96	1.03	مرتفع
3	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة حالات العنف المجتمعي في المحافظة	3.88	0.98	مرتفع
6	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة معدلات الجريمة في المحافظة	3.81	0.91	مرتفع

المستوى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة
متوسط	0.66	3.64	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى انخراط الشباب في الجماعات الإرهابية	1
متوسط	0.92	3.59	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة الأخطار المحيطة بالمحافظة	4
متوسط	0.84	3.48	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة النشاطات السريّة للجماعات المتطرفة في المحافظة	5
متوسط	0.98	3.37	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على تشويه صورة الأمن الداخلي في المحافظة	7
مرتفع	**0.91**	**3.79**	**المستوى العام للمحور**	**1-10**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

(1) اتضح من النتائج أن المستوى العام للمشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات عينة الدِّراسة (3.79)، بانحراف معياري 0.91، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للمشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء.

(2) من خلال النتائج في الجدول أمكن توضيح مستوى المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء في ضوء تقديرات عينة الدِّراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (18) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدِّراسة بين الوسط الحسابي (4.12) وبمستوى مرتفع والوسط الحسابي (3.37) بمستوى متوسط.

(3) ويتضح من الجدول (12) أن (6) فقرات من أصل (10) فقرات قد حققت درجة تقدير مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (4.19- 3.68) وقد كشفت هذه الفقرات عن المشكلات الأمنية الأكثر انتشاراً من

الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء حيث تمثلت هذه المشكلات في زيادة انتشار التجارة غير المشروعة، وانتشار أشكال السوق السوداء، والحاجة لمضاعفة أعداد الأجهزة الأمنية لحفظ الأمن في المحافظة، وإلى زيادة حالات تعاطي المسكرات والمخدرات بين الشباب، وفي زيادة حالات العنف المجتمعي في المحافظة، وفي زيادة معدلات الجريمة في المحافظة.

(4) اتضح من الجدول (12) أن هناك (4) فقرات من أصل (10) فقرات قد حققت مستوى تقدير متوسط، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (3.64- 3.37) وقد كشفت هذه الفقرات عن المشكلات الأمنية الأقل انتشاراً من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء حيث تمثلت هذه المشكلات في انخراط الشباب في الجماعات الإرهابية، في زيادة الأخطار المحيطة بالمحافظة، زيادة النشاطات السريّة للجماعات المتطرفة في المحافظة، وعلى تشويه صورة الأمن الداخلي في المحافظة.

(5) كما يتضح من النتائج في الجدول (12) بأن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليلة نسبياً، وتراوحت بين (0.82- 1.04) مما يشير إلى تقارب الإجابات على الفقرات واعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة نحو كل فقرة من فقرات المحور الثاني وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (13).

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدِّراسة نحو درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
7	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم هتك العرض	4.19	1.04	**مرتفع**
2	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم المخدرات (التعاطي ، الاتجار).	4.11	0.82	**مرتفع**
1	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم السرقة (المنازل، المحال التجارية، المزارع، وغيرها)	4.10	0.89	**مرتفع**
14	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم الاختطاف	3.96	1.02	**مرتفع**
6	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم الاغتصاب	3.91	0.97	**مرتفع**
16	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم النصب والاحتيال	3.88	1.04	**مرتفع**
8	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة جرائم القتل بداعي الشرف	3.84	0.95	**مرتفع**
11	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم السلب والنهب	3.81	0.82	**مرتفع**
15	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم العنف الأسري	3.79	0.97	**مرتفع**
4	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات	3.76	0.98	**مرتفع**
5	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم الفساد (الوساطة، والرشوة)	3.69	1.02	**مرتفع**
17	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم التهريب	3.68	0.95	**مرتفع**

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
19	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم التزوير	3.63	0.95	**متوسط**
10	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة المشاجرات الفردية والجماعية	3.58	0.89	**متوسط**
12	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى زيادة جرائم غسيل الأموال	3.58	0.96	**متوسط**
9	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى زيادة سرقة المركبات	3.56	1.03	**متوسط**
20	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم الاتجار بالأسلحة النارية	3.55	1.03	**متوسط**
3	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم القتل	3.54	0.96	**متوسط**
18	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم الاتجار بالبشر	3.50	1.03	**متوسط**
13	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم السطو المسلح	3.43	0.98	**متوسط**
1-20	**المستوى العام للمحور الثاني**	**3.75**	**0.97**	**مرتفع**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة نحو درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

(1) اتضح من النتائج أن المستوى العام درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات عينة الدِّراسة (3.75)، بانحراف معياري 0.97، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع

لمساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة في انتشار الجرائم في محافظة الزرقاء.

(2) من خلال النتائج في الجدول أمكن توضيح درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة في ضوء تقديرات عينة الدِّراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (13) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدِّراسة بين الوسط الحسابي (4.19) وبمستوى مرتفع والوسط الحسابي (3.43) بمستوى متوسط.

(3) ويتضح من الجدول (13) أن (12) فقرة من أصل (20) فقرة قد حققت درجة تقدير مرتفعة، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (4.19- 3.68) وقد كشفت هذه الفقرات عن الجرائم الأكثر انتشاراً من جراء الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء حيث تمثلت مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في زيادة جرائم هتك العرض، وفي زيادة جرائم السرقة (المنازل، المحال التجارية، المزارع، وغيرها)، وانتشار جرائم الاختطاف، انتشار جرائم الاغتصاب، انتشار جرائم النصب والاحتيال، وزيادة جرائم القتل بداعي الشرف، وفي زيادة جرائم السلب والنهب، وزيادة جرائم العنف الأسري، وزيادة جرائم الفساد (الوساطة، والرشوة)، وفي زيادة جرائم التهريب.

(4) يتضح من الجدول (13) أن هناك (8) فقرات من أصل (20) فقرة قد حققت مستوى تقدير متوسط، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (3.63- 3.43) وقد كشفت هذه الفقرات عن الفقرات الأقل مساهمة للهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار جرائم التزوير، وجرائم غسيل الأموال، وسرقة المركبات، في زيادة جرائم الاتجار بالأسلحة النارية، في زيادة جرائم القتل، انتشار جرائم الاتجار بالبشر، وأخيراً في زيادة جرائم السطو المسلح .

(5) كما يتضح من النتائج في الجدول (13) بأن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليلة نسبياً، وتراوحت بين

(0.82− 1.04) مما يشير إلى تقارب الإجابات على الفقرات واعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة نحو كل فقرة من فقرات المحور الثالث وترتيبها تنازلياً حسب المستوى. جدول (14).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
3	العوامل الاقتصادية (الفقر والبطالة)	4.10	0.90	**مرتفع**
1	دوافع عقائدية (مذهبية ، طائفية)	3.98	0.89	**مرتفع**
5	البيئة المحيطة (التفكك الأسري الرفقة السيئة− ...)	3.91	0.96	**مرتفع**
4	الأمراض والنفسية والشعور بالإحباط والعجز	3.81	0.96	**مرتفع**
10	العزلة والاغتراب والإبعاد الاجتماعي	3.78	0.99	**مرتفع**
6	دوافع سياسية وحزبية	3.63	0.97	**متوسط**
9	الإدمان على المسكرات والمخدرات	3.59	0.90	**متوسط**
7	الهروب من الواقع وخيبة الأمل	3.56	1.05	**متوسط**
8	ضعف تطبيق القانون	3.47	0.91	**متوسط**
2	حب الانتقام والسيطرة	3.39	0.94	**متوسط**
1-10	**المستوى العام للمحور الثالث**	**3.72**	**0.95**	**مرتفع**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

(1) اتضح من النتائج أن المستوى العام للعوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات عينة الدِّراسة (3.72)، بانحراف معياري 0.95، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للعوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء.

(2) من خلال النتائج في الجدول أمكن توضيح أهم العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء في ضوء تقديرات عينة الدِّراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (14) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدِّراسة بين الوسط الحسابي (4.10) وبمستوى مرتفع والوسط الحسابي (3.39) بمستوى متوسط.

(3) ويتضح من الجدول (14) أن (5) فقرات من أصل (10) فقرات قد حققت مستوى تقدير مرتفع، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (4.10-3.81) وقد كشفت هذه الفقرات عن أهم العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء حيث تمثلت هذه العوامل في المشكلات الاقتصادية التي يواجها المهجريين قسرياً والمتمثلة في مشكلتي (الفقر والبطالة)، وتمثل العامل الثاني في الدوافع العقائدية (مذهبية، طائفية)، وتمثل العامل الثالث في البيئة المحيطة بأسر المهجرين (التفكك الاجتماعي، الوصمة الاجتماعية، الاكتظاظ السكاني)، أما العامل الرابع فتمثل فيما يعانيه المهجرين قصرياً من الأمراض النفسية والشعور بالإحباط والعجز، أما العامل الخامس فتمثل في شعور المهجرين قسرياً من دول الجوار بالعزلة والاغتراب والإبعاد الاجتماعي.

(4) يتضح من الجدول (14) أن هناك (5) فقرات من أصل (10) فقرات قد حققت مستوى تقدير متوسط، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (3.63-3.39) وقد كشفت هذه الفقرات عن العوامل الأقل والمؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء حيث تمثلت هذه العوامل في الدوافع السياسية والحزبية، وفي مشكلة إدمان المهجرين قسرياً لمحافظة الزرقاء

على المسكرات والمخدرات، وتمثل العامل التالي في شعور المهجرين بالحاجة للهروب من الواقع المحيط ومن وخيبة الأمل، أما العامل التالي فتمثل في ضعف تطبيق القانون بحق المهجرين قسرياً من دول الجوار للمحافظة، وتمثل العامل الأخير في شعور المهجرين قسرياً بحب الانتقام والسيطرة.

(5) كما يتضح من النتائج في الجدول (14) بأن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليلة نسبياً، وتراوحت بين (0.89- 1.05) مما يشير إلى تقارب الإجابات على الفقرات واعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدِّراسة نحو كل فقرة من فقرات المحور الثاني وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (15).

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
9	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ارتفاع أسعار إيجار المساكن والمحال التجارية	4.20	1.01	**مرتفع**
5	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة مشكلات (الفقر والبطالة) في المحافظة	4.13	0.84	**مرتفع**
10	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات في المحافظة	4.00	1.03	**مرتفع**
6	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة مشكلة الأمن الغذائي والمائي في المحافظة	3.98	1.01	**مرتفع**
2	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في رفع نسبة الزواج من غير الأردنيات	3.96	1.03	**مرتفع**
11	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة أزمة السكن والمساكن في المحافظة	3.96	1.09	**مرتفع**
4	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على تغيير بعض العادات والقيم والتقاليد المتوارثة في المحافظة	3.89	1.03	**مرتفع**
17	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ضعف اهتمام الدولة بإيجاد حلول لمشاكل المواطنين في المحافظة	3.88	1.08	**مرتفع**
7	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في انخفاض نسبة تملّك السكان في المحافظة للمساكن	3.87	1.02	**مرتفع**
14	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في غلاء المعيشة والارتفاع المتوالي لأسعار السلع والخدمات الضرورية	3.83	0.92	**مرتفع**
3	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في تعميق الطبقات الاجتماعية بين الأفراد	3.81	1.00	**مرتفع**
8	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في الاختلال	3.78	0.98	**مرتفع**

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
	في التركيبة السكانية (التركيب النوعي والعمري)			
12	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في تدني مستوى الخدمات العامة (تعليم، صحة) للمواطنين في المحافظة	3.74	0.97	**مرتفع**
16	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في رفض أصحاب العمل توظيف العمالة المحلية من المحافظة واستبدالها بالعمالة الوافدة	3.61	1.03	**متوسط**
15	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ضعف دور الجمعيات التعاونية والخيرية في المحافظة	3.58	1.03	**متوسط**
13	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في الهجرة الاضطرارية للسكان من المحافظة	3.44	0.94	**متوسط**
1	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ظهور الخلافات الطائفية والعقائدية بين السكان في المحافظة	3.24	0.90	**متوسط**
1-17	**المستوى العام للمحور الرابع**	**3.82**	**0.99**	**مرتفع**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

(1) اتضح من النتائج أن المستوى العام للآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة جاء بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدِّراسة (3.82)، بانحراف معياري 0.99، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة.

(2) من خلال النتائج في الجدول أمكن توضيح أهم الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في ضوء إجابات عينة الدِّراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (15) حيث تراوحت

المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدِّراسة بين الوسط الحسابي (4.20) وبمستوى مرتفع والوسط الحسابي (3.24) بمستوى متوسط، ويتضح من الجدول (15) أن (13) فقرة من أصل (17) فقرة قد حققت مستوى تقدير مرتفع، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (4.20- 3.74) وقد كشفت هذه الفقرات عن الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة حيث تمثلت أهم هذه الآثار في ارتفاع أسعار إيجار المساكن والمحال التجارية في المحافظة، وفي زيادة مشكلات (الفقر والبطالة)، وفي ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات، في زيادة مشكلة الأمن الغذائي والمائي في المحافظة، وفي رفع نسبة الزواج من غير الأردنيات، وفي زيادة أزمة السكن والمساكن في المحافظة، وفي تغيير بعض العادات والقيم والتقاليد المتوارثة في المحافظة، وفي ضعف اهتمام الدولة بإيجاد حلول لمشاكل المواطنين في المحافظة، وفي انخفاض نسبة تملّك السكان في المحافظة للمساكن، وفي غلاء المعيشة والارتفاع المتوالي لأسعار السلع والخدمات الضرورية، وفي تعميق الطبقات الاجتماعية بين الأفراد، وفي الاختلال في التركيبة السكانية (التركيب النوعي والعمري)، وأخيراً في تدني مستوى الخدمات العامة (تعليم، صحة) للمواطنين في المحافظة.

(3) يتضح من الجدول (15) أن هناك (4) فقرات من أصل (17) فقرة قد حققت مستوى تقدير متوسط، تراوحت الأوساط الحسابية لهذه الفقرات بين (3.61- 3.24) وقد كشفت هذه الفقرات عن الآثار الأقل تأثيراً من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة وقد تمثلت هذه الآثار بشكل رئيس في رفض أصحاب العمل توظيف العمالة المحلية من المحافظة واستبدالها بالعمالة الوافدة، وفي ضعف دور الجمعيات التعاونية والخيرية في المحافظة، وفي الهجرة الاضطرارية للسكان من المحافظة، وأخيراً في ظهور الخلافات الطائفية والعقائدية بين السكان في المحافظة.

(4) كما يتضح من النتائج في الجدول (15) بأن الانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدِّراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليلة نسبياً، وتراوحت بين

(0.84− 1.09) مما يشير إلى تقارب الإجابات على الفقرات واعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس

ونص هذا السؤال على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو " المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء " والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

1-**الفروق حسب متغير الجنس**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (16) يوضح النتائج:

الجدول (16)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	248	3.88	0.68	351	3.77*	0.00
	أنثى	105	3.71	0.61			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (16) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.77) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.88 مقابل 3.710 للإناث.

2- الفروق حسب متغير طبيعة العمل

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (17) يوضح النتائج:

الجدول (17)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	إداري	232	**3.66**	**0.54**	**351**	***4.09**	**0.00**
	ميداني	121	**3.96**	**0.63**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (17) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.09) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الميدانية الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.96 مقابل 3.66 للعاملين في الوظائف الإدارية.

الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (18) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير العمر.

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 - 25	85	3.404	0.57
	25 - 34	138	3.875	0.56
	35 - 44	79	3.970	0.60
	45 فأكثر	51	3.935	0.63

يتضح من الجدول (18) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18–25) سنة نحو (3.404) وللفئة العمرية (25–34) سنة نحو (3.875) وللفئة العمرية (35–44) سنة نحو (3.970)، وللفئة العمرية (45 سنة فأكثر) نحو (3.935). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (19).

جدول (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء	بين المجموعات	14.43	3	4.81	*9.18	0.00
	خلال	182.9	349	0.52		
	المجموع	197.33	352			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.18) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (20) يبين هذه النتائج:

جدول (20)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 25	25 – 34	35 – 44	45 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 25	3.404	–	*-0.471	*-0.566	*-0.531
25 – 34	3.875	–	–	-0.09	-0.060
35 – 44	3.970	–	–	–	0.035
45 فأكثر	3.935	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (20) السابق أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35–44) عام و (45 عام فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.566) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير الخبرة العملية

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (21) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير الخبرة العملية.

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة العملية	أقل من 5	98	3.495	0.64
	5 – 10	80	3.751	0.51
	11 – 15	114	3.892	0.76
	16 فأكثر	61	4.049	0.79

يتضح من الجدول (21) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من فئة الخبرة (أقل من 5) سنوات نحو (3.495) ولفئة الخبرة العملية (5–10) سنوات نحو (3.751) ولفئة الخبرة العملية (11–15) سنة نحو (3.892)، وللفئة

العمرية (16 سنة فأكثر) نحو (4.049). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (22).

جدول (22)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء	بين المجموعات	12.97	3	4.32	*8.09	0.00
	خلال	186.5	349	0.53		
	المجموع	199.47	352			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.09) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (23) يبين هذه النتائج:

جدول (23)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية

(الخبرة العملية)	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 – 10	11 – 15	16 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أقل من 5	3.495	–	-0.256	**-0.397***	**-0.554***
5 – 10	3.751	–	–	-0.141	**-0.298***
11 – 15	3.892	–	–	–	0.157
16 فأكثر	4.049	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (23) السابق أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (16 سنة فأكثر) و (11–15) سنة والذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات الخبرة الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.554) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (24) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير المستوى التعليمي.

جدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	49	3.556	0.58
	دبلوم	56	3.682	0.63
	بكالوريوس	185	3.992	0.60
	دراسات عليا	63	3.983	0.68

يتضح من الجدول (24) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي "ثانوي فما دون" نحو (3.556) ومن المستوى التعليمي "دبلوم متوسط" نحو (3.682) ومن المستوى التعليمي "بكالوريوس" نحو (3.992)، ومن المستوى التعليمي "دراسات عليا" نحو (3.983). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (25).

جدول (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء	بين المجموعات	13.11	3	**4.37**	***8.39**	**0.00**
	خلال	181.7	349	**0.51**		
	المجموع	194.81	352			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.39) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (26) يبين هذه النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	ثانوية فما دون	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
ثانوية فما دون	3.556	–	-0.126	**-0.436***	**-0.427***
دبلوم	3.682	–	–	**-0.310***	**-0.301***
بكالوريوس	3.992	–	–	–	0.009
دراسات عليا	3.983	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (26) السابق أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى البكالوريوس الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات التعليم الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.436) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس

ونص هذا السؤال على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

1-**الفروق حسب متغير الجنس**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (27) يوضح النتائج:

الجدول (27)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	248	3.90	0.58	351	5.02*	0.00
	أنثى	105	3.69	0.79			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (27) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.02) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.90 مقابل 3.69 للإناث.

2- **الفروق حسب متغير طبيعة العمل**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (28) يوضح النتائج:

الجدول (28)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	إداري	232	**3.62**	**0.59**	**351**	**5.78***	**0.00**
	ميداني	121	**4.05**	**0.72**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (28) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.78) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الميدانية الذين بلغ متوسط إجاباتهم 4.05 مقابل 3.62 للعاملين في الوظائف الإدارية.

الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (28) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير العمر.

جدول (29)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 - 25	85	3.527	0.60
	25 - 34	138	3.571	0.58
	35 - 44	79	3.851	0.55
	45 فأكثر	51	4.022	0.78

يتضح من الجدول (29) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18-25) سنة نحو (3.527) وللفئة العمرية (25-34) سنة نحو (3.571) وللفئة العمرية (35-44) سنة نحو (3.851)، وللفئة العمرية (45 سنة فأكثر) نحو (4.022). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (30).

جدول (30)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة	بين المجموعات	**19.843**	**3**	**6.61**	**12.21***	**0.00**
	خلال المجموعات	**189.09**	**349**	**0.54**		
	المجموع	**208.933**	**352**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (12.2) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (31) يبين هذه النتائج:

جدول (31)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 25	25 – 34	35 – 44	45 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 25	3.527	–	-0.044	**-0.324***	**-0.495***
25 – 34	3.571	–	–	-0.280	**-0.450***
35 – 44	3.851	–	–	–	0.71
45 فأكثر	4.022	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (31) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (45 عام فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.495) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير الخبرة العملية

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (32) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة

الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير الخبرة العملية.

جدول (32)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة العملية	أقل من 5	98	3.339	0.58
	5 - 10	80	3.810	0.59
	11 - 15	114	3.731	0.74
	16 فأكثر	61	3.956	0.87

يتضح من الجدول (32) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من فئة الخبرة (أقل من 5) سنوات نحو (3.339) ولفئة الخبرة العملية (5-10) سنوات نحو (3.810) ولفئة الخبرة العملية (11-15) سنة نحو (3.731)، وللفئة (16 سنة فأكثر) نحو (3.956). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (33).

جدول (33)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة	بين المجموعات	11.97	3	3.99	*7.11	0.00
	خلال المجموعات	195.8	349	0.56		
	المجموع	207.77	352			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (33) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.11) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (34) يبين هذه النتائج:

جدول (34)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية

(الخبرة العملية)	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 – 10	11 – 15	16 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أقل من 5	3.339	–	**-0.471***	**-0.392***	**-0.617***
5 – 10	3.810	–	–	-0.079	-0.146
11 – 15	3.731	–	–	–	0.225
16 فأكثر	3.956	–	–	–	–

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (34) السابق أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (16 سنة فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات الخبرة الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.617) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (35) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير المستوى التعليمي.

جدول (35)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	49	3.567	0.69
	دبلوم	56	3.591	0.68
	بكالوريوس	185	4.032	0.70
	دراسات عليا	63	3.942	0.74

يتضح من الجدول (35) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي "ثانوي فما دون" نحو (3.567) ومن المستوى

التعليمـي "دبلـوم متوسـط" نحـو (3.591) ومـن المسـتوى التعليمـي "بكـالوريوس" نحـو (4.032)، ومن المستوى التعليمي "دراسات عليا" نحو (3.942). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (36).

جدول (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة	بين المجموعات	14.51	3	4.84	*9.60	0.00
	خلال المجموعات	175.9	349	0.50		
	المجموع	190.41	352			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضـح مـن نتـائج التحليـل فـي الجـدول (36) السـابق وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسـة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير المسـتوى التعليمـي حيث بلغت قيمـة (F) المحسـوبة (9.60) وهـي قيمـة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (37) يبين هذه النتائج:

جدول (37)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	ثانوية فما دون	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
ثانوية فما دون	3.567	–	-0.024	**-0.465***	**-0.375***
دبلوم	3.591	–	–	**-0.441***	**-0.351***
بكالوريوس	4.032	–	–	–	0.090
دراسات عليا	3.942	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (37) السابق أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى البكالوريوس الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات التعليم الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.465) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع

ونص هذا السؤال على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

1- **الفروق حسب متغير الجنس**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (38) يوضح النتائج:

الجدول (38)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	248	3.81	0.68	351	*4.98	0.00
	أنثى	105	3.58	0.70			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (38) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.98) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.81 مقابل 3.58 للإناث.

2- الفروق حسب متغير طبيعة العمل

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (39) يوضح النتائج:

الجدول (39)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	إداري	232	**3.58**	**0.63**	**351**	**6.02***	**0.00**
	ميداني	121	**3.84**	**0.80**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (39) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.02) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الميدانية الذين بلغ متوسط إجاباتهم 4.84 مقابل 3.58 للعاملين في الوظائف الإدارية.

الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (40) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير العمر.

جدول (40)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 - 25	85	3.500	0.76
	25 - 34	138	3.539	0.54
	35 - 44	79	3.796	1.03
	45 فأكثر	51	3.884	0.95

يتضح من الجدول (40) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18-25) سنة نحو (3.500) وللفئة العمرية (25-34) سنة نحو (3.539) وللفئة العمرية (35-44) سنة نحو (3.796)، وللفئة العمرية (45 سنة فأكثر) نحو (3.884). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (41).

جدول (41)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء	بين المجموعات	**16.118**	**3**	**5.37**	***10.57**	**0.00**
	خلال المجموعات	**177.42**	**349**	**0.51**		
	المجموع	**193.538**	**352**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (41) السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (10.57) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (42) يبين هذه النتائج:

جدول (42)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 25	25 – 34	35 – 44	45 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 25	3.500	–	-0.039	**-0.296***	**-0.348***
25 – 34	3.539	–	–	-0.257	**-0.345***
35 – 44	3.796	–	–	–	0.088
45 فأكثر	3.884	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (42) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35–44) عام و (45 عام فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.348) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير الخبرة العملية

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (43) يوضح المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير الخبرة العملية.

جدول (43)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة العملية	أقل من 5	98	3.404	0.62
	5 - 10	80	3.538	0.70
	11 - 15	114	3.772	0.77
	16 فأكثر	61	3.818	1.03

يتضح من الجدول (43) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من فئة الخبرة (أقل من 5) سنوات نحو (3.404) ولفئة الخبرة العملية (5-10) سنوات نحو (3.538) ولفئة الخبرة العملية (11-15) سنة نحو (3.772)، وللفئة العمرية (16 سنة فأكثر) نحو (3.818). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (44).

جدول (44)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء	بين المجموعات	9.797	3	3.27	*6.88	0.00
	خلال المجموعات	165.6	349	0.47		
	المجموع	175.40	352			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.88) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (45) يبين هذه النتائج:

جدول (45)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير الخبرة العملية

(الخبرة العملية)	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 – 10	11 – 15	16 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أقل من 5	3.404	–	-0.134	**-0.368***	**-0.414***
5 – 10	3.538	–	–	-0.234	-0.280
11 – 15	3.772	–	–	–	0.046
16 فأكثر	3.818	–	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (11–15) سنة و (16 سنة فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات الخبرة الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.414) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (46) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي.

جدول (46)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	49	3.507	0.70
	دبلوم	56	3.552	0.71
	بكالوريوس	185	3.881	0.65
	دراسات عليا	63	3.878	0.98

يتضح من الجدول (46) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي "ثانوي فما دون" نحو (3.507) ومن المستوى التعليمي "دبلوم متوسط" نحو (3.552) ومن المستوى التعليمي "بكالوريوس" نحو (3.881)، ومن المستوى التعليمي "دراسات عليا" نحو (3.878). وللكشف عن الفروق

ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (47).

جدول (47)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء	بين المجموعات	11.07	3	3.69		
	خلال المجموعات	165.6	349	0.47	*7.78	0.00
	المجموع	176.67	352			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.78) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (48) يبين هذه النتائج:

جدول (48)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء باختلاف متغير المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	ثانوية فما دون	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
ثانوية فما دون	3.507	-	-0.045	**-0.374***	**-0.371***
دبلوم	3.552	-	-	**-0.329***	**-0.326***
بكالوريوس	3.881	-	-	-	0.003
دراسات عليا	3.878	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى البكالوريوس والدراسات العليا "الماجستير والدكتوراه" الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات التعليم الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.374) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثامن

ونص هذا السؤال على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة " والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

1- **الفروق حسب متغير الجنس**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الجنس تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (49) يوضح النتائج:

الجدول (49)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الجنس	**ذكر**	248	**3.93**	**0.70**	**351**	**5.00***	**0.00**
	أنثى	105	**3.60**	**0.94**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (49) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (5.00) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولصالح عينة الدِّراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.93 مقابل 3.60 للإناث.

2- الفروق حسب متغير طبيعة العمل

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (50) يوضح النتائج:

الجدول (50)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	إداري	232	**3.83**	**0.69**	**351**	1.11	0.65
	ميداني	121	**3.80**	**0.79**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (50) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.11) عند درجات حرية (351)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى تساوي إجابات عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل.

الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (51) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير العمر.

جدول (51)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 - 25	85	3.603	0.76
	25 - 34	138	3.662	0.54
	35 - 44	79	3.983	1.03
	45 فأكثر	51	4.065	0.95

يتضح من الجدول (51) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18−25) سنة نحو (3.603) وللفئة العمرية (25−34) سنة نحو (3.662) وللفئة العمرية (35−44) سنة نحو (3.983)، وللفئة العمرية (45 سنة فأكثر) نحو (4.065). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (52).

جدول (52)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	الدلالة الإحصائية
الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة	بين المجموعات	**15.018**	**3**	**5.01**	**8.83***	**0.00**
	خلال المجموعات	**197.78**	**349**	**0.57**		
	المجموع	**212.798**	**352**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.83) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (53) يبين هذه النتائج:

جدول (53)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 25	25 – 34	35 – 44	45 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 25	3.603	–	-0.059	**-0.380***	**-0.462***
25 – 34	3.662	–	–	-0.321	**-0.403***
35 – 44	3.983	–	–	–	0.082
45 فأكثر	4.065	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (53) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35-44) عام و (45 عام فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.462) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير الخبرة العملية

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (54) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة

من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية.

جدول (54)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخبرة العملية	أقل من 5	98	3.547	0.54
	5 - 10	80	3.690	0.64
	11 - 15	114	3.800	0.80
	16 فأكثر	61	4.09	0.94

يتضح من الجدول (54) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من فئة الخبرة (أقل من 5) سنوات نحو (3.547) ولفئة الخبرة العملية (5–10) سنوات نحو (3.690) ولفئة الخبرة العملية (11–15) سنة نحو (3.800)، وللفئة العمرية (16 سنة فأكثر) نحو (4.090). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (55).

جدول (55)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة	بين المجموعات	**11.908**	**3**	**3.97**	**8.21***	**0.00**
	خلال المجموعات	**168.8**	**349**	**0.48**		
	المجموع	**180.708**	**352**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.21) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار توكي للمقارنة البعدية، والجدول (56) يبين هذه النتائج:

جدول (56)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير الخبرة العملية

(الخبرة العملية)	المتوسط الحسابي	أقل من 5	5 – 10	11 – 15	16 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أقل من 5	3.547	–	-0.143	**-0.253***	**-0.543***
5 – 10	3.690	–	–	-0.110	**-0.400***
11 – 15	3.800	–	–	–	0.290
16 فأكثر	4.09	–	–	–	–

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (11–15) سنة و (16 سنة فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات الخبرة الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.543) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (57) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي.

جدول (57)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	49	3.593	0.74
	دبلوم	56	3.644	0.68
	بكالوريوس	185	3.903	1.02
	دراسات عليا	63	3.982	0.96

يتضح من الجدول (57) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي "ثانوي فما دون" نحو (3.593) ومن المستوى التعليمي "دبلوم متوسط" نحو (3.664) ومن المستوى

التعليمـي "بكـالوريوس" نحـو (3.903)، ومـن المسـتوى التعليمـي "دراسـات عليـا" نحـو (3.982). وللكشـف عـن الفـروق ذات الدلالـة الإحصـائية بـين المتوسـطات، تـم إجـراء تحليل التبـاين الأحـادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (58).

جدول (58)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة	بين المجموعات	15.22	3	5.07		
	خلال المجموعات	145.78	349	0.42	**12.15***	**0.00**
	المجموع	161.00	352			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضـح مـن النتـائج وجـود فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين متوسـط إجابـات أفـراد عينـة الدِّراسـة نحـو الآثـار المترتبـة مـن الهجـرات القسـرية إلـى محافظـة الزرقـاء علـى الأوضـاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمـة (F) المحسـوبة (12.15) وهـي قيمـة ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى دلالـة (0.05)، ولتحديد مصـادر الفـروق تـم إجـراء اختبـار تـوكي للمقارنـة البعديـة، والجـدول (59) يبين هذه النتائج:

جدول (59)

نتائج اختبار توكي (Tukey) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة باختلاف متغير المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	ثانوية فما دون	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
ثانوية فما دون	3.593	–	-0.051	**-0.310***	**-0.389***
دبلوم	3.644	–	–	**-0.259***	**-0.338***
بكالوريوس	3.903	–	–	–	0.079
دراسات عليا	3.982	–	–	–	–

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى التعليم "البكالوريوس و الدراسات عليا "الماجستير والدكتوراه" الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدِّراسة من فئات التعليم الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.389) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

2.4 مناقشة النتائج

اعتماداً على موضوع الدِّراسة وما قدم من خلال النتائج الميدانية والإطار العام للدراسة، وفي ضوء عرض النتائج الخاصة بتطور أعداد اللاجئين في الأردن، التي بينت أن معدل الهجرات القسرية للأردن يزداد بشكل مضطرد وبمعدلات كبيرة، حيث ترافق مع هذه الزيادة ارتفاع في عدد الجرائم المرتكبة في الأردن من 24727 جريمة عام 2009 إلى نحو 35853 جريمة عام 2015م، بزيادة مقدارها 12564 جريمة، ويمكن تفسير زيادة أعداد الجرائم بناءً على زيادة أعداد السكان غير الأردنيين في المملكة والتي ارتفعت بشكل كبير ووصلت إلى أكثر من ثلث عدد السكان. ويمكن تفسيرها أيضا بناء على قدوم اللاجئين للأردن للإقامة والعمل في المملكة أو لتحقيق أهداف أخرى. والواقع فإن نسبة كبيرة من اللاجئين يفشل في التكيف والحصول على

فرصة عمل للاستقرار والإقامة أو تحقيق أهدافه، ونتيجة لذلك يمكن أن ينعكس ذلك سلبياً على تصرفات اللاجئين، وبذلك تلتقي نتائج الدِّراسة هذه مع نظرية الإحباط التي أكدت على أن الإحباط والحرمان، الذي يعني الخطر والتهديد لإشباع حاجات اللاجئين الأساسية، ومن ثم فإنه إذا تعذرت أو فشلت أمام هؤلاء مسالك التعبير عن هذا الخطر وتغييره بالوسائل السليمة المشروعة، استثيرت في أنفسهم النزعة إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة والتزوير والاعتداء على المال العام، للتعويض عن الفشل في تحقيق الأهداف. ومن جانب آخر فان بعض المحافظات الأردنية تواجه تحديات أمنية داخلية مستمرة طالما أن عوامل الجذب مشجعة للتركز السكاني والإقامة فيها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعداد اللاجئين والمهجرين قسرياً وزيادة عدد الجرائم وتنوعها وتركزها في أماكن محددة، وطبيعي فإن هذه الجرائم بحاجة إلى دراسة أسبابها ومعرفة حجمها ونوعها وخصائص مرتكبيها، وتحديد التوزيع ألزماني والمكاني لها، لإيجاد الحلول الإجرائية العلمية للحد أولا من هذه المشكلة ومن ثم القضاء عليها مستقبلاً.

وتشير هذه النتائج أيضا إلى تفاقم مشكلة اللاجئين في ظل الاستمرار في الصراعات والحروب في بعض دول الجوار والتي صارت أمرًا واقعًا رغم خطورتها الأمنية الشديدة. وفي ضوء استعراض نتائج الدِّراسة اتضح تفاقم المشكلات والتحديات الأمنية المترتبة من زيادة أعداد المهجرين قسرياً، والتي أصبحت من إحدى أهم مصادر التهديد الأمني للأردن، حيث أصبحت قضية اللاجئين ظاهرة أساسية مصاحبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الأردن.

ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدِّراسة على ضوء إجابات أفراد عينة الدِّراسة نقدم أبرز ما توصلت إلية هذه الدِّراسة من نتائج تجاه المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء، وتجاه درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم، وتجاه العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء، وفي ضوء معطيات البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام، توصلت الدِّراسة إلى ما يلي:

جاءت نتائج الدِّراسة مؤكدة للكثير من النظريات والمناقشات والقناعات التي تناولت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء، حيث أسفرت عن مستوى متقدم من تفاعل العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن مع الأحداث الجارية على الساحة الأردنية، وجاءت منسجمة مع التطورات السياسة والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي وما تنطوي عليه من أخطار اتجاه الأمن في الأردن.

ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدِّراسة في ضوء تحديات للهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء، ومعطياتها الأمنية بشكل عام، والتي يمكن مناقشة هذه النتائج بالشكل التالي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على "ما المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء من وجهة نظر عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن". فقد كشفت نتائج الدِّراسة بأن مستوى المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.79)، بانحراف معياري 0.91، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للمشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن المحافظة تعاني من المشكلات الأمنية والمتمثلة بزيادة أعداد الجرائم، وعلى مستوى الفقرات بأن معظم المشكلات الأمنية جاءت بمستوى مرتفع ومتوسط، مما يشير إلى خطورتها، وأنها تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الأمني في المحافظة، حيث أظهرت النتائج بأن من أكبر المشكلات الأمنية التي تواجه محافظة الزرقاء بسبب الهجرات القسرية وحسب أهميتها النسبية، تتمثل في: الحاجة لمضاعفة جهود الأجهزة الأمنية لحفظ الأمن في المحافظة، وفي زيادة انتشار التجارة غير المشروعة، وفي زيادة حالات تعاطي المسكرات والمخدرات بين الشباب، وفي زيادة حالات العنف المجتمعي في المحافظة، وفي ارتفاع معدلات الجريمة في المحافظة، وفي انخراط الشباب في الجماعات

الإرهابية، وفي زيادة النشاطات السريّة للجماعات المتطرفة في المحافظة، وفي زيادة انتشار تشويه صورة الأمن الداخلي في المحافظة. يمكن تفسير ارتفاع مستوى المشكلات الأمنية في المحافظة بناءً على هذه النتائج إذا أخذنا في الاعتبار أن انعكاسات الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء كانت كلها سلبية، ولم تفرز انعكاسات إيجابية. وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إلية نظرية التفكك الاجتماعي حيث ترى هذه النظرية أنه كلما زادت المشاكل الاجتماعية والأعباء الاقتصادية وأصبحت مدركة أو محسوسة كلما حدث التفكك وتفاقمت المشكلة وزاد معدل التحفيز المضاد للسلوك، فالمشكلة الاجتماعية تخضع في حجمها ونوعها وتأثيرها للظروف التي يخضع لها المجتمع، فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما زاد تعقيده بنائيا (العمر، 2005).

وتتفق هذه النتائج مع نظرية التغير الاجتماعي وصراع القيم حيث ترى هذه النظريات بأن التغير الاجتماعي الذي يحدث بسبب الهجرة هو السبب الأصلي والمبدئي للمشكلات الاجتماعية، وبالتالي يحدث الصراع حول القيم في المجتمع والذي بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي (عوض، 2001).

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (مسمار، 2015) حيث أظهرت نتائج هذه الدِّراسة بأن مستوى التحديات الأمنية على المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة ومتوسطة بسبب الربيع العربي. وتتفق هذه النتائج أيضاً مع دراسة (الطراونة، 2014) حيث اشارت هذه الدِّراسة إلى أن اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو تداعيات الأزمة السورية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والأمنية كانت مرتفعة.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على ما درجة مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة من وجهة نظر عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن. فقد كشفت نتائج الدِّراسة بأن مستوى مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات عينة الدِّراسة (3.75)، بانحراف معياري 0.97، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع لمساهمة الهجرات القسرية

من الدول المجاورة في انتشار الجرائم في محافظة الزرقاء. وتشير هذه النتيجة إلى أن محافظة الزرقاء تواجه زيادة في أعداد الجرائم نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالهجرات القسرية، مما شكل تحديا رئيسيا أثر وسيؤثر على المجتمع الأردني، حيث ساهمت الظروف السياسية غير المستقرة التي تعيشها دول الجوار والتي تشهد موجات من العنف، على زياد أعداد اللاجئين للأردن، وانعكست بشكل سلبي على زيادة الجرائم في الأردن. وقد أشارت نتائج الدِّراسة وعلى مستوى الفقرات بأن معظم هذه الجرائم التي ساهمت الهجرات القسرية على انتشارها جاءت بمستوى مرتفع، مما يشير إلى خطورتها، وأنها تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الأمني في المحافظة، حيث أظهرت النتائج بأن من أكثر الجرائم انتشارا وحسب أهميتها النسبية، تتمثل في: زيادة جرائم هتك العرض، وجرائم المخدرات (التعاطي ، الاتجار)، وجرائم السرقة (المنازل، المحال التجارية، المزارع، وغيرها)، وزيادة انتشار جرائم الاختطاف والاغتصاب، وزيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، زيادة جرائم الاتجار بالأسلحة النارية، وفي الترتيب قبل الأخير انتشار جرائم الاتجار بالبشر، وأخيرا جرائم السطو المسلح ، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (مسمار، 2015) التي أظهرت نتائجها أن الربيع العربي أدى إلى ظهور الخلافات الطائفية والعقائدية في الأردن، وفي زيادة العنف المجتمعي، وتتفق مع دراسة (الطراونة، 2014) التي أظهرت أن الهجرات أدت إلى زيادة جرائم تهريب السلاح في الأردن، وتتفق هذه النتائج مع نظرية التغير الاجتماعي وصراع القيم حيث ترى هذه النظرية بأن التغير الاجتماعي الذي يحدث بسبب الهجرة يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية وأنماط جديدة من الجرائم في المجتمع (Glaser Danil, 1978).

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على ما العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء من وجهة نظر عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن. فقد كشفت نتائج الدِّراسة أن المستوى العام للعوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لتقديرات عينة الدِّراسة (3.72)، بانحراف معياري 0.95،

وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للعوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء. وقد أشارت نتائج الدِّراسة بأن العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء، مما يشير إلى أهمية العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة، وأنها تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الأمني في محافظة الزرقاء، حيث أظهرت النتائج بأن من أكثر التحديات الاقتصادية التي تواجه محافظة الزرقاء وحسب أهميتها النسبية، تتمثل في مشكلتي (الفقر والبطالة) حيث تشكل البطالة والفقر أحد التحديات المهمة والخطيرة التي تواجه الأمن في المحافظة بسبب التزايد السكاني وقضية اللاجئين، والتي كلها من المهددات الرئيسية للأمن في الأردن. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الشياب، 2016) حيث أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن من أهم دوافع اللاجئين السوريين لارتكاب الجريمة في الأردن تتمثل في: ظروف اللجوء والضغوط النفسية والتوتر، والتفكك الأسري، والبطالة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الياسين، 2009) التي أشارت نتائجها إلى أن ظاهرة اللجوء الإقليمي تتسع وتزداد حجماً في بلاد العالم الثالث، وترمي بثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على العديد من تلك الدول. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الخالدي، 2007) حيث أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن المهجرين لم يستطيعوا الانسجام مع المجتمع الجديد، وكذلك شعورهم بالاغتراب وصعوبة الإقامة، ومعظمهم عاطلين عن العمل ويقطنون في بيوت متواضعة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الزغل، 2005) حيث أظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن المخيمات في الأردن تعاني من بعض المشكلات وهي بحاجة لمزيد من الرعاية والاهتمام بالظروف المعيشية للاجئين والتي قد تدفعهم لارتكاب سلوكيات منحرفة. وتتفق هذه النتائج جزئياً مع دراسة داون وجوليان (Dawn and Gillian, 2012) حيث أظهرت نتائج هذه الدِّراسة بأن هناك شعور دائم لدى اللاجئين بالاغتراب، وبتأكيد تام من اللاجئين في المحافظة على الهوية الفلسطينية، بالرغم من حصولهم على حق المواطنة كما في الأردن. وتتفق هذه النتائج جزئياً مع دراسة زنياكي وتوماس (Zananieki & Tomas, 2001) حيث أظهرت هذه الدِّراسة أن المهجرين يعانون من الانعزال عن بقية أفراد المجتمع، حيث تم استبعادهم عن بعض الأنشطة والحياة الاجتماعية.

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على ما مستوى ما الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة من وجهة نظر عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن. فقد كشفت نتائج الدِّراسة بأن مستوى الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدِّراسة (3.82)، بانحراف معياري 0.99، وتعكس هذه النتيجة مستوى مرتفع للآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الهجرات القسرية أثرت سلباً على الأوضاع الاجتماعية للسكان في محافظة الزرقاء. علاوة على أن نسبة كبيرة من السكان تعاني أساساً من الفقر والبطالة. وقد أشارت نتائج الدِّراسة وعلى مستوى الفقرات بأن معظم الآثار جاء بمستويات مرتفعة، مما يشير إلى خطورتها، وأنها تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الأمني في المحافظة، حيث أظهرت النتائج بأن من أهم الآثار وحسب أهميتها النسبية، تتمثل في: في ارتفاع أسعار إيجار المساكن والمحال التجارية في المحافظة، وفي زيادة مشكلات (الفقر والبطالة)، وفي ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات، في زيادة مشكلة الأمن الغذائي والمائي في المحافظة، وفي رفع نسبة الزواج من غير الأردنيات، وفي زيادة أزمة السكن والمساكن في المحافظة. وتلتقي هذه النتائج مع ما أشارت إلية دراسة (الوزني، 2014) التي أشارت إلى أن الأردن يواجه تحديات كبيرة بسبب اللجوء السوري وتتمثل في ضعف الاقتصاد الوطني عامة، وتشوه بنيته الهيكلية، بسبب نمو القطاعات غير الإنتاجية، مثل التجارة والخدمات والإنشاءات، وزيادة الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية، علاوة على استحواذ اللاجئين في الأردن على ما يقرب من 38 ألف فرصة عمل. وتتفق هذه النتائج جزئياً مع دراسة دامين كلاودبي لانكيز (Damien, 2007)، أن الهجرة أدت إلى اختلال التوازن السكاني السريع للمدن، وإحداث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخلقية في مناطق الاستقبال.

خامساً: أظهرت النتائج المتعلقة بالكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء والتي تُعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، طبيعة العمل، العمر، الخبرة العملية، المستوى التعليمي). حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية من دول الجوار إلى محافظة الزرقاء والتي تُعزى لاختلاف متغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق باختلاف متغير طبيعة العمل ولصالح عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الميدانية، ووجود فروق باختلاف متغير العمر لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35–44) عام و (45 عام فأكثر)، ووجود فروق باختلاف متغير الخبرة العملية لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (11–15) سنة و (16 سنة فأكثر)، ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى البكالوريوس.

سادساً: أظهرت النتائج المتعلقة بالكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو مساهمة الهجرات القسريةإلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، طبيعة العمل، العمر، الخبرة العملية، المستوى التعليمي). حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو مساهمة الهجرات القسرية من الدول المجاورة إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف متغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق باختلاف متغير طبيعة العمل ولصالح عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الميدانية، ووجود فروق باختلاف متغير العمر لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (45 عام فأكثر)، ووجود فروق باختلاف متغير الخبرة العملية لصالح أفراد عينة الدِّراسة من

الخبرات الطويلة (16 سنة فأكثر)، ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي البكالوريوس.

سابعاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً للجرائم في محافظة الزرقاء والتي تُعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، طبيعة العمل، العمر، الخبرة العملية، المستوى التعليمي). حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً من دول الجوار للجرائم في محافظة الزرقاء والتي تُعزى لاختلاف متغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق باختلاف متغير طبيعة العمل ولصالح عينة الدِّراسة من العاملين في الوظائف الميدانية، ووجود فروق باختلاف متغير العمر لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35–44) عام و (45 عام فأكثر)، ووجود فروق باختلاف متغير الخبرة العملية لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (11–15) سنة و (16 سنة فأكثر) ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى البكالوريوس والدراسات العليا "الماجستير والدكتوراه".

ثامناً: أظهرت النتائج المتعلقة بالكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، طبيعة العمل، العمر، الخبرة العملية، المستوى التعليمي). حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف متغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق باختلاف متغير العمر لصالح أفراد عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35–44) عام و (45 عام فأكثر)، ووجود فروق باختلاف متغير الخبرة العملية لصالح أفراد

عينة الدِّراسة من الخبرات الطويلة (11−15) سنة و (16 سنة فأكثر) ووجود فروق باختلاف متغير المستوى التعليمي لصالح أفراد عينة الدِّراسة من المستوى التعليم الجامعي ومن مستوى البكالوريوس والدراسات العليا "الماجستير والدكتوراه". بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق باختلاف متغير طبيعة العمل مما يشير إلى تساوي إجابات عينة الدِّراسة من العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن نحو الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة والتي تُعزى لاختلاف متغير طبيعة العمل.

3.4 التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت اليها الدِّراسة، توصي الدِّراسة بما يلي:

1- إيجاد حلول مشتركة للمشاكل التي تواجه المجتمع في محافظة الزرقاء من جراء الهجرات القسرية إلى المحافظة، يشترك فيها أصحاب القرار من القطاعات الأمنية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

2- توعية أفراد المجتمع في محافظة الزرقاء بحقيقية التحديات التي تواجه المحافظة بسبب تزايد الهجرات القسرية واللجوء السوري، وإدراكهم للمشكلات الأمنية والاقتصادية التي تفاقمت بعد تزايد الهجرات، وذلك للحيلولة لتفاقم مستوى هذه المشكلات.

3- تكثيف دور المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة في غرس وتعميق روح الانتماء والإخلاص للوطن للتقليل من مؤثرات الهجرات القسرية واللجوء السوري على السكان في محافظة الزرقاء والتي تؤثر سلباً على المواطن والمصالح الوطنية .

4- تشديد الرقابة الأمنية على أماكن تركز إقامة المهجرين في المخيمات ومناطق سكناهم في التجمعات السكانية في محافظات المملكة الحاضنة للمهجرين.

5- تحقيق مقومات الأمن الاجتماعي والاقتصادي من خلال إيجاد حلول لمشكلات الشباب والأسر في محافظة الزرقاء (البطالة والفقر) ووضع قيود على العمالة الوافدة الناتجة من الهجرات القسرية.

6- إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة للخروج برؤية فكرية واضحة وإستراتيجيات أمنية لمواجهة مختلف جوانب تحديات تزايد الهجرات القسرية واللجوء السوري لمحافظة الزرقاء.
7- دعوة الشباب في محافظة الزرقاء للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجذير الثقافة الديمقراطية، وإذكاء روح الاعتزاز والانتماء الوطني لديهم، وتمكينهم من المعرفة المنافسة الكفيلة بمحاربة الخوف والتطرف والغلو، واستبدالها بالثقافة الايجابية المنتمية للوطن.

المراجع

أ- المراجع العربية:

أرسلان، ذيب بشير (2014). **شيشان الأردن، الهجرة وملامح تاريخ الشيشان في الأردن**، جمعية الشيشان، السخنة، الزرقاء.

الأمم المتحدة (2010) **اتفاقية 1951 الخاصة للاجئين**، القاهرة، مصر.

باقادر، أبو بكر (2010). "مسيرة اندماج المجتمع" **مجلة الشؤون الاجتماعية**، ع 65، ص24، الإمارات العربية، الشارقة.

البزايعة، خليل مصطفى (2012). **تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن للفترة الواقعة بين (2003-2011)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

البطران، محمد فياض (2011) **النمو العمراني لمدينة الزرقاء**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بلقيس، جواد.(2012). **سوسيولوجية ثورات الربيع العربي** : دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية.مجلة العلوم السياسية،(51). ص ص 163- 185.

بن بلقاسم،عاي (2014). **الاندماج السوري في مجتمعات اللجوء بين القبول والرفض، مركز البحوث والدراسات للشرق الأوسط**، بيروت.

تاكنبرغ، الكس (2003). **وضع اللاجئين في القانون الدولي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان

جرار، ناجي (1997). **اللاجئ الفلسطيني إلى أين؟**، جامعة النجاح الوطنية، البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، مشروع التنمية البشرية، فلسطين.

الجزيرة (2016) **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين – المهام والواجبات الدولية**، موقع الجزيرة الأخباري، الدوحة، قطر.

الحسن، محمد الحسن.(2010). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**.(ط2). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

حمادي، يونس (1985). **مبادئ علم الديموغرافية**، مطبعة جامعة الموصل، العراق.

حنفي، ساري (2014). "**الهجرة القسرية في الوطن العربي** – اشتباكات قديمة حديثة"، الجامعة الأمريكية، بيروت، لبنان.

الحوراني، محمد عبد الكريم (2007).**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**. (ط1). دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

الخالدي، محمد (2007). **الهجرة القسرية**، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، بغداد، العراق.

دائرة الاحصاءات العامة (2016) **التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2015م**، عمان، الأردن.

دراجة، إبراهيم (2011). **مشكلات اللاجئين ومعالجتها**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية

الدقس، محمد (1998). **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ربيع، نصر (2013). **الأزمة السورية " الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية** ". المركز السوري لبحوث السياسات، الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق، سوريا.

رهيب، محمد (2011). **تاريخ وادي الزرقاء**، دار الغد، عمان، الأردن

روجرز، أفريت (2007). **للأفكار المستحدثة وكيف تنتشر**، ترجمة: سامر ناشر، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

زايد، أحمد (2001). **التغير الاجتماعي**، مكتبة الاتجاه المعاصر، القاهرة، مصر

الزبن، رعد فواز (2011). **تحديات الأمن الوطني الأردن**، دار الجليل، عمان، الأردن.

الزغل، علي (2007). **الهجرة والأوضاع المعيشة للاجئين المخيمات الفلسطينية في الأردن**، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الزنتاوي، عريب (2012). **الفلسطينيون في الأردن وأسئلة المواطنة**، مركز الإعلام الفلسطيني.

السرياني، عبدالله سعود (2010). "**العلاقة بين الهجرة المشروعة وتهريب البشر والاتجار بهم**"، ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية (الهجرة غير الشرعية) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

سليماني، عمر يوسف (2015). **قضايا المجتمع الشرقي**، مقال في المجلة الأسبوعية، صيف 22، باريس، فرنسا.

شوان، حسين عبد الحميد (1988). **دور التغيرات الاجتماعية في التنمية**، مكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر.

الشياب، خالد عمر (2016) **أنماط الجريمة لدى اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الصالح مصلح.(2002).**التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة.** (ط1). عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.

الطاهر، شعبان.(2003). **علم الاجتماع السياسي:** قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

الطراونة، محمد (2015). "**آليات حماية اللاجئين ومصداقيتها**"، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، عمان.

الطراونه، هناء أحمد.(2014). **تداعيات الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني من وجهة نظر الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

طلي، صلاح الدين (2009). "**حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي**" دراسة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الظاهر، عبد الجليل (1956). **أصنام المجتمع**، مطبعة الرابطة، بغداد، العراق.

الظنوبي، محمد (1996). **التغير الاجتماعي**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر.

عارف، محمد (1981). **الجريمة في المجتمع**، مكتبه الأنجلو المصرية، القاهرة.

عبد الحي، وليد (2010). **كيف يضع القرار في الأنظمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. بيروت.

عبد القادر، إبراهيم (2013).**التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني**

الأردنـي فـي الفتـرة (1999- 2013). رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

عبد اللطيف، محمد خليفة (1992) **ارتقاء القيم**، دار المعرفة، القاهرة، مصر.

عتاوي، ذيب (1989). "مفهوم اللاجئين في نظر القانون الدولي"، **مجلة الأسوار**، ع5، بيروت، لبنان.

العتيبي، نوري حمودي (1987). **محاولات في دراسة اجتماع الأدب**، دار الشؤون الثقافية، بغداد/، العراق.

عدلي السمر ومحمد، الجوهري وآخرون (1998). **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

عز الدين، ناهد (2012). "خريطة محدودة ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، أبريل العدد (188)، ص25-60.

العمر، معن خليل (1982). "الحرب ظاهرة اجتماعية لاغريزية"، **مجلة الآفاق العربية**، بغداد، عدد 6. ص ص 44-61.

العمر، معن خليل (2001). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان

العمر، معن خليل (2004). **التغير الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

العمر، معن خليل (2005). **التفكك الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العمر، معن خليل (2008). **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق، عمان.

عنبر، محمد هاني (2014) **دراسة في التاريخ الإداري والاجتماعي في مدينة الزرقاء**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عودة، محمد (2002). **أساليب اتصال والتنفيذ الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان

القريشي، غني ناصر حسين.(2011).**علم الجريمة**.(ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الكردي، خالد إبراهيم والكناني، إبراهيم عبد الحسن (2002). **الهجرة إلى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية**، مجلس الشؤون الاجتماعية، العدد7.

كريستال، يانصونا (2010) **الهجرة**، ترجمة سعيد الهاني، متوفر على الموقع الالكتروني، www.alwaasat.com.

الكسندرا، فرانسيس (2013). **أزمة اللاجئين السوريين في الأردن**، معهد السلام، القاهرة، مصر.

كشت، علي محمد (2009) **الصراع الداخلي في منطقة القفقاس الشركسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

لطفي، طلعت إبراهيم (1996). **مبادئ علم الاجتماع ونظرياته**، مؤسسة الأنوار، الرياض.

مايك، آرثر- (2014). **الأبعاد السلبية والايجابية للاندماج**، مركز البحوث والدراسات الشرق الأوسط.

المخزنجي، أحمد (1993). **تنمية القيم التربوية والنفسية**، الهيئة العامة للكتاب، القاهره، مصر.

مسمار، معن (2015) **التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للربيع العربي على المجتمع الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المغزوي، عادل بن عايض (2015). **قضايا مجتمعيه معاصرة**، دار الفرقان، دبي، الإمارات العربية.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين(2014) **اللاجئين في الأردن**، الموقع الالكتروني للأمم المتحدة.

الملكاوي، محمد حسن (1989). "**آثار الهجرة السياسية**"، مقال مجلة الوطن الاقتصادية العربية، العدد8، ص105.

المنظمة الدولية للهجرة (2006). **الهجرات الدولية**، القاهرة، مصر.

ابن منظور (1997). **لسان العرب**، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

الوريكات، عايد عواد، (2008)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2015) **البرنامج التنموي لمحافظة الزرقاء للأعوام 2016-2018**م، عمان، الأردن.

وزارة التربية والتعليم (2015) **تقرير التعليم في المحافظات**، دائرة المعلومات، عمان، الأردن.

وزارة الداخلية (204) اللجوء في الأردن، **الأوضاع العامة للاجئين في الأردن**، عمان، الأردن.

الوزني، خالد واصف.(2012). **الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية** . المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي: عمان.

وهدان، خليل (2014). "**الهجرة القسرية**"، مجلة نفحات القلم، القاهرة، مصر.

الياسين، ضاري رشيد ومسعود، محمد حبيب (2009). **اللجوء الإقليمي**، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية.

ب- المراجع الأجنبية:

Barnard, Yessis – (1959) **Social Problems** , Hot Rinehart and Eind Son, New York. www.ese.jleus-edu.pl.migra/report.no.prll.com

Coleman, jomes and Cressy. D., (1980) **Social Problem**, Horer and Rowpnb . New York .pp 237-259.

Damien cland belanger (2000). **French Condition Emigration Tousa**. (1840-1930) Reading in Quebec History University. Demon treat, Mariano Poish, Quebec.

Dawn, Chatty and Gillian l., (2012). Children of Palestine: Experiencing Forced Migration in the Middle East, **Investigation**, Volume 7, Issue 2, PP 171-201.

Gennaro F. vito and Ronald M.Holmes, (2006) **Criminology, Theory, Research And Policy**, Wadsworth Publishing Co.. California, USA.

Glasser, Daniel (1978) **Crim In Our Changing Society**, Holt Rinehart Winston, New York .

Howard, Freeman and Yohns, Wyatt (1970) "**Social Problem"** Rand Mcnally co . Chicago 272.

Jansen, J., (1969) **Push – Pull-Theory. Hoffman**, a Macro Inimical Approach Toward General Explanation of Migration and Related Phenomenal lake Commentary, New York

Kapp . k. willion (1971) **The Social Costs Of Private Enterprise**, Shocken Book, New York

Kenkelly, William. F(1980) **Society In Action Harpen And Row Pull**, .p.p 422-423 . New York, USA.

Kornblum, Willion (1991) **Society Change Govanovich**, John Willy, New York

Ministry of Planning and International Cooperation (2015) **Jordan Response Plan 2015 for the Syria crisis** , Amman, Jordan.

Olson Maven (1968) **The Process of Social Organization**, Holl Rinehart . and Winston – New York .

REACH (2014) **Evaluating The Effect Of Syrian Refuge,** Crisis Stability and Resilience in Jordan host communities, Geneva.

Robert, Nesbet / (1972) " **Social Change** " Oxford Basil – Black Well.

Schneiderman, Leo . (1988) " **The Psychology Of Social Change**, Human Sciences Press inc, New York, USA

Sellin , T. (2005) **Culture , Conflict And Crime , In Traub** S, & C. Little (1975), (eds), **Theories Of Deviance**, Itasca, III: F.E Publishers, Inc.

Sutherland, Edwin and Cressy Donald (1970) **Criminology,** Lippincott, New York, USA.

UNHCR (2010) **Convention And Protocol Relating To Status Of Refuges**, Geneva – December 2010.

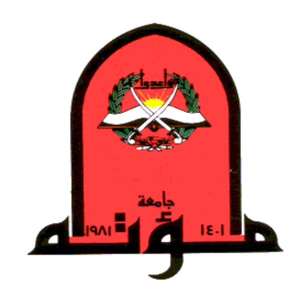
UNHCR (2014) **Midyear Trends 2014**, Geneva, UN, Unhcr, January 2015.

World bank (2014) **Jordan Economic Monitor**. Moderate Economic Activity with Significant Down Side Risk, Washington, DC,– World Bank, 2014.

Yusuf, Mansour (2011) **Impact Of the Financial Crisis On Jordan**, Ministry of Planning and International Cooperation, Jordan.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع – **علم الجريمة**

حضرة الأخ الكريم ، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

أرجو العلم بأنني أقوم بإعداد دراسة علمية بعنوان:

تأثير الهجرات القسرية المتلاحقة للسوريين على ارتفاع معدلات الجريمة في محافظة الزرقاء

من وجهة نظر العاملين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن؛ وذلك لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) بكلية العلوم الاجتماعية- جامعة مؤتة- الأردن.

ويتشرف الباحث بتقديم هذه الاستبانة بين أيديكم من أجل الإجابة عن أسئلتها، مع العلم بأن الإجابات سوف تستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

شاكراً ومقدراً تعاونكم الطيب واهتمامكم، وفقكم الله.

الباحث: حكمت الطراونة

أولاً: المتغيرات الديمغرافية والوظيفية

1. النوع الاجتماعي	□	**ذكر**	□	**أنثى**				
2.: طبيعة العمل:	□	**إداري**	□	**ميداني**				
3-المستوى التعليمي	□	**ثـــــانوي فأقل**	□	**كليـــــــة مجتمع**	□	**بكالوريوس**	□	**دراسات عليا**
4-عدد سنوات الخبرة	□	**أقل من 5 سنوات**	□	**5-10**	□	**11-15**	□	**أكثر من 15**
5- العمر	□	18 - 25	□	25 - 34	□	35 - 44	□	45 فأكثر

المحور الأول: المشكلات الأمنية المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء

يرجى وضع علامة (✔) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى انخراط الشباب في الجماعات الإرهابية					
.2	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في الحاجة لمضاعفة أعداد الأجهزة الأمنية لحفظ الأمن في المحافظة					
.3	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة العنف المجتمعي في المحافظة					
.4	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة الأخطار المحيطة بالمحافظة (لعنف ، القتل....)					
.5	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة النشاطات السريّة للجماعات المتطرفة في المحافظة					
.6	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة معدلات الجريمة في المحافظة					
.7	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على تشويه صورة الأمن الداخلي للمحافظة					
.8	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة انتشار التجارة غير المشروعة					
.9	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة أشكال السوق السوداء					

المحور الثاني: مدى مساهمة الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء في انتشار الجرائم في المحافظة؟

يرجى وضع علامة (✔) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم السرقة (المنازل، المحال التجارية، المزارع، وغيرها)					
.2	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم المخدرات (التعاطي ، الاتجار).					
.3	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم القتل					
.4	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات					
.5	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم الفساد (الوساطة، والرشوة)					
.6	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم الاغتصاب					
.7	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم هتك العرض					
.8	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة جرائم القتل بداعي الشرف					
.9	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى زيادة سرقة المركبات					
.10	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على زيادة المشاجرات الفردية والجماعية					
.11	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
	جرائم السلب والنهب					
.12	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة إلى زيادة جرائم غسيل الأموال					
.13	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم السطو المسلح					
.14	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم الاختطاف					
.15	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم العنف الأسري					
.16	ساعدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم النصب والاحتيال					
.17	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم التهريب					
.18	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم الاتجار بالبشر					
.19	عملت الهجرات القسرية إلى المحافظة على انتشار جرائم التزوير					
.20	ساهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة جرائم الاتجار بالأسلحة النارية					

<u>المحور الثالث:</u> العوامل المؤدية لارتكاب الأفراد المهجرين قسرياً إلى محافظة الزرقاء للجرائم في المحافظة.

يرجى وضع علامة (✓) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
21.	دوافع عقائدية (مذهبية ، طائفية)					
22.	العوامل الاقتصادية (الفقر والبطالة)					
23.	الإدمان على المسكرات والمخدرات					
24.	البيئة المحيطة (التفكك الأسري الرفقة السيئة- ...)					
25.	العزلة والاغتراب والإبعاد الاجتماعي					
26.	الأمراض والنفسية والشعور بالإحباط والعجز					
27.	دوافع سياسية					
28.	ضعف تطبيق القانون					
29.	الهروب من الواقع وخيبة الأمل					
30.	حب الانتقام والسيطرة					

إذا كان هناك أسباب أخرى لا تندرج تحت أي من الأسباب السابقة يرجى ذكرها..

المحور الرابع: الآثار المترتبة من الهجرات القسرية إلى محافظة الزرقاء على الأوضاع العامة للسكان في المحافظة.

يرجى وضع علامة (✔) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ظهور الخلافات الطائفية والعقائدية بين السكان في المحافظة					
.2	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في رفع نسبة الزواج من غير الأردنيات					
.3	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في تعميق الطبقات الاجتماعية بين الأفراد					
.4	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة على تغيير بعض العادات والقيم والتقاليد المتوارثة في المحافظة					
.5	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة مشكلات (الفقر والبطالة) في المحافظة					
.6	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة مشكلة الأمن الغذائي والمائي في المحافظة					
.7	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في انخفاض نسبة تملّك السكان في المحافظة للمساكن					
.8	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في الاختلال في التركيبة السكانية (التركيب النوعي والعمري)					
.9	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ارتفاع أسعار إيجار المساكن والمحال التجارية					
10	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ارتفاع نسبة العنوسة بين الفتيات في المحافظة					
11	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في زيادة أزمة السكن والمساكن في المحافظة					
12	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في تدني مستوى الخدمات العامة (تعليم، صحة) للمواطنين في					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحافظة					
13	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في الهجرة الاضطرارية للسكان من المحافظة					
14	أدت الهجرات القسرية إلى المحافظة في غلاء المعيشة والارتفاع المتوالي لأسعار السلع والخدمات الضرورية					
15	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ضعف دور الجمعيات التعاونية والخيرية في المحافظة					
16	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في رفض أصحاب العمل توظيف العمالة المحلية من المحافظة واستبدالها بالعمالة الوافدة					
17	أسهمت الهجرات القسرية إلى المحافظة في ضعف اهتمام الدولة بإيجاد حلول لمشاكل المواطنين في المحافظة					

مع الشكر الجزيل،،،،،

ملحق (ب)

كشف بأسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم والرتبة	الجامعة
1	أ.د. عباطة التوايهة	الأردنية
2	أ.د. عايد الوريكات	الأردنية
3	أ.د. فؤاد الطلافحة	مؤتة
4	د. جهاد الترك	الحسين بن طلال
5	د. عبدالله الدراوشة	الحسين بن طلال
6	د. مراد المواجدة	مؤتة
7	د. ولاء الصرايرة	مؤتة
8	د. زيد الشمايلة	مؤتة

ملحق (ج)

كتاب تسهيل المهمة



MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ١٠٨/ ٥٣٤١

التاريخ : ٥٢/محرم/١٤٣٨هـ

الموافق : ٢٦/١٠/٢٠١٦م

السادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المحترمين

تحية طيبة، وبعد:

فأرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالب حكمت محمد الطراونة، الذي يدرس في جامعة مؤتة ببرنامج دكتوراه علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته الموسومة بـ: **"أثر الهجرات القصرية المتلاحقة على محافظة الزرقاء، وأثر ذلك على ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر العاملين في مراكز الإغاثة الدولية"**، من المعنيين لديكم؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة، ودعمها لتحقيق أهدافها في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم يحفظه الله ويرعاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

القائم بأعمال رئيس الجامعة

أ.د. يوسف غازي الجعافرة

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

المعلومات الشخصية

الاسم: حكمت محمَّد خلف الطراونة

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2017/2016م

العنوان: الحسينية – الكرك

خلوي: 0796840061

البريد الإلكتروني: hikmat.tarawneh@yahoo.com